

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

**أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على  
ميزان المدفوعات  
خلال الفترة (1990-2016)**

مذكرة مكتملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص: اقتصاد مالي وبنكي

تحت إشراف الدكتور:

د. شرفق سمير

إعداد الطالب(ة):

إينال مريم

أعضاء لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة	الجامعة الأصلية
د. بوالكور نور الدين	أستاذ محاضر - أ -	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
د. شرفق سمير	أستاذ محاضر - أ -	مشرفا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
أ. بوشنقىر فتحة	أستاذة محاضر - ب -	ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية 2017/2018

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تغيرات سعر الصرف ورسيد ميزان المدفوعات خلال الفترة من 1990 إلى 2016، وهذا من خلال تحديد مختلف الجوانب النظرية الخاصة بآلية سعر الصرف وميزان المدفوعات، إضافة إلى التطرق للعلاقة التفاعلية بينهما، وكذلك قمنا بمحاولة معرفة مدى فعالية سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتأثيرها على ميزان المدفوعات.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن ضعف هيكل الاقتصاد الجزائري كان سبب فشل سياسة تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات، فقد شهد هذا الأخير عدة تغيرات وتطورات خلال فترة الدراسة لعب فيها قطاع المحروقات الدور الأساسي، وهذا تبعا لتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية رغم جهود الإصلاحات الجزائرية في مواجهة اختلالات ميزان المدفوعات. لذا يستلزم على الجزائر الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي ذو المورد الواحد والعمل على تنويع هيكلها الاقتصادي، فهي تملك كل المؤهلات لتحقيق نمو خارج قطاع المحروقات.

**الكلمات المفتاحية:** سعر الصرف، تغير، التخفيض، العملة، ميزان المدفوعات، التوازن، الاختلال.

### **Abstract :**

This study analyzes the relationship between exchange rate and balance of payment exchange during the period from 1990 – 2016, this is by identifying the various theoretical aspects of the exchange rate and balance of payment. Mechanisms, in addition to discussing the interactive relation to discussing the interactive relationship between them. we also tried to find out the effectiveness of the policy of devaluation of the Algerian dinar and its impact on the balance of payments.

The latter witnessed several changes and developments during the period of study, which the hydrocarbons sector played the main role this is in accordance with the changes in oil prices in world markets despite the efforts of the Algerian reforms against of des balance -of –payments imbalances.

Therefore, Algeria must emerge from the single- resource economy of the economy and work to diversify its economic structure. it has all the qualifications to achieve growth outside the hydrocarbons sector.

# شكر وتقدير

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا، وأشهد أن لا إله وحده لا شريك له وأشهد أن محمد عبده ورسوله أما بعد:

يسعدني أن أتقدم بشكري و امتناني للدكتور المشرف "شرفق سمير" لتوجيهاته ونصائحه القيمة كما أحيي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة فجزاه الله عني كل خير.

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ **إينال فوزي** والدكتور **بولكور نور الدين** و الدكتور **لقوي عبد الحفيظ** أساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 اللذان قدموا لي يد العون في إنجاز هذه المذكرة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة وإثراء هذا العمل. دون أن أنسى شكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل. وختاما أسأل الله عز وجل أن يتقبل هذا العمل وأن يجعله عملا ينفع الناس ليمكث في الأرض ولا يذهب هباء.

ولله الحمد والشكر أولا وآخرا.

# إهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ... إلى من أحمل أسمه بكل افتخار ... وستبقى كلماتك نجوم أهدي بها  
اليوم وفي الغد وإلى الأبد.....والذي العزيز.

إلى ملاكي في الحياة... إلى بسمه الحياة وسر الوجود... إلى من كان دعائها سر نجاحي..... وحنانها  
بلسم جراحي ... إلى أعلى الحبايب.....أمي الحبيبة.

وإلى اللذان تقاسما معي حلو الحياة ومرها..... أخي وأختي.

إلى كل اللذين جمعنتي بهم روابط القرابة والأخوة والصداقة

إلى كل من يسر لي من عسير ودعا لي بظهر الغيب

إلى جميع طلبة الماجستير 2 اقتصاد مالي وبنكي 2018

إلى كل من علمني حرفاً، أساتذتي الكرام في كل أطوار التعليم

إلى من جمعنتي بهم الحياة هم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكراتي ضمهم قلبي ولم ينسهم قلبي

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل.

مريم

الفهرس

## الفهرس

الصفحة	العنوان
.I	الملخص
.II	شكر و تقدير
.III	إهداء
.IV	الفهرس
VII	قائمة المصطلحات والمخططات والجداول و الأشكال
أ- و	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف.	
01	تمهيد
المبحث الأول: الإطار والمفاهيمي لسعر الصرف.	
02	المطلب الأول: مفهوم وخصائصه.
02	أولاً: مفهوم سعر الصرف.
03	ثانياً: خصائص سعر الصرف.
04	المطلب الثاني: أنواع أشكال سعر الصرف.
05	أولاً: أنواع سعر الصرف.
06	ثانياً: أشكال سعر الصرف.
09	المطلب الثالث: وظائف سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.
09	أولاً: وظائف سعر الصرف.
09	ثانياً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
المبحث الثاني: نظريات سعر الصرف.	
14	المطلب الأول: نظرية تعادل القدرة الشرائية.
17	المطلب الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة.
18	المطلب الثالث: نظرية أثر فيشر الدولي.

	<b>المبحث الثالث: أنظمة الصرف.</b>
20	المطلب الأول: المنظور التاريخي لأنظمة الصرف.
22	المطلب الثاني: أنواع أنظمة الصرف.
28	المطلب الثالث: اختيار نظام الصرف الملائم.
30	خلاصة الفصل
	<b>الفصل الثاني: آليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.</b>
32	تمهيد
	المبحث لأول: ماهية ميزان المدفوعات.
33	المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات.
34	المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات
35	المطلب الثالث: هيكل ميزان المدفوعات.
	المبحث الثاني: أوضاع ميزان المدفوعات.
40	المطلب الأول: مفهوم التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات.
40	أولا : التوازن في ميزان المدفوعات.
42	ثانيا:الاختلال في ميزان المدفوعات.
42	المطلب الثاني: أنواع و أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات.
42	أولا: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات.
44	ثانيا: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات.
46	المطلب الثالث: نتائج الاختلال في ميزان المدفوعات
	<b>المبحث الثالث: آليات و مناهج تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات.</b>
48	المطلب الأول: آليات التسوية التلقائية في ميزان المدفوعات(آليات السوق).
50	المطلب الثاني: إعادة التوازن عن طريق التدفقات المالية و عن طريق تدخل الدولة.
50	أولا: إعادة التوازن عن طريق التدفقات المالية.
51	ثانيا: إعادة التوازن عن طريق تدخل الدولة.

52	المطلب الثالث: سياسات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات.
57	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة.	
59	تمهيد
المبحث الأول: تحليل تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر.	
60	المطلب الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر.
64	المطلب الثاني: تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر.
66	المطلب الثالث: مفاهيم أساسية حول تخفيض قيمة العملة الوطنية.
المبحث الثاني: تحليل تطور ميزان المدفوعات.	
71	المطلب الأول: تطور الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1990 - 2016.
73	المطلب الثاني: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990 - 2016.
74	المطلب الثالث: تطور حساب رأس المال الجزائري في الفترة 1990 - 2016.
75	المطلب الثالث: تطور حساب الشامل في الفترة 1990 - 2016.
المبحث الثالث: دراسة تحليلية لآثار تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة ما بين 1990 - 2016.	
77	المطلب الأول: أثر تغير سعر الصرف على ميزان التجاري.
75	أولاً: دراسة وتحليل لأثر تغيرات سعر الصرف على الصادرات خلال الفترة 1990 - 2016.
80	ثانياً: دراسة وتحليل لأثر تغيرات سعر الصرف على الواردات خلال الفترة 1990 - 2016.
84	المطلب الثاني: أثر تغير سعر الصرف على حساب رأس المال.
85	المطلب الثالث: أثر تغير سعر الصرف على حساب الشامل.
88	خلاصة الفصل
90	خاتمة عامة
94	قائمة المراجع
106	قائمة الملاحق

## قائمة المصطلحات

المصطلح	المقصود
O. P.E.C	منظمة الدول المصدرة البترول.
ONS	الديوان الوطني للإحصائيات.

## قائمة الجداول.

الصفحة	عنوان الجداول	الرقم
27	مقارنة بين نظام الصرف الثابت و نظام الصرف المرن.	01
71	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة(1989-1991).	02
76	أثر تخفيض قيمة الدينار على تطور الصادرات خلال الفترة (1990 - 2016).	03
78	أثر تخفيض قيمة الدينار على تطور الواردات خلال الفترة (1990 - 2016).	04
80	مرونة الصادرات و الواردات بالدولار بالنسبة لسعر صرف الدينار للفترة (1990-2016)	05
82	أثر تغير سعر الصرف على حساب رأس المال في الفترة (1990-2016).	06
84	أثر تغير سعر الصرف على الحساب الشامل.	07

## قائمة الأشكال.

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
55	العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.	01
69	تطور الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة (1990-2016).	02
71	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-2016).	03
72	تطور حساب رأس المال الجزائري خلال الفترة (1990-2016).	04
73	تطور الميزان الشامل خلال الفترة (1990-2016).	05

## قائمة الملاحق:

الصفحة	العنوان	الرقم
106	تطور سعر البترول خلال الفترة (1990 - 2016).	01
107	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990 - 2016).	02
108	هيكل الواردات الجزائرية للفترة (1990 - 2016).	03
109	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (1990 - 2016).	04

# قائمة المصطلحات والمخططات و الجداول والأشكال

## الفهرس

الصفحة	العنوان
.I	المخلص
.II	شكر و تقدير
.III	إهداء
.IV	الفهرس
VII	قائمة المصطلحات والمخططات والجداول و الأشكال
أ- و	مقدمة عامة
الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف.	
01	تمهيد
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف.	
02	المطلب الأول: مفهوم وخصائصه.
02	أولاً: مفهوم سعر الصرف.
03	ثانياً: خصائص سعر الصرف.
04	المطلب الثاني: أنواع وأشكال سعر الصرف.
05	أولاً: أنواع سعر الصرف.
06	ثانياً: أشكال سعر الصرف.
09	المطلب الثالث: وظائف سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.
09	أولاً: وظائف سعر الصرف.
09	ثانياً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
المبحث الثاني: نظريات سعر الصرف.	
14	المطلب الأول: نظرية تعادل القدرة الشرائية.
17	المطلب الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة.
18	المطلب الثالث: نظرية أثر فيشر الدولي.

	<b>المبحث الثالث: أنظمة الصرف.</b>
20	المطلب الأول: المنظور التاريخي لأنظمة الصرف.
22	المطلب الثاني: أنواع أنظمة الصرف.
28	المطلب الثالث: اختيار نظام الصرف الملائم.
30	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني: آليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.</b>	
32	تمهيد
	المبحث لأول: ماهية ميزان المدفوعات.
33	المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات.
34	المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات
35	المطلب الثالث: هيكل ميزان المدفوعات.
	المبحث الثاني: أوضاع ميزان المدفوعات.
40	المطلب الأول: مفهوم التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات.
40	أولاً : التوازن في ميزان المدفوعات.
42	ثانياً:الاختلال في ميزان المدفوعات.
42	المطلب الثاني: أنواع و أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات.
42	أولاً: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات.
44	ثانياً: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات.
46	المطلب الثالث: نتائج الاختلال في ميزان المدفوعات
	<b>المبحث الثالث: آليات و مناهج تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات.</b>
48	المطلب الأول: آليات التسوية التلقائية في ميزان المدفوعات(آليات السوق).
50	المطلب الثاني: إعادة التوازن عن طريق التدفقات المالية و عن طريق تدخل الدولة.
50	أولاً: إعادة التوازن عن طريق التدفقات المالية.
51	ثانياً: إعادة التوازن عن طريق تدخل الدولة.

52	المطلب الثالث: سياسات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات.
57	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة.	
59	تمهيد
المبحث الأول: تحليل تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر.	
60	المطلب الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر.
64	المطلب الثاني: تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر.
66	المطلب الثالث: مفاهيم أساسية حول تخفيض قيمة العملة الوطنية.
المبحث الثاني: تحليل تطور ميزان المدفوعات.	
71	المطلب الأول: تطور الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1990 - 2016.
73	المطلب الثاني: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990 - 2016.
74	المطلب الثالث: تطور حساب رأس المال الجزائري في الفترة 1990 - 2016.
75	المطلب الثالث: تطور حساب الشامل في الفترة 1990 - 2016.
المبحث الثالث: دراسة تحليلية لآثار تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة ما بين 1990 - 2016.	
77	المطلب الأول: أثر تغير سعر الصرف على ميزان التجاري.
75	أولاً: دراسة وتحليل لأثر تغيرات سعر الصرف على الصادرات خلال الفترة 1990 - 2016.
80	ثانياً: دراسة وتحليل لأثر تغيرات سعر الصرف على الواردات خلال الفترة 1990 - 2016.
84	المطلب الثاني: أثر تغير سعر الصرف على حساب رأس المال.
85	المطلب الثالث: أثر تغير سعر الصرف على حساب الشامل.
88	خلاصة الفصل
90	خاتمة عامة
94	قائمة المراجع
106	قائمة الملاحق

# قائمة المصطلحات والمخططات و الجداول والأشكال

## قائمة المصطلحات

المصطلح	المقصود
O. P.E.C	منظمة الدول المصدرة البترول.
ONS	الديوان الوطني للإحصائيات.

## قائمة الجداول.

الصفحة	عنوان الجداول	الرقم
27	مقارنة بين نظام الصرف الثابت و نظام الصرف المرن.	01
71	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة(1989-1991).	02
76	أثر تخفيض قيمة الدينار على تطور الصادرات خلال الفترة (1990 - 2016).	03
78	أثر تخفيض قيمة الدينار على تطور الواردات خلال الفترة (1990 - 2016).	04
80	مرونة الصادرات و الواردات بالدولار بالنسبة لسعر صرف الدينار للفترة (1990-2016)	05
82	أثر تغير سعر الصرف على حساب رأس المال في الفترة (1990-2016).	06
84	أثر تغير سعر الصرف على الحساب الشامل.	07

## قائمة الأشكال.

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
55	العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.	01
69	تطور الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة (1990-2016).	02
71	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-2016).	03
72	تطور حساب رأس المال الجزائري خلال الفترة (1990-2016).	04
73	تطور الميزان الشامل خلال الفترة (1990-2016).	05

## قائمة الملاحق:

الصفحة	العنوان	الرقم
106	تطور سعر البترول خلال الفترة (1990 - 2016).	01
107	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990 - 2016).	02
108	هيكل الواردات الجزائرية للفترة (1990 - 2016).	03
109	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (1990 - 2016).	04

مقدمة

## مقدمة:

تعتبر معالجة الأوضاع الاقتصادية من أولويات جميع الدول، وذلك نظرا لأهميتها الكبيرة، لكن الطرق والوسائل التي تستخدم في ذلك تختلف باختلاف حالة الدولة، وذلك محالة لتحسين الوضع الاقتصادي فنظرا للظروف التي يشهدها العالم جعلته في حركة مستمرة سعيا لإيجاد الحلول اللازمة لإعادة التوازن فالعلاقات الاقتصادية بين الدول قائمة بذاتها حيث يمكن ملاحظة أن دول العالم مرتبطة فيما بينها بمجموعة من العلاقات التبادلية، وتضمن هذه العلاقات جميع المعاملات من وإلى الدولة، يترتب عن هذه الأخيرة حقوق والتزامات لمختلف الدول، يتم تسجيلها في سجل منظم يعرف بميزان المدفوعات، والذي يعتبر من أهم المؤشرات التي تستعين بها الدول في معرفة وضعيتها كما يساعدها في رسم سياستها الاقتصادية.

وقد كان لتطور المبادلات التجارية بين الدول أثر واضح عليها خاصة اقتصاديا، بسبب الانفتاح الموجود بينها، وكان لهذا التطور عدة مشاكل منها العلاقة بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية، كون العملة هي أساس التبادل التجاري داخليا وخارجيا، وكيف يتم تنظيم هذه المدفوعات من ناحية الالتزامات والحقوق وبالتالي فإن لسعر الصرف تأثير على إعادة توازن ميزان المدفوعات بصفة عامة وعلى الميزان التجاري بصفة خاصة.

إن تناول العلاقة المحتملة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات بقدر من (الإسهال والتمحيص)، يعد أمرا حتميا نظرا للأهمية المتناهية لهذين المتغيرين كما أن سعر الصرف يعد الحلقة الرئيسية للوصول بين الاقتصادية المختلفة وأحد الوسائل المباشرة في توجيه الدولة لمعاملاتها الخارجية في سبيل الوصول لتحقيق التوازن الخارجي المنشود، كما أن سعر الصرف يعد بمثابة المرآة العاكسة للأوضاع الاقتصادية الداخلية والخارجية ومركز هذا السعر القوي يعد دلالة على درجة مئانة القاعدة الاقتصادية للدولة.

وهذا ما حتم على الدول البحث عن سبيل لإعادة التوازن الخارجي وتصحيح المسار الاقتصادي والوصول إلى تحقيق مستويات مقبولة للتنمية الاقتصادية اعتمادا على أساليب وتقنيات مختلفة من شأنها تجسيد هذا الهدف، ولعل أهم هذه الأساليب تتمثل في الاعتماد على سياسة سعر الصرف كأداة عملية لتحقيق كل هذه السياسة باختلاف ظروفها الاقتصادية، والجدير بالذكر أن الدول النامية اعتمدت أساسا على آلية تخفيض سعر الصرف والتي تعد محور التوصيات التي تبنتها معظم الهيئات المالية الدولية كصندوق

## مقدمة.

النقد الدولي و التي كانت جوهر النصائح التي قدمتها هذه الهيئات للدول النامية في سبيل تحقيق التوازن الخارجي و تعديل وضع ميزان المدفوعات .

و الجزائر باعتبارها بلد نامي عانى اقتصادها من أزمة حادة أدت إلى اختلالات كبيرة في التوازنات الكلية ناتجة عن انخفاض أسعار النفط ، مما استوجب إصلاحات جذرية على الصعيد الداخلي و الخارجي، إن الإجراءات المتبعة استهدفت تحقيق الاستقرار الداخلي و كان لابد أن تتبعها إجراءات لتحقيق التوازن على المستوى الخارجي لذا كانت سياسة تخفيض العملة الوطنية تصب في هذا الاتجاه .

على ضوء ما ذكر نجد انه من الضرورة أن نقوم بدراسة العلاقة بين تغيرات أسعار الصرف و آثارها المحتملة على وضعية ميزان المدفوعات، لهذا فإن بحثنا سوف يسعى لمعالجة الإشكالية الرئيسية التالية:

**ما أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)؟**

وللإحاطة بكل جوانب الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما العلاقة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات؟
- هل يؤثر سعر الصرف على الصادرات والواردات الجزائرية؟
- هل لتغير سعر النفط أثر في سعر الصرف وميزان المدفوعات الجزائري؟

• **فرضيات الدراسة:**

لمعالجة إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

- هناك أثر ايجابي لتغير سعر الصرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة.

وتتفرع عن الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:

- يؤثر سعر الصرف على الواردات الجزائرية أكثر من الصادرات.
- سعر النفط هو المحدد الرئيسي لتغيرات سعر الصرف وميزان المدفوعات الجزائري.
- يؤثر سعر الصرف على حساب رأس المال بطريقة سلبية.

• أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من واقع أن سعر الصرف قد حظي باهتمام كبير من قبل الدول ضمن سياستها النقدية في البرامج الإصلاحية كوسيلة لتنشيط الصادرات والتقليص من الواردات، خاصة وأنه يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات الخارجية مما يفرض ضرورة معرفة العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.

• الهدف من الدراسة:

إن الهدف من الدراسة يكمن في إظهار وفهم العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، بالإضافة إلى معرف الآثار الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف على الاقتصاد بصفة عامة وعلى ميزان المدفوعات الجزائري بصفة خاصة ومدى فعالية سياسة سعر الصرف المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

• حدود الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة استعراض أثر التغير في سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من (1990-2016).

• المنهج المتبع:

من أجل اختبار الفرضيات أعلاه اعتمدنا على بعض المناهج التي تتوافق وطبيعة بحثنا، فاعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يسمح بوصف الأنظمة والنظريات وتطوراتها التاريخية، وذلك بهدف استيعاب الجانب النظري والجانب التطبيقي بما يتعلق بسعر الصرف وميزان المدفوعات، ثم المنهج التاريخي الذي يمكن من تتبع مسار تطور سياسة سعر الصرف وميزان المدفوعات الجزائري.

الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات قامت بتناول الموضوع من عدة زوايا نذكر منها:

- دراسة سلمى دوحة بعنوان "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة - حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه في التجارة الدولية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015. وقد

حاولت هذه الدراسة إبراز العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري بالتركيز على سياسة تخفيض قيمة العملة التي جاءت في إطار الإصلاح الهيكلي ودورها في تخفيض العجز وهذا بالاعتماد على النموذج القياسي لأثر تغيرات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري وخلصت هذه الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الخلل في الميزان التجاري نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على المحروقات والذي يخضع تسعيرها لمنظمة الأوبك.

- دراسة عبد الباقي يوسف بنوعان " دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم لاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001. وكان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى إسهام سعر صرف التوازن في تحقيق توازن ميزان المدفوعات، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الجزائر باعتبارها بلد نامي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها نظرا للخصائص التي تتميز بها الدول لنامية، فصادراتها تتشكل بنسبة أكبر من المحروقات وهو الشيء الذي جعلها تحقق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية لكبرى بسبب ارتفاع أسعار البترول في الآونة الأخيرة إن هذا لا ينعكس آثار السياسات المنتهجة بال بالعكس قد يخفي من رآئه عواقب وخيمة خاصة في حلة انخفاض أسعار البترول.

- دراسة عمر حميدات بنوعان " أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر" مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010-2011، وقد حاولت هذه الدراسة إظهار وفهم العلاقة القائمة بين سعر الصرف بالإضافة إلى معرفة الآثار الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف على وميزان المدفوعات بصفة خاصة، وتوصلت إلى أن الفائض المحقق في ميزان المدفوعات الجزائري في أغلب سنوات الفترة المدروسة ليس له علاقة بوضعية الدينار الجزائري. فقط حقق الميزان التجاري فائضا طول الفترة، وذلك راجع للتحسن على مستوى أسعار النفط، أما فيما يخص حساب رأس المال الذي عرف عجزا طول الفترة الدراسة، وذلك راجع إلى قلة رؤوس الأموال الموجه إلى الجزائر بالإضافة إلى الشروع في تسديد ديونها في بداية الألفية الثانية، مما كان له أثر على رصيد حساب رأس المال، كذلك إن انتهاج الجزائر لسياسة تخفيض العملة لم يحقق أهداف المرجوة، فالصادرات الجزائرية عديمة المرونة للتخفيض في سعر صرف الدينار، باعتبارها تقوم على منتج غير تنافسي وهو النفط التي تؤثر بشكل كبير على قيمة الصادرات، وفيما يخص الواردات فإنها

لا تتأثر بتغيير في سعر صرف الدينار وذلك راجع إلى أن معظم الواردات الجزائرية هي سلع استهلاكية ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها لأنها تلبى حاجيات المواطن المتزايدة لها.

- دراسة محمد زراقة بعنوان "آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية - حالة الجزائر، 1990-2004"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، 2015-2016. وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة التبادلية بين أسعار الصرف وميزان المدفوعات بمكونات المختلفة إضافة إلى تحديد الآثار المحتملة لكليهما على الآخر. كذلك معرفة مدى فعالية سياسة الصرف المنتهجة في معالجة مشاكل ميزان المدفوعات والميزان التجاري على وجه الخصوص بالإضافة إلى تحديد الآليات المثلى للحد من للآثار السلبية لتغيرات الصرف على وضعية التوازن الخارجي وبالتالي على وضعية ميزان المدفوعات وهذا بالاعتماد على الأسلوب القياسي من خلال استعمال اختبار الحدود للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ المستند على مقارنة الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة، وأشارت النتائج التطبيقية إلى وجود علاقة جوهرية بين رصيد الميزان التجاري وسعر البترول نظرا إلى طبيعة الاقتصاد ولكن هذه العلاقة كانت ضعيفة فيما يخص سعر الصرف، وهو الأمر الذي ينطبق على الاختبارات الخاصة بدراسة السببية حيث بينت النتائج أن هذه العلاقة موجودة بين الميزان التجاري وسعر البترول ولكنها تكاد تكون معدومة فيما يخص سعر الصرف.

- دراسة عبد الجليل هداجي بعنوان "تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (2000-2008)"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012. حيث سعت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات وقياس مدى تأثير انخفاض سعر الصرف على ميزان المدفوعات وانعكاساته عليه. وتوصلت إلى أن الجزائر لم تحقق الأهداف المرجوة من خلال تخفيض العملة الوطنية للدينار خاصة في ما يتعلق بالتوازن الخارجي خلال فترة الإصلاحات، بالإضافة إلى أن النتائج الإيجابية المحققة خلال السنوات الأخيرة خاصة التوازن في التوازن في ميزان المدفوعات، لم يكن نتيجة لسياسة تخفيض العملة أو إلى أي سياسات أخرى بقدر ما هي ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، ومن خلال الدراسة القياسية تبين أن سعر الصرف له تأثير ملحوظ على ميزان المدفوعات، لكن هذا التأثير عكسي فكلما زاد سعر صرف الدينار مقابل الدولار، انخفض رصيد المدفوعات والعكس صحيح، وتوصلت إن التأثير في ميزان المدفوعات

ليس محصورا على سعر الصرف فقط، بل هناك العديد من المتغيرات التي تؤثر في ميزان المدفوعات مثل سعر الصرف.

دراسة لحسن علاوي وآخرون بعنوان "فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية دراسة الجزائر خلال الفترة (1986-2014)"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد 01، 2015. حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية كأحد أدوات سياسة سعر الصرف، وذلك باستخدام المنهج القياسي وبالتحديد نموذج التكامل المشترك ودراسة السببية، بالاعتماد على متغيرين هما سعر الصرف وأسعار النفط، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري وذلك راجع لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم مرونة الطلب على الواردات، ووجود علاقة سببية بين أسعار النفط والميزان التجاري كون الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا.

وكان لإطلاعنا على هذه الدراسات أثره في تصورنا لجوانب موضوع الدراسة، كما قمنا في دراستنا بتمديد فترة الدراسة إلى سنة 2016، حيث قمنا بتحليل كل من الصادرات والواردات وحساب رأس المال بالإضافة إلى الحساب الشامل مع معرفة التحولات والتغيرات التي طرأت عليهم في الفترة من 1990 إلى 2016.

#### • تقسيم الدراسة:

تحتوي الدراسة على ثلاث فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، وقد تطرقنا في الفصول على النحو التالي:

**الفصل الأول:** نبرز فيها الجانب النظري لسعر الصرف حيث تطرقنا إلى ماهيته و نظرياته بالإضافة إلى أنظمة سعر الصرف.

**الفصل الثاني:** تطرقنا في هذا الفصل إلى الجانب النظري لميزان المدفوعات، مستعرضين في ذلك مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات، توازنه واختلاله وكذلك طرق معالجة اختلاله المتعلقة بسعر الصرف.

**الفصل الثالث:** كان هذا فصلنا الأخير وهو عبارة عن دراسة تحليلية لأثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات.

# الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف

### تمهيد:

إن سعر الصرف هو الوسيلة المحددة بين الأسعار الخارجية والداخلية ويعتبر سعر الصرف هو الأداة الأكثر فعالية لأهميته الكبرى التي تنعكس على الاقتصاد الوطني. من هنا تأتي أهمية سعر الصرف الأجنبي وذلك لمعالجة مسائل تعدد العملات وبالتالي تحويلها فيما بينها في خضم المعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية التي تجري بين الدول.

وما يزيد من أهمية هذه الدراسة هو أن سعر الصرف ليس مجرد سعر يحدد بطريقة معينة بل هو يلعب دور هام في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة.

ونظرا لأهمية سعر الصرف كونه العنصر المحوري للمالية الدولية وللإمام بالموضوع قمنا بتقسيم دراستنا لهذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يتضمن الأول كل المفاهيم العامة حول سعر الصرف، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى بعض النظريات التي حددت سعر الصرف، ثم إلى المبحث الثالث فتناولنا فيه أنظمة أسعار الصرف. ومن أجل تسهيل الدراسة قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي كالآتي:

**المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف.**

**المبحث الثاني: نظريات سعر الصرف.**

**المبحث الثالث: أنظمة الصرف.**

### المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لسعر الصرف.

كل دولة لها عملتها الخاصة بها التي تستعمل في عمليات لدفع الداخلية، أما المعاملات والمدفوعات الدولية فهي تتطلب وجود أداة لتسويتها ومقياس للقيمة فاقتناء سلعة معينة من بلد ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات للعملة المحلية إلى العملات الأجنبية، وهو ما يطلق عليها في الأدبيات الاقتصادية بسعر الصرف.

#### المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وخصائصه.

لقد اهتمت جميع الدول وخاصة المتقدمة منها بسعر الصرف نظرا لاعتباره مرآة عاكسة لوضعية الداء الاقتصادي للبلد، وجاءت في شأنه تعاريف عديدة.

#### أولاً: مفهوم سعر الصرف.

تختلف تعاريف سعر الصرف غير أنها جد متقاربة وتجتمع كلها في مفهوم واحد.

حيث يمكن تعريف سعر الصرف على أنه "سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدرا بوحدات من العملة الوطنية فمثلا سعر الصرف للجنيه الإسترليني في الولايات المتحدة يساوي 1.5 دولار، فإذا فرضنا أن فرضنا أن أحد الأشخاص في الولايات المتحدة يريد استيراد سيارة انجليزية ثمنها 1000 جنيه إسترليني فإن عليه على أساس سعر الصرف المذكور أن يعد مبلغ 1500 دولار أمريكي ويرسلهم للتاجر الإنجليزي".<sup>1</sup>

سعر الصرف أيضا هو "سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين إحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنها لها".<sup>2</sup>

وكذلك يعرف سعر صرف العملة الوطنية بأنه "مقدار ما يطلب أو يدفع من عملة أجنبية للحصول على وحدة منها". أما سعر صرف أي عملة أجنبية داخل الوطن فيطلق عليه تمييزا له سعر الصرف الأجنبي ويعرف بأنه قيمة الوحدة من العملة الأجنبية مقدرة بوحدات من العملة الوطنية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد الرحمن يسري و أحمد محمد زكي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2007، ص251

<sup>2</sup> شهاب محمود مجدي، الاقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية- مصر، 2007، ص 244.

<sup>3</sup> عبد الرحمان يسري أحمد والسيد محمد أحمد السريتي، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2009، ص265.

سعر الصرف أيضا هو: " ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية"<sup>1</sup>  
**التعريف الإجرائي:** سعر الصرف هو عبارة عن عدد الوحدات من العملة المحلية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

**ثانيا:** خصائص سعر الصرف.

بعد التطرق لسعر الصرف على أنه الوسيلة الأساسية لتسوية المدفوعات الدولية، فهذه العملية تخضع لمعايير، وبهذا فهو يتصف بخصائص نذكر منها ما يلي:<sup>2</sup>

**أولا:** التحكيم أو الموازنة.

إن سعر عملة معينة مقارنة بعملة أخرى تتغير بشكل مستمر في اليوم وفي مختلف المراكز المالية الدولية. وقد يؤدي هذا التغير إلى ظهور أسعار مختلفة لعملة ما مقارنة بعملة أخرى في مراكز مالية مختلفة. إن هذا الاختلاف في الأسعار يدفع وكلاء الصرف إلى القيام بعمليات التحكم ما بين الأسعار في مختلف المراكز المالية ثم المبادرة بالشراء في المركز المالي حيث سعر العملة منخفض وإعادة البيع في المركز المالي حيث سعر العملة مرتفع.

وإذا كانت الأسعار هي نفسها في مركزين ماليين فلا معنى لعملية التحكيم، ولن يكون أي بيع أو شراء للاستفادة من فرق السعر. ولكي يكون لعملية التحكيم معنى، يكفي أن يكون سعر البيع في أحد المراكز المالية أكبر من سعر الشراء في مركز مالي آخر.

وللتحكيم ثلاثة أنواع نذكرها في:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي (العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية والاقتصاد الدولي الخاص لأعمال اتفاقيات التجارة العالمية)، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2004، ص 44.

<sup>2</sup> عائشة بلحشر، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، دراسة حالة الدينار الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان - الجزائر، 2013-2014، ص 26-27.

<sup>3</sup> الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون - الجزائر، 2003، ص 102.

1. **عمليات التحكيم المباشر:** وهي تلك العمليات التي تتجم عن المقارنة بين سعر عمل معينة بدلالة عملة أخرى في المركزين الماليين مختلفين.
2. **عمليات التحكيم غير المباشر:** وهذا النوع من العمليات يظهر عندما تكون هناك ثلاث عملات حيث لا تكون إحدى هذه العملات مسعرة مباشرة بدلالة إحدى العملتين لأخرين، ولكن مسعرة بدلالة العملة الثالثة.
3. **عمليات التحكيم على معدلات الفائدة:** وينشأ هذا النوع من التحكيم عندما يكون هناك فرق في معدلات الفائدة على عملة معينة في مركزين ماليين مختلفين.

### ثانيا: التغطية.

تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الأجل، وذلك لنفادي الأخطار الناجمة عن تقلبات في سعر الصرف، وهذا النمط من التغطية يتطلب أن يكون لدى المستورد إما نقدية عاطلة أو إمكانية الحصول على تسهيلات ائتمانية.<sup>1</sup>

### ثالثا: المضاربة.

هي عكس عمليات الصرف التغطية. فبينما الشخص الذي يقوم بعملية التغطية إنما يسعى لتغطية مخاطر الصرف الأجنبي فإن عمليات المضاربة تقبل بل إنها تسعى إلى مخاطر الصرف الأجنبي أو تسعى إلى الوضع المفتوح وذلك على أمل أن تتمكن من تحقيق أرباح. فلو أن المضارب توقع توقعاً صحيحاً للتغيرات في الأسعار الحاضرة في المستقبل فإنه سيحقق ربحاً وإلى فإنه سيحقق خسارة.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: أنواع وأشكال سعر الصرف.

يأخذ سعر الصرف أشكالاً وأنواعاً تتضح من خلالها القدرة التنافسية بين الدول، وعادة ما يتم التمييز بين عدة أشكال وأنواع من سعر الصرف سوف نتطرق إليها في هذا المطلب.

<sup>1</sup> يمينة درقال، تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالكايد، تلمسان - الجزائر، 2010-2011، ص 10.

<sup>2</sup> سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، 2005، ص 865.

أولاً: أنواع سعر الصرف: لسعر الصرف عدة أنواع يمكن تصنيفها من حيث الشكل ومن حيث المعاملات في أسواق الصرف.

❖ من حيث الشكل:<sup>1</sup>

يوجد نوعين هما سعر الصرف اليدوي وسعر الصرف المسحوب.

### • سعر الصرف اليدوي change manuel :

هو الذي تتم عملية المبادلة فيه ما بين وحدات من النقد الوطني لقاء وحدات من النقد الأجنبي يدا بيد ما بين الصراف و المشتري.

### • الصرف المسحوب change tiré :

وهو الذي تتم عملية المبادلة فيه على أوراق مسحوبة على الخارج وتعطي حاملها الحق في تحويلها في الخارج إلى نقود أجنبية مثل: الكمبيالات المسحوبة على الخارج والحوالات المصرفية بأنواعها المختلفة.

❖ من حيث المعاملات:

نجد هنا سعر الصرف الفوري وسعر الصرف الآجل.

### • سعر الصرف العاجل أو الفوري:

"يقصد بالسعر الفوري للسعر le cours " أو الجاري "le cours comptant" الذي يعتمد عليه المتعاملون ويتم إدراجه في فوترة وتقييم الصفقات وتمثل هذه الصفقات أغلب العمليات التي تجري في سوق الصرف<sup>2</sup>.

### • سعر الصرف الآجل: le cours de change a terme :

<sup>1</sup> السعيد عناني، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، تخصص تسيير المؤسسات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة - الجزائر، 2005-2006، ص 13.

<sup>2</sup> برايان كويل، الحماية من مخاطر العملة، دار الفاروق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، القاهرة - مصر، 2008، ص 48.

هو سعر شراء الصرف الأجنبي يتم الاتفاق عليه بتاريخ معين في المستقبل وفي هذا النوع من التعاقد فإن سعر الصرف العملة الأجنبية يبقى ثابت بغض النظر عما يحدث لسعر الصرف. ويختلف السعر الآجل عن السعر الفوري الحالي بمبلغ مالي يعكس اختلافات سعر الفائدة بين العملتين.<sup>1</sup>

ثانياً: أشكال سعر الصرف.

يمكن التمييز بين الأشكال التالية لسعر الصرف:

- **سعر الصرف الاسمي:** ويعبر سعر الصرف الاسمي عن عدد الوحدات من العملة المحلية التي تدفع ثمنها لوحدة واحدة من العملة الأجنبية وهذا السعر يمثل المقياس لقيمة عملة بلد ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تبادل العملات أو عمليات الشراء أو بيع العملات حسب أسعار هذه العملات المعلنة بين بعضها البعض.<sup>2</sup>
- **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلعة المحلية، وهو يقيس القدرة على المنافسة ويفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، وهو يأخذ بعين الاعتبار الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية وبالتالي يعكس القدرة على المنافسة.<sup>3</sup>

ويمكن حساب سعر الصرف الحقيقي كالتالي:<sup>4</sup>

تستعمل عدة مقاييس إحصائية لحسابه، كالحساب الشائع المعتمد على مؤشرات أسعار الاستهلاكية. أما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلع القابلة للإنتاج والسلع غير القابلة للإنتاج وتعرف كالتالي:

$$TCR = \frac{PT}{PNT}$$

<sup>1</sup> سليم راشد عبود الزبيدي، أثر تقلبات أسعار الصرف على المؤشر العام لأسعار الأسهم دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2005-2011، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد رقم 12، 2011، ص 134.

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003-2004، ص 104  
<sup>4</sup> مراد بن ياني، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية-حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان- الجزائر، 2011-2012، ص ص 9-10.

حيث أن:

▪ **PT:** سعر السلع القابلة للإيجار.

▪ **PNT:** سعر السلع غير القابلة للإيجار.

وهناك مقياس ثالث هو قيمة الأجور النسبية والمنسوبة بالدولار ويستعمل هذا المعيار لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة إلى أخرى.

- سعر الصرف الحقيقي محسوب كمؤشر أسعار ولذا فإن مستواه ليس له تفسير طبيعي وفي سنة الأساس يساوي واحد ولذلك فإن مستواه يفسر عند التغيير يعطي اتجاه سعر الصرف الحقيقي، أي إن اتجاه وميل مؤشر سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للسلع المصدرة من حيث الأسعار، والعكس إذا انخفض يعتبر عامل ايجابي يؤدي إلى ارتفاع القدرة التنافسية مما يؤدي إلى تشجيع الصادرات.

### • سعر الصرف الفعلي:

يعطي سعر الصرف الفعلي الحقيقي القيمة الحقيقية للعملة الوطنية مقارنة بعملة أجنبية ويدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى، من خلال مؤشر يقيس متوسط التغيير في سعر صرف عملة ما مقارنة بعدة عملات أخرى خلال فترة زمنية معينة. وتعتبر أسعار الصرف الفعالة أسعار صرف اسمية، حيث أنها لا تأخذ في الحسبان الإختلالات في معدل التضخم في الدولة الأجنبية ولهذا لا تعتبر مقاييس ملائمة للتفسير الموقف التنافسي لدولة معينة بالنسبة لمنافسيها.<sup>1</sup>

### • سعر الصرف الفعلي الاسمي:<sup>2</sup>

هو عبارة عم مؤشر يقيس فوارقات أسعار الصرف للبلد المعني مقارنة بمجموعة من الشركاء.

<sup>1</sup> أمين راشدي وتيجاني بالريقي، أثر تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية على القوائم المالية وفق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 21 والنظام المحاسبي المالي، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة فرحات عباس - الجزائر، العدد 1، مارس 2017، ص 175.

<sup>2</sup> سعيدة شطباني، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر فترة 1993-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة- الجزائر، 2011-2012، ص ص 16-17.

ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\sum_{i=1}^1 w(i). e(i)\pi e$$

- $W_i$ : متوسط مرجح التجارة الخارجية الثنائية.
  - $e(i)$ : يمثل أسعار الصرف الاسمية والثنائية.
  - **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:**
- هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، فهو القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية، أي القدرة الشرائية للعملة الوطنية بالنسبة لدولة أجنبية ويحدد على أساس تعادل القدرة الشرائية النسبية في الدولتين.<sup>1</sup>
- **سعر الصرف التوازني:**
  - يعرف على أنه سعر الصرف المتسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وهو بالتالي سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مروان عpton، الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 07.

<sup>2</sup> عائشة بنوجعفر وبلحاج فراحي، سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر حسب نموذج EIBADAWI (1980-2015)، مجلة التنظيم والعمل، العدد 1، 2017، ص 94.

المطلب الثالث: وظائف سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.

لسعر الصرف وظائف متعددة، التي يقوم بها سعر الصرف في المعاملات الاقتصادية، وبالرغم من أن سعر الصرف يتحدد من خلال العرض والطلب على العملات، إلا أنه يتأثر بمختلف المتغيرات الاقتصادية.

أولاً: وظائف سعر الصرف.

يقوم سعر الصرف بوظائف عدة، يمكن إيجازها في ما يلي:<sup>1</sup>

- **الوظيفة القياسية:** يقصد بها مقارنة أسعار السلع المحلية بأسعار السلع المتشابهة في الدول الأخرى بعد معرفة أسعار الصرف المتبادلة.
- **الوظيفة التطويرية:** يؤثر سعر الصرف على الجانب السلعي للتجارة الخارجية للدول حيث يلعب دوراً هاماً في تطوير صادرات دولة ما بالنسبة لدول أخرى وكذلك قد يتسبب في الاستغناء عن قطاعات صناعية كبيرة بسبب الاستيراد الأقل سعراً من الأسعار المحلية فمثلاً ارتفاع سعر صرف اليورو مقابل الدولار يحفز الأوروبيين على شراء السلع الأمريكية الأرخص سعراً مقارنة بأوروبا مما يزيد الصادرات الأمريكية.<sup>2</sup>
- **الوظيفة التوزيعية:** عند حدوث انخفاض في سعر صرف عملة قيادية فإن الدولة الشريك لصاحبة تلك العملة سوف تستفيد، وفي حالة ارتفاع سعر صرف العملة القيادية فإن الدولة الشريكة سوف تدفع المزيد من هذه العملة ثمناً لإستيراداتها.

ثانياً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

هناك العديد من العوامل والظروف منها ما هو طويل الأجل ومنها ما هو قصير الأجل، التي تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض سعر صرف عملة معينة في السوق.

ومن الصعب حصر كل هذه العوامل، لذلك يمكن تقسيمها إلى مجموعتين من العوامل، الأولى اقتصادية والثانية غير اقتصادية نوجزها فيما يلي:

<sup>1</sup> عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي (مدخل حديث)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، 2012، ص 273.

<sup>2</sup> سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 1987، ص 149.

أولاً: العوامل الاقتصادية.

• كمية النقود:

إن زيادة كمية النقود مع بقاء مع العوامل الأخرى على حالها مثل سرعة تداول النقود، الناتج القومي تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار (أسعار السلع والخدمات)، وبالتالي إلى جعل سلع الدولة أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى مما يتسبب في زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، ويقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات الدول الأخرى، مما يؤدي ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية.<sup>1</sup>

• أسعار الفائدة:

يعتبر أحد المؤشرات الأساسية التي تؤثر طردياً على سعر العملة، حيث أن ارتفاع سعر الفائدة على عملة معينة سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي سوف يرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي والعكس يحدث عند انخفاض سعر الفائدة على عملة معينة.<sup>2</sup>

• التضخم المحلي والعالمي:

إن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار المالية يؤدي إلى زيادة كل من الإستيرادات و الطلب على النقد الأجنبي و انخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يدفع بسعر الصرف إلى الارتفاع، ومنه يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهم العوامل التي تؤثر في سعر الصرف وتقلباته.<sup>3</sup>

ميزان المدفوعات:

- يعد التوازن والاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، وذلك لكون ميزان المدفوعات حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ويحدث هذا الاختلال في حالة حدوث اختلاف بين مدفوعات ومقبوضات البلد مع العالم الخارجي. ففي حالة

<sup>1</sup> مروان عطون، أسعار صرف العملات ( أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين ميلة- الجزائر، ص 80.

<sup>2</sup> موسى سعيد مطر و شقيري نوري موسى وياسر المومني، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان- الأردن، 2008، ص 51.

<sup>3</sup> جليل عبد الحسن عبد الحسين، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2011، ص ص 61-83.

حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية ليسد ذلك العجز، و بالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد و العكس في حالة حصول فائض<sup>1</sup>، و يمكن معرفة الاختلال الاقتصادي من خلال :

-التغير في أرصدة الذهب والعملات الأجنبية، فالتغير في الميزان التجاري ينعكس على موجودات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي.

- التغير في السيولة الخارجية أي احتياطات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية في صندوق النقد الدولي بالإضافة للتغيرات الصافية في الالتزامات قصيرة الأجل.

- مقياس ميزان المدفوعات الأساسي، حيث يتحدد حجم الاختلال هذا عن طريق حساب التفاوت بين إيرادات الدولة ونفقاتها على صعيد الموازين المكونة لميزان المدفوعات الأساسي وتتكون من الحساب الجاري وحسابات رأس المال طويل الأجل<sup>2</sup>.

• مقياس العمليات التلقائية: وهو من المقاييس الملائمة في تحديد حجم الخلل في ميزان المدفوعات ويشمل ذلك المقياس جميع العمليات العامة والخاصة التي تحدث بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات، حيث أن هذه العمليات تحدث بدافع الربح والتجارة.

#### • عجز الموازنة الحكومية والسياسة المالية:

تلعب الموازنة الحكومية والسياسة المالية دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف، فالسياسة المالية المقيدة تحقق فائض في الموازنة لأنها تعمل على تخفيض الطلب الكلي، الذي يؤدي لانخفاض النشاط الاقتصادي مما يؤدي لانخفاض الواردات وزيادة الصادرات وبتجه الحساب الجاري لتحقيق فائض، وهذا كله يؤدي لرفع قيمة سعر الصرف للعملة المحلية مقابل انخفاض سعر الصرف الأجنبي.

<sup>1</sup> حيدر نعمة بخيت و نصر حمود مزيان، أثر عرض النقد (m1) على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال المدة 1980-1990، مطبوعات العدد5 كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة الكوفة -العراق، ص 419.

<sup>2</sup> زاهر عبد الحليم خضر، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين، 2012، ص ص 48-49.

كما أن هذه السياسة تؤدي لانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية في تلك الدولة الأمر الذي يؤدي لخروج التدفقات الرأسمالية للحصول على عائد أكبر، وهذا يزيد من عرض عملتها وانخفاض سعر صرفها مقابل ارتفاع سعر الصرف الأجنبي. أما السياسة التوسعية فإنها تشجع الطلب الكلي بما فيه الطلب على الواردات وتحقيق عجز في الميزان الجاري وستزيد من الاقتراض الحكومي، ويرتفع سعر الفائدة الحقيقي مما يحقق فائض في الميزان الجاري. أما لضرائب فيكون لها رد فعل مختلف حسب الهدف المرجو منها تحقيقه، فإذا كانت بهدف معالجة التضخم فإنها هنا تخفض سعر الصرف وأما إذا فرضت على رؤوس الأموال الداخلة فإنها تشكل قيوداً عليها مما يؤدي لرفع سعر الصرف.<sup>1</sup>

ثانياً: العوامل غير الاقتصادية.

• خبرة المتعاملين وأوضاعهم:

تلعب مهارة وخبرة ومعرفة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية بأحوال السوق دوراً كبيراً بتحديد اتجاه أسعار العملات وعلى ضوء دقة هذا الاتجاه يقومون باتخاذ القرارات اللازمة بشأن الأسعار مثل تعديلها أو بقائها على حالها، وبالتالي تتأثر الأسعار بخبرة هؤلاء المتعاملين وتتأثر أيضاً بقوة ومهارة المتعاملين التفاوضية و الأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم المختلفة، وكذلك تتأثر بحجم التزامهم القائمة فكلما كانت كبيرة كلما تطلب ذلك تغير في السعر لإقناعهم بإضافة التزامات جديدة والعكس صحيح.

كذلك سياسة سعر المتعاملين فيما يتعلق بأوضاعهم من العملات الأجنبية وتغطية هذه الأوضاع فسياساتهم بخصوص حجم هذه الأوضاع ومبالغتها والأوقات المسموح لهم الاحتفاظ بها بالإضافة إلى أن أي تغير في هذه السياسات سيؤدي إلى تغير في الأسعار.<sup>2</sup>

• الاضطرابات والحروب: إن من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولاسيما في المدى القصير وأحياناً على المدى البعيد، هي الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية والتي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف. حيث يزداد الإنفاق على المجالات

<sup>1</sup> محمد ياسر زيدان النحال، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة أعمال، تخصص إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2016، ص42.

<sup>2</sup> توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2010، ص77.

العسكرية والأمنية وتتنخفض كفاءة الوحدات الاستثمارية بسبب تعطيل المرافق العامة والخاصة كذلك بسبب الانخفاض في الصادرات وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتي تؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني.<sup>1</sup>

• **ظروف السوق:** إن الطريقة التي يتجاوب بها السوق مع الأخبار والتقارير والمعلومات التي يستلمها تؤثر على أسعار العملات فيه.

ف نجد تجاوب السوق لوضع معين في بعض الأحيان حساسا وقويا في حين يكون تجاوبه لنفس الوضع في وقت آخر مختلف تماما.<sup>2</sup>

• **الإشاعات والأخبار:** تعد الإشاعات والأخبار من المؤشرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها، إذ أنها تعمل على رفع أو تخفيض سعر صرف العملة لمدة قصيرة، ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أثر الإشاعات أو الخبر، حيث أن سرعة تأثير سعر الصرف بتلك الإشاعات يعتمد على تجاوب قوى السوق تبعا لاستجابات المتعاملين فيه.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد العزيز برنة، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، 2015-2016، ص 18.

<sup>2</sup> ماهر كنج شكري ومروان عوض، المالية الدولية العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين ( النظرية والتطبيق)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2004، ص 219.

<sup>3</sup> زاهر عبد الحليم خضر، تأثيرات سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص 53.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

في ظل اختلاف المؤشرات الاقتصادية والمالية المقدمة في تحديد قيمة العملة التي جاءت بها في شكل نظريات اقتصادية، حيث حاولت كثير منها تفسير اختلاف أسعار الصرف بين الدول وتغيرات قيمة العملة الوطنية، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم هذه النظريات.

المطلب الأول: نظرية تعادل القدرة الشرائية.

الواقع أن الفكر الاقتصادي قد عرف منذ نهاية الحرب العالمية الأولى نظرية كاتب سويدي اسمه جوستاف كاسل، وعرف باسم نظرية تعادل القوة الشرائية. وهي نظرية حاولت أن تبين كيف يتكون سعر الصرف في ظل العملة الورقية.<sup>1</sup>

حيث يقول صاحب هذه النظرية بأن سعر الصرف بين عمليتي أي دولتين يتحدد وفقاً للتغيرات في المستوى العام للأسعار في كل من الدولتين، يتحدد وفقاً للتغيرات في المستوى العام للأسعار في كل من الدولتين، ففي ظل سعر الصرف الحر فإن أسعار السلع في أي بلدين يجب أن تكون متساوية.<sup>2</sup>

ويكون سعر الصرف وفقاً لهذه النظرية كالتالي:<sup>3</sup>

$$S_A = PD / PF \quad \dots\dots\dots (1)$$

$$S = S_{t-1} Pd / Pr$$

حيث أن:

▪  $S_A$ : تعادل القوة الشرائية المطلق في الفترة الراهنة (عدد وحدات العملة المحلية بكل وحدة من العملة الأجنبية).

<sup>1</sup> مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشر، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 2006، ص 138.

<sup>2</sup> كامل دريد آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، 2011، ص 38.

<sup>3</sup> بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 2003، ص 136 - 137.

- **PD**: مستوى السعر المطلق بالبلد الأصلي.
- **PF**: مستوى السعر المطلق ببلد أجنبي.
- **S**: تعادل القوة الشرائية النسبي في الفترة الراهنة (عدد وحدات العملة المحلية بكل وحدة من العملة الأجنبية).
- **Pd**: الرقم القياسي للسعر بالبلد الأصلي في الفترة الراهنة.
- **Pr**: الرقم القياسي للسعر ببلد أجنبي في الفترة الراهنة.
- **St-1**: قيمة متأخرة لسعر الصرف.

ومن الممكن وضع رقم قياسي للسعر النسبي SPI والذي هو عبارة عن سعر الصرف ولكن بعد تعديله لاستخدامه في الحكم على التقييم المنخفض أو المفرط لعملة بالقياس إلى فترة الأساس، ويأخذ الشكل:

$$SPI = Pr/Pd. S / S_{t-1}$$

انحراف هذا المقياس عن الواحد الصحيح، يعني أن السعر الفعلي انحرف عن تعادل القوة الشرائية، فإن كانت  $SPI > 1$  يعني أن العملة المحلية مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية، وإن كانت  $SPI < 1$  يعني أن العملة المحلية مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية.

وحسب هذه النظرية فإن مستوى الأسعار المحلية يتكافئ مع سعر الصرف مضروب في مستوى الأسعار العالمية. وكما هو معروف فإن قياس مستويات الأسعار عن طريق استخدام فكرة الأرقام القياسية للأسعار.

وترتكز هذه النظرية على مبدأ بسيط مفاده أن قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية، وعليه فإن العلاقة بين عملتين تتحدد تبعا للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين، ومنه فإن سعر الصرف التوازني في زمن معين يعني تساوي القدرة الشرائية للعمليتين.<sup>1</sup>

وللنظرية صيغتان الأولى مطلقة والثانية نسبية. :

<sup>1</sup> ابتسام عليوش قريوع، أثر تغير سعر الصرف على المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الإخوة بارش للاستيراد والتصدير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة- الجزائر، 2011-2012، ص53.

أولاً: الصيغة المطلقة: وهي تعود على مساواة مستويات السعر بين الدول، فسعر الصرف بين منطقة اليورو والولايات المتحدة يساوي مستوى السعر في منطقة اليورو مقسوماً على مستوى السعر في الولايات المتحدة الأمريكية. وكمثال على ذلك نفترض أن مستوى السعر هي 1.3 لكن سعر الصرف بين اليورو والدولار هو 1.5 فعند تطبيق نظرية تعادل القوى الشرائية فإنها تقول أن سعر اليورو سيرتفع (يكسب قيمة) وأن سعر الدولار سينخفض (بضعف) حتى يصل إلى مستوى 1.5.

ثانياً: الصيغة النسبية: فتعود على نسبة التغيرات في مستوى السعر أي نسب التضخم، وتقول هذه النظرية على أن نسبة ارتفاع سعر العملة يساوي الفرق في نسب التضخم بين الدولة الأجنبية ودولة العملة محل البحث، فعلى سبيل المثال إذا كانت نسبة التضخم بين في منطقة اليورو 3% وكان التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 5% فإن الدولار سينخفض مقابل اليورو بنسبة 2% في السنة.<sup>1</sup>

تعرضت هذه النظرية للهجوم من نواحي عدة:<sup>2</sup>

- فالنظرية تعتمد على فكرة القوة الشرائية للنقود، وهي فكرة من الصعب تحديدها. والواقع أن قيمة النقود أو قوتها الشرائية أمر نسبي، حتى وإذا أمكن الاعتماد على هذه فكرة، فإن القوة تتحدد بطرق الأرقام القياسية، وجميعها طرق تقريبية ومن ثم مقارنة حركات الأسعار ليست كافية لتحديد أسعار توازن الصرف.
- تهمل النظرية أثر العوامل المؤثرة في تحديد سعر لصرف مثل الدخل وسعر الفائدة بين الدول وأثر المضاربة، إذ أن مستوى الدخل من العوامل المؤثرة على الاستيرادات ومن ثم يؤثر في الطلب على العملة الأجنبية في أسواق النقد.
- والنظرية تفرض وجود علاقة سببية بين مستوى الأسعار وسعر الصرف، فالأسعار هي السبب وسعر الصرف هو النتيجة. ومعنى هذا أن مستوى الأسعار هو الذي يحدد سعر الصرف. والواقع أنه كما تتحكم الأسعار الداخلية في سعر الصرف، فإن سعر الصرف قد يؤثر فيها.
- تهمل النظرية أثر اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات وأثر الرقابة في النقد الأجنبي وأثر المديونية الخارجية وأعباء الضرائب.

<sup>1</sup> كامل دريد آل شبيب، المالية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 40.

<sup>2</sup> مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشر، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 139 - 140.

- النظرية غير مهتمة بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة في مستويات الأسعار المحلية ومن ثم أثيرها في حساب سعر الصرف.
- كما أن النظرية تخلط بين سعر الصرف الجاري وبين سعر الصرف العادي فهي لا تفسر السعر الأول وإما تفسر تساعد على تفسير الثاني. فهي من هذه الناحية تعتبر نظرية لبيان سعر التوازن وليس سعر التعادل.
- عدم اهتمام النظرية بأثر التعريف الجمركية المانعة والتي نسبتها مرتفعة جدا من قيمة السلع المستوردة في معظم الدول النامية مما يؤدي إلى زيادة الأسعار المحلية لبيع السلع المستوردة ، ومن ثم ينفاتو أثر التجارة الخارجية على القوة الشرائية مما يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف اللازم لحدوث التوازن في ميزان المدفوعات.

#### المطلب الثاني: نظرية تعادل معدلات الفائدة.

أسس هذه النظرية كينز عام 1923، حيث تنطوي تحت هذه النظرية التداخل والترابط الموجود بين السوق النقدي الوطني وأسواق الصرف الأجنبية، بحيث أن أي تباين في معدلات الفائدة بين البلدين لا بد أن يؤثر في نسبة تغير سعر الصرف، بحيث يرى كينز بأن الهدف الذي تلعبه حركة رؤوس الأموال في تحديد سعر الصرف من خلال سعر الصرف الآجل الذي يتماشى وتغيرات أسعار الفائدة ولأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل.<sup>1</sup>

وفي مفهومها العام، تقضي نظرية تعادل الفائدة، وعند التوازن، بأن العلاوة أو الخصم على العقد الآجل للصرف الأجنبي تتعادل تماما مع فروق معدلات الفائدة. فإذا افترضنا أن سعر الصرف الحاضر للعملة هو (S) وأن السعر الآجل لها هو (F)، فإن العلاوة الآجلة لعقد الصرف الأجنبي في هذه العملة يمكن حسابها بالصيغة  $(F-S)/S$

وإذا رمزنا لمعدل الفائدة المحلي على ورقة مالية معينة بالرمز  $i$  والمعدل المناظر على ورقة أجنبية ممانلة لها في جميع النواحي ما عدا عملة السمية بالرمز  $(i^*)$  يكون فرق الفائدة هو عبارة عن

<sup>1</sup> ياسين عبد الله، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران- الجزائر، 2013-2014، ص92.

$(i - i^*)$ <sup>1</sup>، وبالتالي يمكن صياغة منطوق نظرية تعادل الفائدة على النحو التالي:

$$(F - S) / S = (i - i^*) \quad \text{عند التوازن يصبح:}$$

وتشير إلى أنه سيكون هناك انخفاض في قيمة العملة الأجنبية عندما يفوق معدل الفائدة الاسمي الأجنبي المعدل الوطني والعكس بالعكس، حتى أن عوائد الودائع البنكية تكون متساوية في جميع الدول.<sup>2</sup> حيث تسمح هذه النظرية بربط الأسواق الوطنية بأسواق الصرف.

إلا أن هذه النظرية واجهت العديد من الانتقادات التي تقلل من أهميتها منها:

- المحكمين لا يقدمون كثيرا على معدلات الفائدة دون سواها في عملياتهم.
- إمكانية وجود حوافز على حركة انتقال رؤوس الأموال في حالة الرقابة على الصرف.
- أسعار الفائدة تشكل عاملا واحدا مهما ولكن هناك عوامل أخرى مؤثرة مثل السيولة.
- المضاربة يمكن أن تحدث آثار تذبذبية.<sup>3</sup>

#### المطلب الثالث: نظرية أثر فيشر الدولي.

ينسب هذا الأثر إلى الاقتصادي أرفينغ فيشر، وتفترض هذه النظرية في تفسيرها لتقلبات سعر الصرف على علاقة معدل الفائدة الاسمي الذي يجب أن يعادل كل من معدل التضخم ومعدل الفائدة الحقيقي.

أولا: أثر فيشر المحلي: يمكن وصف المبدأ من خلال العلاقة التالية:

حيث أن:

$$1 + i_n = (1 + i_r) (1 + \pi)$$

- $i_n$ : سعر الفائدة الاسمي.
- $i_r$ : سعر الفائدة الحقيقي.
- $\pi$ : معدل التضخم المتوقع.

<sup>1</sup> عمر سالم، التمويل الدولي، دراسة في منهجية وآليات النظام المالي المعاصر، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ص 140.

<sup>2</sup> عبد الحفيظ لقوي، مخاطر تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة- الجزائر، 2009-2010، ص 179.

<sup>3</sup> عمار جعفري، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية-دراسة حالة نظام الصرف في الجزائر للفترة (1990-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر، 2012-2013، ص 32.

وبعني تصميم قاعدة فيشر أن معدل الفائدة متساوي في كل الدول بسبب قيام المضاربيين بعمليات المراجعة والفرق في مستويات الفائدة الاسمية بين البلد المحلي والبلد الأجنبي يساوي الفرق بين مستوى التضخم المتوقع بين البلدين.<sup>1</sup>

ثانياً: أثر فيشر على المستوى الدولي: يعتبر هذا الأثر بين سعر الصرف الفوري والمتوقع، مع الأخذ بالاعتبار للفروقات في أسعار الفائدة في كلا البلدين، وتكون التعديلات في سعر الصرف بنفس القدر، وباتجاه عكسي للفروقات في أسعار الفائدة.<sup>2</sup> ومن بين الانتقادات الموجهة لهذه نظرية:<sup>3</sup>

- تجاهل آثار أسعار الفائدة على المستوى العام للأسعار.
  - إن زيادة كمية النقود لا أثر لها أكثر من مجرد زيادة الطلب على النقود في حالة الكساد.
  - لم تبين النظرية أسباب التغيرات التي تطرأ على قيمة النقود والقوى التي تحكم ذلك.
  - افتراض أن الأسعار تتغير تبعاً لتغير كمية النقود المعروضة ولا يمكن أن تتغير نتيجة عوامل أخرى.
- رغم النقائص الموجهة لهذه النظرية إلا أنها تربط بين مختلف النظريات التي حاولت تفسير اتجاهات أسعار الصرف، كذلك تركيزها على دور فوارق معدلات الفائدة التي تعتبر أهم المداخل التي تركز عليها أغلب الجهود التي حاولت تفسير تحركات أسعار الصرف.

<sup>1</sup> محمد ترقو، فعالية أنظمة الصرف في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية دراسة قياسية (تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف - الجزائر، 2011-2012، ص19.

<sup>2</sup> بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، 2009، ص128.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات سعر الصرف، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2016، ص53.

المبحث الثالث: أنظمة أسعار الصرف.

تمهيد: عرف العالم عدة أنظمة للصرف، وكان هدف كل هذه الأنظمة الحفاظ على ثبات سعر الصرف وتنمية وازدهار المبادلات والتجارة الدولية، ويشير التاريخ الاقتصادي إلى أن الأنظمة النقدية الدولية مرت بعدة مراحل خلال تطورها وذلك وفقا للسياسة النقدية للدول.

المطلب الأول: المنظور التاريخي لأنظمة الصرف.

يعرف النظام بأنه مجموعة من القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي وبالتالي التأثير على سلوك سعر الصرف.

انتشرت عدة أنظمة للصرف قبل مؤتمر بريتن وودز وقد كان لكل نظام قواعده وخصائصه حسب الفترة التي انتشر فيها، ومن أهم هذه الأنظمة:

• **أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب (1870-1914):** كان النظام النقدي الدولي يستند إلى ما يعرف بقاعدة الذهب، ويقصد بها أن كل دولة تقوم بتغطية عملتها الوطنية المحلية بقيمة ثابتة من الذهب وهكذا أصبحت كل عملة ذات قيمة تبادلية ثابتة.<sup>1</sup>

إن استمرار قاعدة الذهب لحوالي 35 عاما جاء لعدة أسباب نذكر منها:<sup>2</sup>

- الاستقرار النسبي في الاقتصاد العالمي مع قلة دور الحكومة وميزانياتها في النشاط الاقتصادي وخاصة في أسواق الصرف الأجنبي مما أسهم في تكريس تعادل قيمة العملة دوليا.
- تزامن التقلبات الدورية في الاقتصاديات الرأسمالية، وهذا ما أسهم في تجنب الإختلالات الشديدة مع هذه التقلبات، واستمرارها لفترات طويلة نسبيا.
- تطبيق قيود تحوطية مسبقة من قبل السلطات النقدية.
- تكريس دور الجنيه الإسترليني كعملة مهيمنة قابلة للتحويل إلى الذهب.
- تلاؤم عرض الذهب مع حاجات النظام النقدي.

<sup>1</sup> موسى لحو بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة سعر الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، 2010، ص ص134.

<sup>2</sup> معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2005، ص ص293.

- توكيد وحدة النقود على أساس وزن من الذهب، حيث كان هناك تحديد لسعر الذهب وسعر العملة القابلة للتحويل إلى ذهب.
- تبني الحرية الاقتصادية كإطار فكري للسياسات النقدية والمالية والتجارية فسادت مبادئ وقوانين المدرسة التقليدية التي اعتبرت النقود مجرد وسيلة للتبادل.

لقد حدث انهيار نظام قاعدة الذهب لأسباب عديدة أهمها:<sup>1</sup>

- تعطل آلية التعديل الذاتي في ظل قاعدة الذهب الحرب العالمية الأولى حيث تغير هيكل التجارة الخارجية وازدادت حالة عدم التأكد سوءا.
- تعرض احتياطات البنك المركزي من العملات لمخاطر المضاربات.
- بروز أقطاب متعددة للاقتصاد الصناعي المتقدم في العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية كذلك فرنسا واليابان وثم ألمانيا مما أسهم في تقليل دور بريطانيا كمركز تمويل للعالم.
- تعارض حلول الأزمة العالمية في الثلاثينات مع استمرار النظام التحديدي لقاعدة الذهب.

ويمكن القول بأن النظام الذي ساد بعد الحرب العالمية الأولى كان نظام الصرف بالذهب وهو يتميز عن نظام قاعدة الذهب للفترة السابقة للحرب في أنه كان أكثر مرونة مع توسع حجم المعاملات الاقتصادية الدولية.

- **أسعار الصرف في ظل قاعدة العملات الورقية:** لما تم خلال نهاية الحرب العالمية الأولى انتشار في استخدام العملات الورقية على إثر انهيار الذهب فيما ومن أهم سمات قاعدة العملات نجد:<sup>2</sup>
  - عدم إمكانية تحويل الورقة النقدية إلى ذهب أو العكس.
  - تخضع تجارة الذهب إلى قيود حكومية.
  - تحدد الورقة النقدية بسعر رسمي وكذلك الحال بالنسبة لمحتواها الذهبي.
  - تخضع قيمة هذه الورقة إلى تقلبات واسعة .
  - تعد الورقة النقدية وسيلة للمدفوعات هي ذات قوة إبراء قانونية.

<sup>1</sup> معروف هوشيار، مرجع سبق ذكره، ص 294.

<sup>2</sup> يوسف بن ختم، العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر، 2015-2016، ص40.

- أسعار الصرف في ظل هذه القاعدة تتحدد على أساس تفاعل العرض والطلب أي أن الطلب الأجنبي وعرضه يخضعان إلى أحكام قواعد القيمة المتعلقة بالطلب والعرض.
- **أسعار الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف:** انتشر نظام الرقابة على الصرف في العالم على نطاق واسع في الفترة بين الحربين وعلى الأخص أثناء الكساد عندما بدأت ألمانيا ودول أوروبا الوسطى ودول أمريكا اللاتينية في تطبيقها وامتد العمل بالرقابة أثناء الحرب وبعدها. حيث تلجأ هذه الدول إلى فرض رقابة تختلف في درجة شمولها وشدتها من دولة إلى أخرى على الصرف الخارجي، بقصد منع تسرب الذهب إلى الخارج أو للحيلولة دون انخفاض أرصدة الدولة من العملات الأجنبية عن حد معين. فكانت هذه الدول تصدر قانونا يجبر المصدرين ومن يحصلون على إيرادات بالعملة الأجنبية على بيعها إلى البنك المركزي بالسعر الرسمي، من ناحية أخرى يطلب من المستوردين الحصول على ترخيص لاستيراد سلعة ما وكثيرا ما تقيد أو تمنع الحكومة استيراد بعض السلع أو من مناطق نقدية معينة.<sup>1</sup>

- **نظام استقرار أسعار الصرف (1918-1923):** بعد الحرب العالمية الأولى، ظهر نظام بمقتضاه تترك العملات الرئيسية حرة، وتم النظر إلى هذا الإجراء على أنه فترة تدخل مؤقتة حتى تستقر الأمور وتعود الدول إلى قاعدة الذهب، وتم تطوير نظرية القوة الشرائية المكافئة أساسا في تلك الفترة. عند بدأ التوازن قبل الحرب العالمية الأولى كان سعر الصرف هو 1 جنيه استرليني = 5 دولارات، وعلى الرغم من أن الأسعار والتكاليف تغيرت بشكل كبير بين الدول خلال الحرب فإن الدول اعتبرت أن الحفاظ على سعر صرف عملتها كما كان قبل الحرب أمرا يتعلق بهيبة الدولة، وخلال الفترة من 1923 إلى 1928 عادت بعض الدول إلى قاعدة الذهب عند سعر الصرف ما قبل الحرب.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: أنواع أنظمة أسعار الصرف.

ظهرت الأنظمة الحالية لسعر الصرف (بعد انهيار اتفاقية بروتن وودز) بعد إعلان الرئيس الأمريكي نيكسون في 15 أوت 1971 وقف تحويل الدولار إلى ذهب إنهاء نظام استقرار أسعار الصرف، ومنذ ذلك

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية- مصر 2000، ص 86-87.

<sup>2</sup> مورد خاي كريانين، تغريب محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المريح للنشر والتوزيع، الرياض- المملكة العربية السعودية، 2007، ص 400.

الوقت عرف نظام الصرف نمطين أساسيين هما أنظمة سعر الصرف الثابت ولأنظمة المرنة لسعر الصرف.

أولاً: نظام سعر الصرف الثابت: تمثل قاعدة الذهب الشكل الأساسي لنظام سعر الصرف الثابت، حيث يرتبط العمل في هذه القاعدة بوجود شروط معينة أبرزها:<sup>1</sup>

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب، أي يتم تحديد ما يقابل العملة الوطنية ويشكل ثابت.
- ضمان قابلية تحويل العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس وتوفير القابلية والحرية على ذلك وبدون أية قيود أو شروط تحد من هذه الحرية أو القابلية في التحويل.
- حرية تصدير واستيراد الذهب إلى الخارج بدون وجود محددات تعيق عملية التصدير هذه، أي لا يتم منع دخول أو خروج الذهب من وإلى الدول.

وفي ظل هذا النظام تحدد البنوك المركزية أسعار صرف بالنسبة لعملتها "غالبا على أساس الدولار". وتتدخل البنوك التجارية في سوق الصرف بالبيع أو الشراء بأية كميات بحيث تمنع سعر الصرف من الانحراف عن السعر المحدد بأكثر من نسبة معينة في الاتجاهين غالبا ما تكون النسبة في حدود 1% من السعر المحدد.

ويدار نظام أسعار الصرف الثابتة بالطريقة نفسها التي يتم بها التدخل في سوق سلعة معينة، ففي ظل نظام طلب وعرض معينين للعملة الأجنبية تقوم الجهة التي تحافظ على تثبيت السعر (البنوك المركزية) ببيع ما يعادل فائض الطلب أو شراء ما يعادل فائض العرض من العملة الأجنبية. ومن الواضح أن هذا يتطلب ضرورة الاحتفاظ بمخزون أو رصيد من العملة الأجنبية، وإن ميزان المدفوعات في الدولة هو الذي سيحدد هذا القدر وما دامت لدى البنك المركزي الاحتياطيات الضرورية فإنه يستطيع أن يستمر في التدخل في سوق الصرف الأجنبي كي يحافظ على سعر الصرف.

أما إذا كانت الدولة تعاني من عجز دائم في ميزان المدفوعات فسيواجه البنك المركزي نقص في العملة الأجنبية وقد يقرر البنك المركزي قبل وصوله إلى هذه النقطة أنه لم يعد يستطيع المحافظة على

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، 2004، ص 69.

سعر الصرف وسيتم تخفيض العملة ويقصد بالتخفيض هنا تعديل سعر الصرف الثابت بحيث تصبح قيمة العملة أرخص بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى.<sup>1</sup>

- يندرج في هذا النظام ثلاثة أشكال رئيسية وهي:

**أولاً: سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة وحيدة:** تتحدد آلية الصرف عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل وثبات الأسعار يكون عبر الزمن تجاه العملة المرتبط بها ما لم تتدخل السلطات النقدية لإحداث التغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.<sup>2</sup>

**ثانياً: أنظمة الصرف الثابتة المرتبطة بسلة العملات:** بموجب هذه الطريقة يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى سلة عملات (عدد من العملات الأجنبية) للدول التي ترتبط معها الدول بعلاقات تجارية رئيسية حيث توزع موجودات الدولة من العملات الأجنبية (غطاء النقد على عدد من العملات الأجنبية بنسب محددة).

وهذه الطريقة تؤدي إلى الاستقرار النسبي بأسعار صرف العملة التي يتم ربط سعر صرفها بسلة العملات لأن درجة التذبذب في أسعار الصرف تكون قليلة.<sup>3</sup> ومن السلات المشهورة سلة حقوق السحب الخاصة.

**ثالثاً: ترتيبات تقليدية أخرى من نوع الربط الثابت:** تنطوي هذه الترتيبات على ربط العملة أو بحكم الواقع على أساس سعر ثابت بعملة بلد آخر أو بسلة تضم عملات أهم شركائه التجاريين أو المالكين، مع إعطائهما أوزاناً ترجيحية تعكس توزيع الجغرافي للتجارة أو الخدمات أو التدفقات الرأسمالية. وتحظى السياسة النقدية في هذه الترتيبات بدرجة أكثر من الاستقلالية رغم محدوديتها مقارنة بالأشكال السابقة

<sup>1</sup> نوري موسى شقيري وأحمد عبد الرزاق الحنيطي وعبد الله يوسف سعادة، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2012، ص ص163-164.

<sup>2</sup> عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2011، ص162.

<sup>3</sup> سماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان- الأردن، 2005، ص ص52-

لأنها تظل تسمح للبنك المركزي بأداء وظائفه التقليدية، وتتبع للسلطة النقدية تعديل مستوى سعر الصرف وإن كان بمعدل تواتر غير مرتفع نسبيا.<sup>1</sup>

ثانيا: نظام سعر الصرف المرن.

في نظام الصرف المرن، يتحدد سعر العملة بشكل حر وفقا لتفاعل العرض والطلب في سوق الصرف. وعليه، فإن سعر الصرف يتغير باستمرار وفقا لتفاعل العرض والطلب. وبالتالي لا يوجد في مثل هذا النظام أي إلتزام مباشر من قبل البنك المركزي للتدخل بشكل مواصل في دعم سعر الصرف. ويعكس سعر الصرف في السوق إلى حد بعيد الوضع الاقتصادي السائد في ذلك البلد، وبشكل تغيّره نوعا من الاستجابة للتغير في ظروف السوق (العوامل المحدد للطلب على العملات الأجنبية وعرضها) ولهذا يعكس نظام الصرف المرن إلى أبعد مدى منطق اقتصاد السوق. وبناء عليه، يعتبر سعر الصرف في ظل هذا النظام عرضه لتقلبات أكبر مقارنة مع نظام الصرف الثابت.<sup>2</sup>

وهنا أيضا تؤدي هذه التغيرات في أسعار الصرف إلى تحقيق التوازن بين طلب وعرض الصرف الأجنبي في المدة القصيرة. كما يتحقق التوازن في العلاقات الدولية في المدة الطويلة عن طريق التغير في أثمان السلع الداخلة في التجارة الدولية. فزيادة سعر الصرف الأجنبي (تخفيض قيمة العملة الوطنية) يؤدي إلى تشجيع الصادرات نظرا لانخفاض قيمتها وإلى الحد من الواردات نظرا لارتفاع قيمتها ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي وهكذا نرى أن سعر الصرف في ل هذا النظام قابل للتغيير وتقلبات حتى نصل إلى السعر الذي يحقق التوازن في المدة القصيرة وفي المدة الطويلة.<sup>3</sup>

يندرج في هذا النظام نوعين أساسيين هما:

أولا: أنظمة الصرف ذات المرونة المحدودة: تكون فيها عملية الربط الخاصة بعملة واحدة أو ببعض العملات مع تركها معومة مع بقية العملات الأخرى. بشرط أن يكون التذبذب داخل مجال محدد، ومثال ذلك آلية النظام النقدي الأوروبي الذي تتغير عملاته بالنسبة للدولار الأمريكي داخل المجال

<sup>1</sup> مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، نمذجة اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، 2010-2011، ص15.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية الجزائر، 2010، ص209.

<sup>3</sup> عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 1996، ص 197.

(+2.25%، -2.25%) مقارنة بالسعر الرسمي المحدد لها.<sup>1</sup>

ثانيا: أنظمة أسعار الصرف ذات المرونة القوية (العالية). وتنقسم إلى:

• أنظمة أسعار الصرف المعدلة بدلالة المؤشرات: وفق هذا النوع يجري تعديل العملة صعودا وهبوطا تلقائيا مع التغيرات الطارئة على بعض المؤشرات المختارة وأحد المؤشرات المشتركة هو سعر الصرف الحقيقي الذي يعكس التغيرات في العملة بعد تعديلها، لمراعاة أثر التضخم المقابل لشركاء التجاربيين الرئيسيين كما تشتمع هذه الفئة بعض الحالات التي يجري فيها تصحيح سعر الصرف وفق جدول زمني محدد سلفا.<sup>2</sup>

- أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم الحر: في ظل هذا النظام تقوم السلطات النقدية ترك سعر الصرف حرا يتحدد طبقا لقوة العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي وفي الوقت ذاته تقوم بإنشاء ما يعرف أموال موازنة الصرف عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب والاحتياطات النقدية التي يتسنى بمقتضاها للسلطات النقدية أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريّة بقصد حماية قيمة للعملة الخارجية من التأثيرات العارضة أو المؤقتة أو التي تسببها عمليات المضاربة غير الموازنة وتتمثل أموال موازنة الصرف وطرق استخدامها قواعد اللعبة في ظل نظام أسعار الصرف الحرة.<sup>3</sup>

- أنظمة أسعار الصرف ذات التعويم المدار أو الموجه: تسعى السلطات النقدية في هذا النظام دون مسار أو هدف محدد سلفا لهذا التأثير، ومن بين المؤشرات المستخدمة في توجيه سعر الصرف مركز ميزان المدفوعات ومستوى الاحتياطات الدولية، وقد يكون التدخل بمقتضى هذا النظام مباشر أو غير مباشر.<sup>4</sup>

وفي الجدول التالي سوف نقوم بمقارنة بين نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن.

<sup>1</sup> ليلي زراري، انعكاسات تغيرات أسعار الصرف على الاحتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر 2000-2014، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر، 2015-2016، ص17.

<sup>2</sup> فوزية صالح، انعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، حركة رؤوس الأموال الدولية)، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر، 2015-2016، ص39.

<sup>3</sup> سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، القاهرة- مصر، 1994، ص56.

<sup>4</sup> وسيم كاراكاداغ وآخرون، التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف، ومتى، وبأي سرعة؟، صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية رقم 38، 2006، ص 04.

جدول رقم (01): مقارنة بين نظام الصرف الثابت و نظام الصرف المرن.

معيار التفرقة	نظام الصرف الثابت	نظام الصرف المرن
الأسس	<ul style="list-style-type: none"> <li>- البنك المركزي مستعد لتوفير النقد الأجنبي</li> <li>- يتدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي للمحافظة على سعر الصرف.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- البنك المركزي لا يلتزم بتوفير النقد الأجنبي .</li> <li>- البنك المركزي قد يتدخل في سوق النقد الأجنبي لتسهيل العمليات.</li> </ul>
المزايا	<ul style="list-style-type: none"> <li>- عدم تقلب أسعار الصرف وبالتالي ثبات حجم التجارة الوطنية.</li> <li>- إذا اتسم سعر الصرف الثابت بالاستمرارية فإنه يساعد الفعاليات الاقتصادية على التخطيط والتسعير وبالتالي يساعد على تطوير الاستثمارات والتجارة الدولية.</li> <li>- انخفاض تقلبات أسعار الصرف.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يتحدد سعر الصرف المعوم بعوامل السوق وبالتالي فهو الأنسب في توزيع الأمتل للموارد .</li> <li>- يكون فعال للتعامل مع الصدمات الخارجية وبالتالي تكون السياسة النقدية منصبة على تحقيق الأهداف الداخلية للاقتصاد.</li> <li>- يسمح بمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.</li> </ul>
العيوب	<ul style="list-style-type: none"> <li>- يضع قيودا أو محددات على السياسة النقدية الداخلية.</li> <li>- إن تدفق الأموال للداخل يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم.</li> <li>- إن لم يتميز سعر الصرف الثابت بالمصادقية الكاملة فإنه يمكن أن يكون عرضة للمضاربة مما يؤثر على الاستقرار النقدي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- انخفاض الثقة في العملة.</li> <li>- يمكن أن يساء استخدام استقلالية السياسة النقدية، فمثلا عدم وجوب قيام الحكومة بمنع انخفاض العملة يمكن أن يؤدي إلى سياسات مالية ونقدية تضخمية.</li> <li>- نادرا ما تعمل قوى السوق بشكل كامل.</li> </ul>

**المصدر:** من إعداد الطالبة بالاعتماد على خالد أحمد فرحان المشهداني و رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وعباس خضير

الجنائي، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان- الأردن، 2015، ص ص 104 - 105.

المطلب الثالث: اختيار نظام الصرف الملائم.

لا يوجد جواب كامل حول أفضلية نظام عن الآخر، لكن عموما يعتمد اختيار نظام الصرف المثالي على الأهداف الاقتصادية ومنبع الصدمات والخصائص الهيكلية لكل اقتصاد.

أولا: يمكن تلخيص المعايير التي تحكم اختيار نظام الصرف الأمثل في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- الحجم النسبي وتكامل التجارة ربما نجد بعض الدول النامية أنه من المناسب أن يرتبط مع دولة محورية وخاصة إذا كانت العلاقة معها كبيرة.
- مرونة هياكل الاقتصاد ومؤشرات الاقتصاد الكلي.
- القدرة على امتصاص الصدمات الحقيقية منها والاسمية.
- تنوع هيكل الإنتاج والتصدير.
- التركيز الجغرافي للتجارة.
- درجة التطور الاقتصادي لاسيما الجانب المالي منه.
- مدى استقرار ومصداقية العملة.

ثانيا: الإرشادات الأساسية لاختيار نظام سعر الصرف:

تتضمن العديد من الدراسات النظرية المتوفرة كثيرا من الإرشادات حول كيفية اختيار نظام سعر الصرف وهي:

- المعيار السياسي لاختيار النظام : هو تخفيض تكلفة الناتج للتكيف مع الصدمات الخارجية، ولذلك فإن طبيعة وحجم الصدمات المرجح أن يتعرض لها الاقتصاد فضلا على الخصائص الهيكلية التي تتميز بها أسواق السلع والعمل والسوق المالية فيه وتمثل اعتبارات مهمة في اختيار نظام سعر الصرف.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد زراقة، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية- حالة الجزائر 1990-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر، 2015-2016، ص18.

<sup>2</sup>عمار جعفري، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث للأنظمة الصرف الدولي- دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر 1990-2010، مرجع سبق ذكره، ص76.

- **طبيعة الصدمات الاقتصادية:** تعد الصدمات الاقتصادية من بين أهم المؤثرات على إدارة سياسة سعر الصرف الأجنبي ويقصد بها الأحداث التي تؤثر على الاقتصاد والتي يكون مصدرها داخليا أو خارجيا، حيث تنقسم الصدمات الداخلية إلى صدمات نقدية وصدمة حقيقية.<sup>1</sup>

حيث يميز الاقتصاديون بين الصدمات الناشئة على الجانب الحقيقي في الاقتصاد والصدمة الاسمية الناشئة عن النظام النقدي والمالي المحلي.

حيث تظهر الصدمات النقدية في شكل زيادات أو نقصان الطلب على النقود بنسبة إلى الكمية المعروضة منها، أما الصدمات الحقيقية فإنها تأخذ شكل التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي أو التغيرات في معدلات التبادل التجاري والتباينات في الطلب الخارجي على صادرات السلع والخدمات والتغير في الإنتاجية مقارنة بالشركاء التجاريين.

أما الصدمات الخارجية فتملك مسلك الدورات الاقتصادية وتولد تأثيرات مختلفة على أسعار الصرف اعتمادا على مصدرها أو أنها تعبر عن طريق الأزمات الاقتصادية العالمية نحو الاقتصاد المحلي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> خالد أحمد فرحان المشهداني و رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وعباس خضير الجنائي، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان- الأردن، 2015، ص107.

<sup>2</sup> عمار جعفري، مرجع سبق ذكره، ص76

### خلاصة:

على ضوء ما سبق، تبين لنا من خلال استعراض الإطار النظري لسعر الصرف أهميته البالغة حيث تتم على أساسه مبادلة العملة المحلية بعملة أجنبية من أجل تسهيل تسوية الالتزامات الناشئة عن التبادل الدولي.

ويتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفقا لقوى العرض والطلب بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات أسعار الصرف تبعا لتعدد أنظمتها. وبمعرفة ماهية سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه وكذا أنظمتها ومختلف النظريات المفسرة له.

ويعتقد البعض أن سعر صرف العملة المحلية لا يرتبط بميزان المدفوعات، وهو اعتقاد خاطئ لأن سعر صرف العملات المحلية له علاقة وثيقة بمركز ميزان المدفوعات الكلي طالما تتبع الدول نظام الصرف الحر ولا تطبق التحديد الإداري وهذا ما سنحاول توضيحه في الفصل الموالي من البحث.

## الفصل الثاني

# آليات معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات

تمهيد:

من المعروف أن العلاقات الاقتصادية الدولية تنطوي على العديد من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم، مما يؤدي إلى نشوء حقوق والتزامات فيما بين الدول ويتم تدوين هذا المعاملات في ميزان المدفوعات، حيث يعد ميزان المدفوعات أهم سجل اقتصادي للحسابات الاقتصادية لأي بلد كان، وأكثره شمولاً لهذه الحسابات وعناصرها من المعاملات الدولية المختلفة هذا ويعطي الميزان صورة واضحة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطن، فلميزان المدفوعات أهمية كبيرة لأنه من خلال دراسة مفرداته يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في هذا البلد ويسمح لنا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي، ومن جهة أخرى يعبر جانبي ميزان المدفوعات عن عمليات العرض والطلب على العملة الوطنية. وبتالي تكون لحركة أسعار الصرف عالمياً تأثيراً مباشراً وجوهرياً على مختلف عناصر هذا الميزان.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى ماهية ميزان المدفوعات وكذا مفهوم التوازن والاختلال في هذا الميزان إضافة إلى آليات ومناهج تعديل الاختلال فيه ومن أجل تسهيل الدراسة قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي كالتالي:

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: توازن واختلال ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: آليات و مناهج تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات.

## المبحث لأول: ماهية ميزان المدفوعات.

كل دولة تربطها معاملات مع العالم الخارجي و من المهم لكل دولة أن تعرف حقوقها اتجاه العالم الخارجي و مالها من التزامات اتجاهه، لذا فكل دولة تعد بياناً تسجل فيه حقوقها و واجباته و هذا البيان هو ميزان المدفوعات، إذ يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في البلد و يمكننا من تحديد المركز المالي للدولة بالنسبة للعالم الخارجي.

## المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات.

يعد ميزان المدفوعات أحد أهم المؤشرات الاقتصادية وذلك أن للبيانات الموجودة داخله دلالتها الخاصة والتي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد، كما يسمح للسلطات العامة بمعرفة وتحليل وضعية الاقتصاد الوطني، ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق لتعريف مبسطة لميزان المدفوعات كما يلي:

**يعرف ميزان المدفوعات على أنه:** بيان يسجل قيمة الحقوق و الديون الناشئة بين دولة معينة و العالم الخارجي، نتيجة قيام جميع أنواع المبادلات الاقتصادية التي تنشأ بين المقيمين في الخارج خلال مدة معينة تحدد في العتاد بسنة<sup>1</sup>

**كما يمكن تعريفه على أنه:** سجل محاسبي لجميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين محليا في تلك الدولة و المواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى خلال فترة زمنية معينة.<sup>2</sup>

**تعريف صندوق النقد الدولي Fmi:** كما يعرف صندوق الدولي ميزان المدفوعات بأنه سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما سبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو سبب هجرة الأفراد و كذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي و حقوق سحب خاصة من الصناديق و حقوقها و التزامات اتجاه بقية دول العالم و من الواضح أن الصندوق قد قدم تعريفا وظيفيا يعدد فيه الوظائف التي يتعين على الميزان توضيحها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 233.

<sup>2</sup> مشهور هذلول بربور، العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن ( 1985 - 2006 )، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص المصارف كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية، الأردن، 2008، ص 9 .

<sup>3</sup> يونس محمود وعلي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 125.

المطلب الثاني: أهمية ميزان المدفوعات.

لميزان المدفوعات أهمية كبيرة، حيث يعتبر مسألة حيوية في حد ذاته لأي اقتصاد وطني ذلك للأسباب التالية:

يعد هذا الميزان وسيلة مهمة في التحليل الاقتصادي، لأنه يوضح المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي، من خلال تشخيص قوة أو ضعف اقتصاد هذه الدولة و تحديد خصائص التغييرات التي تحصل في هذا المركز من خلال مقارنة البيانات الإحصائية لسنوات معينة، ويفيد ميزان المدفوعات أيضا كبيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الأجنبية وذلك بما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي، وهنا يمكن الاعتماد على الميزان المذكور كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية بهدف امتصاص الفائض أو إزالة العجز و ذلك كأدوات لمنع أو التخفيف من التضخم أو الركود الناجم عن اختلال ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

ومع ذلك فإن هذا الميزان لا يبين حدوث التغييرات في بعض مكوناته، كما أنه يخفي بيانات المقايضة

والهبات والتعويضات العينية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يهمل الصعوبات الكامنة وراء عملية التوازن بين الصادرات والاستيرادات، وكذلك فإنه لا يعطي إلى خلاصة إجمالية للمبادلات الاقتصادية دون أن يعرض التفاصيل الضرورية التي يمكن الإفادة منها و خاصة فيما يتعلق بأنواع الصادرات كمؤشر لمتابعة التغييرات الهيكلية في الاقتصاد المعني.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الرحمان نوازاد الهيتي وعبد اللطيف منجد الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، 2007، ص 40.

<sup>2</sup> خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التقويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات ( 1985- 2008) دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية و بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر 2011 - 2012، ص 06.

المطلب الثالث: هيكل ميزان المدفوعات.

يختلف تنظيم أو توزيع العمليات التي يتم تسجيلها في ميزان المدفوعات من دولة إلى أخرى لذا اعتمدنا في هذا المطلب على النموذج الأكثر شيوعاً حيث ينقسم فيه ميزان المدفوعات إلى عدة أقسام أفقياً و عمودياً، و ينقسم ميزان المدفوعات عمودياً إلى قسمين رئيسيين هما:<sup>1</sup>

❖ **الجانب الدائن:** و يتم في هذا الجانب تسجيل كل العمليات التي يترتب عنها دخول للعملية الأجنبية

( الصادرات) و كل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب.

❖ **الجانب المدين:** و يسجل في هذا الجانب كل العمليات التي يترتب عنها خروج العملية الأجنبية من دولة إلى أخرى.

و ينقسم ميزان المدفوعات أفقياً إلى الموازين و الحسابات التالية:

**أولاً: الحساب الجاري.**

وهو ذلك الميزان الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدنية التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، وترتبط بالإنتاج و الدخل خلال الفترة الزمنية محل الدراسة.<sup>2</sup> و ينقسم هذا الحساب بدوره إلى مجموعة أخرى من الموازين الأكثر تفصيلاً على الوجه التالي:<sup>3</sup>

**الميزان التجاري:** يعرف الميزان التجاري بأنه البيان الذي يشمل على كافة البنود الدائنة و المدينة لكل من

الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات و ينقسم الميزان التجاري إلى:

• **التجارة المنظورة ( التجارة السلعية):** عبارة عن الصادرات و الواردات من السلع و في الميزان التجاري

تدرج الصادرات تحت الجانب الدائن، حيث تزيد من رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وتدرج

الواردات تحت الجانب المدين، حيث تؤدي إلى خروج العملات الأجنبية من الدولة فإذا زاد الجانب

<sup>1</sup> أسلمى دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، 2014 - 2015، ص 105.

<sup>2</sup> سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظيم، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية للنشر و التوزيع، ص 340 .

<sup>3</sup> طارق الحاج، علم الاقتصاد و نظرياته، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان - الأردن، 1998، ص ص 182-183 .

الدائن ( الصادرات ) عن الجانب المدين ( الواردات ) يصبح عندنا فائض في الميزان التجاري أما العكس فيصبح عندنا عجز في الميزان التجاري.

• التجارة غير المنظورة ( تجارة الخدمات ): و يشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة و الخارج، مثل خدمات النقل و التأمين والسياحة والخدمات المتنوعة، هذا فضلا عن بند دخل الاستثمارات الذي يمثل في حقيقته إما خدمات أداها رأس المال المحلي للخارج و إما خدمات أداها رأس المال الأجنبي إلى الداخل.<sup>1</sup>

• ميزان التحويلات من جانب واحد: ويخص هذا الحساب التحويلات التي تتم بين الدولة و بقية دول العلم بدون مقابل، أي أنها عمليات تتم من جانب واحد دون أن يترتب عليها أي مقابل، أو حق

و يشمل هذا الحساب على الهبات و التعويضات،<sup>2</sup> وقد تم تقسيم حساب التحويلات من طرف صندوق النقد الدولي إلى بندين هما:<sup>3</sup>

- الهيئات الخاصة: وتشمل كل من تحويلات الأفراد والمنظمات نقدية كانت أو عينية.
- تحويلات المهاجرين من الخارج إلى بلادهم الأصلية والهبات العامة: والمتضمنة كل من التعويضات، ويتضمن كذلك الهدايا بأنواعها سواء كانت سلع أو خدمات أو شيكات للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون مقابل.

ثانيا: حساب الذهب و الاحتياطي النقدي الأجنبي.

و يشمل هذا الحساب التغيرات التي تطرأ على أرصدة الذهب و الاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية سواء بالزيادة أو النقصان، والبلد الذي يعاني من عجز في حسابه الجاري وميزان حساب رأس المال يواجه هذا العجز من خلال السحب على الاحتياطات الأجنبية و الذهبية و بصورة مشابهة فإن القطر الذي يتمتع بفائض في ميزان مدفوعاته، فإنه يلجأ إلى بناء احتياطات جديدة من الذهب و العملات الأجنبية فالذهب شأنه في ذلك شأن بقية السلع المصدرة لغرض الحصول على العملات الأجنبية لتمويل العجز في

<sup>1</sup> خالد بورحلي وكريم بوروشة و آخرون، فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ( 1986 - 2014 )، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد رقم 01، 2015، ص 177.

<sup>2</sup> وليد العبيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، العراق، 2012، ص 7.

<sup>3</sup> زينب حسن عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 102.

ميزان المدفوعات والناجم عن زيادة مدفوعات البلد للأجانب عن استلاماته منهم طالما إن الذهب مقبول لشراء العملات الأجنبية، فإذا ازدادت أرصدة البلد من الذهب فمعنى ذلك دخول أو استيراد الذهب النقدي و بالمقابل تشير نقصان الأرصدة الذهبية على خروج الذهب أو تصديره و تسجل في الجانب الدائن من الميزان المذكور.<sup>1</sup>

• **فقرة السهو و الخطأ:**

قد يحدث أن تكون القيمة المتحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معارضة تماما للقيمة المتحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين لذلك يجب إدخال الرقم الذي يجعل الجانبين متساويين و يسمى هذا القيد التصحيحي بالسهو أو الخطأ أو التناقص الإحصائي.<sup>2</sup>

**ثالثا: الحساب الرأسمالي:**

و يسجل حركات رؤوس الأموال بين البلد و بين بقية بلدان العالم التي ينشأ عنها تغيير في مركز دائنية أو مديونية البلد الخارجي، و كذلك التغييرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد، و ذلك خلال الفترة التي يعد فيها ميزان المدفوعات.<sup>3</sup> وينقسم هذا الحساب إلى:

• **حساب رأس المال قصير الأجل:** وهو عبارة عن أموال يحتفظ بها في شكل أصول عالية السيولة

و يشمل هذا الميزان ما يلي:

- **النقود:** و يقصد بها كافة العملات الوطنية والأجنبية التي تدخل أو تخرج بصورة مباشرة عبر حدود الدولة.
- **الذهب:** لا يقصد به الذهب السلعي، وإنما الذهب النقدي و الذي يمثل الأرصدة النقدية و الدولية لدى السلطات النقدية في الدولة.
- **الودائع المصرفية:** يسجل كل التغييرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على الودائع التي يمتلكها المقيمون في بنوك أجنبية وأيضا على التغييرات التي تطرأ على الودائع التي يمتلكها غير المقيمون في البنوك المحلية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي و خالد و أحمد فرحان المشهداني وعباس خضير الجنابي ، مرجع سبق ذكره ، ص 41 .

<sup>2</sup> محمد العربي ساكر ، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، القاهرة - مصر، 2006، ص94.

<sup>3</sup> حبيب راقي بديع، دور الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سوريا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد المالي والنقدي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق - سوريا، 2014، ص 44.

- القروض قصيرة الأجل: وهي كافة التسهيلات الإئتمانية والسلفيات والإعتمادات المصرفية التي لا يزيد أجلها عن سنة.

- الأوراق التجارية: سواء أخذت شكل رسالة أو سند أذني أو شيك بالإضافة إلى الأوراق الحكومية كأذون الخزانة.<sup>1</sup>

• حساب رأس المال طويل الأجل:

و يقصد به حركات رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج والعكس و التي تزيد عن سنة ومن أمثلة ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقروض الدولية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد صلاح، المفاضلة بين التوازن الخارجي و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، الجزائر، 2009 - 2010، ص 09.

<sup>2</sup> حورية بن طرية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2016 - 2017، ص 5.

جدول رقم(02): هيكل ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي.

دائن	مدين	البيان
		<p>I. حساب العمليات الجارية.</p> <p>1. السلع والخدمات.</p> <p>أ. السلع:</p> <p>- سلع عامة.</p> <p>- سلع مستوردة أو مصدرة للنقل.</p> <p>ب. الخدمات:</p> <p>- النقل:</p> <p>• النقل البحري.</p> <p>- الأسفار:</p> <p>• أسفار المواطنين....</p> <p>- خدمات الاتصال....</p> <p>2. الدخل:</p> <p>- تعويضات الأجراء.</p> <p>- دخل الاستثمارات.</p> <p>3. التحويلات الجارية:</p> <p>- الإدارات العامة، قطاعات أخرى.</p> <p>II. حساب رأس المال والعمليات المالية.</p> <p>1. رأس المال:</p> <p>- التحويلات الرأسمالية.</p> <p>- الإدارة العامة.</p> <p>- قطاعات أخرى.</p> <p>ب. الاستلام والتنازل عن الموجودات غير المالية وغير الإنتاجية.</p> <p>1. العمليات المالية:</p> <p>أ. الاستثمار المباشر.</p> <p>ب. الاستثمار في القيم المنقولة.</p> <p>III. حساب السهو والخطأ وبنود الموازنة الأخرى.</p>

المصدر: FMI, Manuel de la Balance de paiement:

### المبحث الثاني: اختلال ميزان المدفوعات و طرق تسويته.

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائما متوازنا نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية و بالتالي فإن الاختلال المقصود به في هذا الميزان هو الاختلال الاقتصادي من دون الاهتمام شكل كبير بالتوازن المحاسبي و كل دولة تعيش وضعية اقتصادية على حسب درجة الاحتلال والأسباب المؤدية إليه.

#### المطلب الأول: مفهوم التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات.

إن الوضع الطبيعي لميزان المدفوعات هو أن يكون متوازنا دائما، حيث أن كل عملية تظهر في الجانب الدائن، لابد أن تظهر قيمتها في الجانب المدين في الميزان لكن هناك حقيقة اقتصادية تفيد أنه من النادر أن يتوازن ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية، وهذا الاختلال يكون أما على شكل فائض أو عجز

و في هذا المطلب سنشرح التوازن و الاختلال في ميزان المدفوعات.

#### أولا : التوازن في ميزان المدفوعات.

يقودنا الحديث عن توازن ميزان المدفوعات إلى الفصل بين نوعين من التوازنات وهما التوازن المحاسبي و التوازن الاقتصادي و سنحاول توضيح كل منهما فيما يلي :

● **التوازن المحاسبي:** يتضمن ميزان المدفوعات جانبين، جانب مدين وتفيد فيه كافة المعاملات الاقتصادية الدولية التي تؤدي بغير المقيمين إلى كسب حق التصرف على القوة المملوكة للمقيمين، وجانب دائن ويشمل جميع المعاملات الاقتصادية الدولية التي تكسب المقيمين حق التصرف على القوة الشرائية لغير المقيمين، سواء تعلق الأمر بالتجارة المنظورة أو غير المنظورة، أو هبات وإعانات أو منح عطايا، و كذا رؤوس الأموال بجميع أشكالها، ومضمون ذلك أن الجانب الدائن يشمل كافة الصادرات التي تزيد من القوة الشرائية الخارجية للبلد وأن الجانب المدين يبين الكيفية التي استفاد بها المقيمون من هذه القوة الشرائية، لهذا لابد وأن تتعادل القيمة الكلية للجانبين. وتعتبر حركة الذهب و حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل هي وسيلة أو أداة المراجعة المسؤولة عن إعادة التوازن لأقسام ميزان المدفوعات الأخرى في إطار عملية تسوية المدفوعات الدولية، و في إطار مبدأ المزدوج فإن حتمية التوازن الحسابي لا شك فيها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عمر مؤذن، تغير سعر صرف الدينار الجزائري و أثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين (1990-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد و مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور يحي فارس - المدية الجزائر، 2011-2012، ص ص75-76 .

• التوازن الاقتصادي:

إن ميزان المدفوعات كوحدة واحدة يجب أن يتساوى ويتعادل حسابيا خلال سنة. ولكن فكرة التوازن الحسابي لا تعني أن البلد لا يواجه صعوبات في المدفوعات بل على العكس فقد يكون الميزان في حالة فائض أو عجز أي أن التوازن الاقتصادي يركز على مجموعة محددة من البنود و ليس كل بنود ميزان المدفوعات.<sup>1</sup> و لكي نتعرف على هذه البنود لابد من التمييز بين نوعين من المعاملات تدخل في ميزان المدفوعات، وذلك بحسب الهدف من إجرائه فالنوع الأول يعرف بالمعاملات المستقلة (المعاملات ما فوق الخط) والنوع الثاني يعرف بالمعاملات الرسمية (المعاملات تحت الخط).

- المعاملات المستقلة (المعاملات ما فوق الخط):

وهي تلك التي تتم لذاتها بعض النظر عن وضع ميزان المدفوعات تتمثل في عمليات الحسابات الجاري و حساب رأس المال طويل الأجل و حركة رأس المال قصير الأجل بغرض المضاربة و حسابات الذهب للأغراض التجارية فقط.<sup>2</sup>

- المعاملات الرسمية (المعاملات تحت الخط):

ويطلق عليها معاملات التسوية التي تتضمن جميع بنود التسوية التي تتم أسفل الخط، وهي أيضا ذات طبيعة وقائية فهي لا تتم بمعزل عن باقي بنود الميزان و إنما الغرض منها هو التسوية لما تتحقق من كافة البنود الأخرى فوق الخط.<sup>3</sup>

و ينبغي عند الحكم على ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل من الناحية الاقتصادية، تركيز النظر على العمليات التلقائية أو المستقلة دون غيرها بحيث أنه عندما تتعادل قيمة جانب الدائن في هذه العمليات مع قيمة جانب المدين، فإن يعني حدوث التوازن الاقتصادي، وفي هذه الحالة يتحقق التوازن دون الحاجة إلى اللجوء إلى عمليات الموازنة، أما في حالة عدم تعادل هذين الجانبين، فإن ذلك يعني اختلال الميزان

<sup>1</sup> وليد عيدي عبد النبي، ميزان المدفوعات بوصف أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي الصافي، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، ص ص 5-6.

<sup>2</sup> زينب حسن عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 126.

<sup>3</sup> عبد الكريم مقران، الإصلاحات الاقتصادية و دورها في تحسين ميزان المدفوعات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2011-2012، ص 14.

ويتم اللجوء إلى الموازنة من أجل تسويته و هنا يكون رصيده هذه العمليات نفس رصيد العمليات التلقائية لكن بإشارة معاكسة.<sup>1</sup>

ثانيا: الاختلال في ميزان المدفوعات.

إن كل ما تصدره الدولة للخارج من سلع وخدمات يسجل في الجانب الدائن (المتحصلات) وكل ما تستورده الدولة من الخارج يسجل في الجانب المدين (المدفوعات) والفرق بين الجانب الدائن والمدين يسمى بالفائض أو العجز في ميزان المدفوعات، حسب طبيعة هذا الفرق، فإذا كان الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين، يقال أن ميزان المدفوعات حقق فائضا، أما إذا كان الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن يقال أن الميزان عاجزا.<sup>2</sup>

المطلب الثاني: أنواع و أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات.

على الرغم من أن ميزان المدفوعات يكون دائما متوازنا من الناحية المحاسبية نتيجة استخدام طريقة القيد المزدوج، إلا أنه قد يحدث أن يحقق فائض أو عجزا، فنقول في هذه الحالة أنه في حالة اختلال. وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى أنواعه و أسبابه و الآثار المترتبة عليه. أولا: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات.

تتوقف خطورة اختلال موازين المدفوعات على نوع من العجز الحاصل فيه و على أسبابه، وهناك نوعين من الاختلال في ميزان المدفوعات هما: الاختلال المؤقت والاختلال الدائم أو الأساسي.

### • الاختلال المؤقت:

يكون العجز أو الفائض مؤقتا حينما يرتبط بتغيرات اقتصادية طارئة تحدث خلال سنة معينة لا تتكرر في السنوات التي تليها و هذا النوع لا يثير مشكلات كبيرة كونه يزول بزوال التغيرات التي حدثت خلال تلك

<sup>1</sup> وفاء بوعون، تخفيضات العملة الوطنية بين إشكالية توازن ميزان المدفوعات و معوقات العودة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس - المدية، الجزائر، 2015 - 2016، ص ص 21.

<sup>2</sup> أمينة مغلوي، الكفاءة النسبية لسياستين المالية و النقدية على ميزان المدفوعات -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1992 - 2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015 - 2016، ص 101 .

الفترة.<sup>1</sup> وفي هذا الخصوص لقد جرت العادة على التفرقة بين الأنواع التالية من الاختلالات والتي تندرج ضمن الاختلال المؤقت:<sup>2</sup>

### - الاختلال العارض أو الطبيعي:

و هو الاختلال غير المتوقع الذي يحدث في ميزان مدفوعات الدولة في سنة معينة، وهو اختلال سرعان ما يتلاشى بزوال الأسباب التي أفضت إلى حدوثه دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الجهاز الاقتصادي للدولة أو في سياستها الاقتصادية.

### - الاختلال الموسمي:

و هو نوع من الاختلال يصيب الميزان خلال موسم معين من السنة، وهو بالتالي يدوم لفترة أقل من سنة.<sup>1</sup> و يحدث هذا النوع من الاختلال بالنسبة للدول التي تعتمد في صادراتها على منتجات موسمية كالمنتجات الموسمية والمحروقات، غير أن هذا النوع من الاختلال لا معنى له لكونه يحدث في فترة جزئية من السنة بينما ميزان المدفوعات يعد في نهاية كل سنة، وبالتالي يمكن للعجز أو الفائض الذي يحدث خلال تلك الفترة من السنة أن يعوض في فترات لاحقة منها.

### - الاختلال الدوري:

وهو الاختلال مرتبط بما يسمى بالدورة الاقتصادية بحيث تحصل فترة الرواج لمدة طويلة ثم تليها فترة أخرى مماثلة تقريبا أن يسود فيها الكساد و ميزان المدفوعات يتبع هذه الدورة فتزيد الواردات بشكل كبير في فترة الرواج و تقل الواردات أثناء فترة الكساد.

### - الاختلال الهيكلي:

و هو النوع من الاختلال الذي يرتبط بهياكل الإنتاج و الدخل و التوظيف للاقتصاد القومي محل الدراسة، فهذا الاختلال الذي يرتبط على هيكل ميزان المدفوعات إلى أن يحدث التغيير الهيكلي المطلوب في قطاعات الاقتصاد القومي بالشكل الذي يرفع من بنود المتحصلات المستقلة لميزان المدفوعات على

<sup>1</sup> عبد الباقي يوسف، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص 36.

<sup>2</sup> محمد أمين بريري، سياسة التحرير التدريجي لدينار و انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر، 2014-2015، ص 20.

نحو يغطي المدفوعات المستقلة للدولة محل الدراسة. ويطلق على هذا النوع من الاختلال أيضا مصطلح الاختلال المزمع لميزان المدفوعات و الذي يعود إلى مجموعة من التقلبات الهيكلية طويلة الأجل.<sup>1</sup>

### • الاختلال المتصل بالأسعار:

قد يرجع اختلال ميزان المدفوعات في بعض الدول إلى العلاقة بين الأسعار الداخلية و الأسعار الخارجية و تتوقف تلك العلاقة على قيمة عملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي بالنسبة للعملات الأخرى، وعلى مستوى الأسعار في الدول الأخرى.

### • الاختلال الدائم أو الأساسي:

فهو ذلك الاختلال الذي يستمر طوال سنوات عديدة بسبب الظروف الاقتصادية السيئة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة دائمة.

### ثانيا: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات.

هناك عدة أسباب تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات نذكر أهمها:<sup>2</sup>

### • الاختلال النقدي ( سعر الصرف الأجنبي):

توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات و سعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها و يحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب و بالتالي ستؤدي هذه الاختلالات ضغوطا تضخمية و التي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان.

<sup>1</sup> سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الكتاب الثاني، مرجع سبق ذكره ، ص 80.

<sup>2</sup> وفاء بوعون، تخفيضات العملة الوطنية بين إشكالية توازن ميزان المدفوعات و معوقات العودة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس - المدية، الجزائر، 2015 - 2016، ص ص 22، 23.

### • أسباب هيكلية:

تتعلق بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء الصادرات أو الواردات.<sup>1</sup>

### • أسباب دورية:

و هي الأسباب التي تأتي نتيجة حدوث التقلبات الدورية في اقتصاديات الدولة المتقدمة و تسمى بالدورات التجارية مثل حالة التضخم أو الركود التي تحصل، ففي فترات الركود يحدث فائض في ميزان المدفوعات و في فترات التضخم يحدث عجز في ميزان المدفوعات.

### • الظروف الطارئة:

قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها و قد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات الدولة مثل الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليا ودوليا فهذه الحالات ستؤثر على صادرات الدولة بالانخفاض مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

### • أسباب أخرى:

كذلك من الأسباب التي تؤثر على ميزان المدفوعات نجد:<sup>2</sup>

#### - معدل نمو الناتج المحلي:

تؤدي الزيادة في دخل الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.

#### - الاختلاف في أسعار الفائدة:

يؤدي التغيير في سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع و يحدث العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، معناه رأس المال ينتقل إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعيرين.

<sup>1</sup> السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية - مصر، 2009، ص 208.

<sup>2</sup> بسام الحجار، مرجع سبق ذكره، ص 64.

المطلب الثالث: نتائج الاختلال في ميزان المدفوعات.

يختلف الأثر في حالة العجز عنه في حالة الفائض، و في الاختلال الدائم عنه في الاختلال المؤقت.

أولاً: حالة العجز.

ففي حالة العجز نجد النتائج التالية:<sup>1</sup>

ففي حالة العجز تقوم الدولة باللجوء إلى الاحتياطات الرسمية من ذهب وأرصدة نقدية سائلة، فتقوم باستعمالها بالإنقاص من أجل القضاء على العجز أو زيادة التزاماتها اتجاه الخارج، مما يؤدي مع استمرار هذا العجز دون تدخل سريع إلى تدهور حجم الاحتياطات الدولية سنة بعد أخرى، حتى تصل إلى خط لا يمكن معه النزول و كذا ارتفاع التزاماتها اتجاه الخارج تهدد قدرتها على الوفاء بها، في هذه الحالة يضطر البلد اتخاذ إجراءات استثنائية لتقيد وارداته من الخارج أو تنفيذ بعض الإجراءات التي تملّي عليها من قبل الدول الدائنة.<sup>2</sup>

- لجوء الدولة ذات العجز الخارجي إلى التمويل الأجنبي خاصة إذا كانت الدولة تنتهج سياسة اقتصادية تنموية، لكن هذه القروض قد تصل إلى حد لا يمكن الزيادة فوقها وتقل معها ثقة الدول المقرضة في قدرة هذه الدولة على الوفاء بها نتيجة العجز الدائم في ميزانها، وبالتالي لا يسمح بإقراض هذا البلد في الأجل القصير و لفترات مستمرة.<sup>3</sup>

- يكون للاختلال أثر على الدخل القومي، فيؤدي إلى العجز إلى انخفاضه و بالتالي تدهور الإنتاج وانتشار البطالة وانخفاض الإنفاق الاستثماري وزيادة الإنفاق الوطني على السلع الأجنبية مقارنة بالإنفاق الأجنبي على السلع الوطنية.

- الاختلال يؤدي إلى إجراءات تصحيحية تؤدي بدورها إلى انخفاض نسبي في معدل النشاط الاقتصادي خلال فترة العجز.

<sup>1</sup> حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص 52.

<sup>2</sup> السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 241.

<sup>3</sup> عادل أحمد حشيش وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي (العلاقات الاقتصادية الدولية)، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع الإسكندرية - مصر، 1998، ص 143.

## ثانيا: حالة الفائض.

أما في حالة الفائض فيعني استمرار البلد في زيادة أصوله من الاحتياطات الدولية، وهو ما يعكس المركز الاقتصادي القومي للبلد على المستوى الدولي، ويضطر في هذه الحالة إلى قبول الذهب والعملات الأجنبية، أو إقراض العالم الخارجي في الأجل القصير، أو منحه معونات تتمثل في هبات أو قروض طويلة من أجل مواجهة العجز في ميزان مدفوعاته. ولا يمكن أن يستمر البلد في هذه الحالة إذ أن تراكم الاحتياطات الدولية لديه يكون دون فائدة حيث لا يستخدمها، فهناك مستوى أو حد مرغوب فيه لا يمكن أن يتجاوزه البلد و يتحدد حسب أحوال و تطورات الاقتصاد الوطني. وإذا تم تجاوز هذا الحد فإن ذلك يؤدي إلى تجميد قدر معين من الدخل الوطني في شكل احتياطات دولية لا تساهم في رفع معيشة الأفراد. كما قد يؤدي الفائض إلى زيادة الطلب على الصادرات و بالتالي زيادة أسعارها، مما يجعل البلد الذي له فائض في ميزانه يتحمل من جراء ذلك آثار التضخم.<sup>1</sup> ولهذا يضطر هذا البلد إلى منح مساعدات و قروض أو قد يضطر البلد لرفع قيمة عملته الوطنية حتى ترتفع أسعار صادراته و تنخفض أسعار وارداته مما يجعل ميزان المدفوعات يميل نحو تقليص الفائض.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الباقي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 44.

<sup>2</sup> عبد الرحمن أحمد يسري، مرجع سبق ذكره، ص 221.

### المبحث الثالث: آليات و مناهج تعديل الاختلال في ميزان المدفوعات.

التوازن في ميزان المدفوعات هو افتراض نظري والوضعية الطبيعية الواقعية لهذا الميزان هو الاختلال سواء كان إيجابيا أو سلبيا، وهناك تحليلات عديدة عملت على تبيان الآليات التي تحقق العودة إلى وضعية التوازن عندما يسجل ميزان المدفوعات عجزا أو فائضا في رصيده.

#### المطلب الأول: آليات التسوية التلقائية في ميزان المدفوعات (آليات السوق).

هناك آلية تلقائية تتجه بميزان المدفوعات نحو التوازن وتعرف على أنها مجموعة القوى المنبثقة أو المترتبة عن تأثيرات العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات و التي لها القدرة على إعادة التوازن داخله بشرط عدم تدخل الدولة بأي شكل من الأشكال.

#### أولا :آلية التسوية في ظل النظرة الكلاسيكية.

و تتلخص هذه النظرية في أن:<sup>1</sup>

توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات السعار في الداخل

و الخارج الأمر الذي يؤثر على حجم التصدير والاستيراد ، فكل اختلال يخلق الظروف الكفيلة بعلاجه

و القضاء عليه من قوى السوق نفسها و دون حاجة على تدخل مباشر من السلطات العامة، وتعتمد النظرية الكلاسيكية على سلامة و منطقية نظرية النفقات النسبية في التجارة الخارجية و قدرتها على تفسير ظواهر التبادل الدولي على أساس عوامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج كمصدر التباين و تنوع هذه النفقات النسبية، وهذا السبب دفعنا إلى القول بان النظرية النقدية تشكل حجر الأساس للفكر الكلاسيكي من التجارة الخارجية لما تتضمنه من وجود آليات تلقائية تتكفل بتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات عند حدوثه و هذا هو مضمون فكرة اليد الخفية التي أطلقها آدم سميث.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 85.

<sup>2</sup> العيدي خليفة، تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطوير ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2000، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001 - 2002، ص 31.

فالدولة التي تعاني عجز في ميزان مدفوعاتها يزداد طلبها على النقد الأجنبي متبوع بخروج الذهب منه لتسديد الفارق بين صادراته و وارداته، ليناسب نقص النقد الأجنبي اللازم لديه لتسديد هذه الزيادة في الصادرات على الواردات ونقص الاحتياطيات الذهبية نتيجة خروج الذهب، وهو ما ينقص كمية النقود المتداولة، في الاقتصاد الأمر لذي ينجم عنه انخفاض الأسعار في الداخل بالشكل الذي يجعلها أرخص مقارنة مع السلع المستوردة، وهذا ينقص استيراد هذه السلع لارتفاع أسعارها مقارنة بالسلع المحلية ويحفز على زيادة تصديرها ويستمر هذا إلى أن يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات ويحصل العكس في حالة وجود فائض لدى الدولة حيث تزيد أرصدها من الذهب والنقد الأجنبي، ويؤدي إليه من ارتفاع في أسعار السلع المحلية وكذلك إلى تقليل تصديرها، وتجعل قدرتها التنافسية أقل في السوق المحلية مع السلع المستوردة بسبب ارتفاع أسعارها نتيجة زيادة كمية النقود في التداول.

بالإضافة إلى ما ذكر فإن التغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة طبقاً للنظرية الكلاسيكية، ففي حالة فائض في ميزان المدفوعات بمقدور البنك المركزي للدولة خفض الفائدة على القروض الممنوحة لارتفاع السيولة المحلية مما يؤدي إلى تدفق الأموال إلى الخارج.

وبتالي التخلص من الفائض الموجود وإعادة التوازن للميزان، أما في حالة العجز فيمكن رفع سعر الفائدة من أجل جلب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، فتزيد السيولة في السوق المالية ومن ثم إعادة التوازن للميزان.

ثانياً: التصحيح عن طريق سعر الصرف.

تتبع في حالة التخلي عن نظام قاعدة الذهب الدولية، وسيطرة نظام العملات الورقية خلال الفترة بين الحربين، وأهم شروط هذه الطريقة هي حرية الأسعار الصرف أي أن البلد الذي يعاني من حالة عجز في ميزان مدفوعاته سيحتاج إلى العملات الأجنبية، ومنه سوف يضطر إلى عرض عملته المحلية بأسواق الصرف الأجنبية، بينما الزيادة في عرض العملة المحلية سيؤدي إلى انخفاض سعرها، ومنه ستغير أسعار السلع والخدمات المنتجة في ذلك البلد منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية، فيزداد الطلب على منتجات البلد وتزداد صادراته مقابل وارداته، نظراً لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية، وتبقى هذه العملية حتى الرجوع إلى وضع التوازن، أما في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فيحصل العكس.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 85.

ثالثا: التصحيح عن طريق الدخول (النظرية الكينزية).

تقوم هذه النظرية على أساس أن هناك علاقة بين التغير في الدخل و التشغيل و اختلال ميزان المدفوعات مع ثبات الأسعار بما في ذلك سعر الصرف و سعر الفائدة، و في تفسيره يعتمد كينز على فكرتين هما : الميل الحدي للاستيراد و مضاعف التجارة الخارجية، الميل الحدي للاستيراد يوضح العلاقة بين التغير في الواردات و الدخل الوطني. أما مضاعف التجارة الخارجية فهو نسبة التغير في الدخل الوطني إلى التغير الذاتي أو الأصلي في الإنفاق الذي تولد عن تحقيق الفائض، أو تسبب في حدوث عجز ميزان المدفوعات. فعن طريق مضاعف التجارة الخارجية تؤثر الصادرات على مستوى الدخل، ونظرا للعلاقة الايجابية بين الدخل و الطلب على الواردات فإن مستوى الدخل يرتبط بحالة ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

طبقا لهذه النظرية يمكن أن تقوم السياسة المالية بدور هام في هذا المجال وذلك من خلال التغيرات في الإنفاق كاستعمال ضرائب على الدخول وتحت تأثير المضاعف سيؤدي ذلك إلى انخفاض أكبر في الدخل وبالتالي في الطلب الكلي بما في ذلك الطلب على الاستيراد وهذا يعني انخفاض الطلب على الصرف وعندها سيعود التوازن إلى الميزان وينطبق ذلك أيضا في حالة وجود فائض في الميزان لكن بصورة معاكسة.<sup>2</sup>

المطلب الثاني: إعادة التوازن عن طريق التدفقات المالية و عن طريق تدخل الدولة.

أولا: إعادة التوازن عن طريق التدفقات المالية.

إن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع السيولة في البلد الذي حقق فائضا، هذه السيولة تؤدي إلى زيادة العرض من الأموال المتاحة للإقراض مسببة في ذلك انخفاضا في معدات الفائدة و بتالي خروجاً لرؤوس الأموال من البلد و من تم الإسهام في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> رايح بعباي، العلاقة بين سعر الصرف و سعر الفائدة و أثرهما على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1994-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة يحي فارس، المدينة الجزائر، 2016، ص 74 .

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 88.

<sup>3</sup> زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي - نظرة عامة على بعض القضايا ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية- مصر، 1998، ص 116 .

ورغم أن آلية التسوية التلقائية تبدو منطقية إلا أن الفرضيات التي تركز عليها أصبحت غير محققة حالياً كون أن إبتاع البلد لنظام الصرف الثابت يعيق آلية التسوية التلقائية عن طريق سعر الصرف، مما يؤدي إلى استمرار الاختلال و زيادة حدة آثاره السلبية لذا لابد من اللجوء إلى حلول أخرى تتمثل في إجراءات تتخذها السلطات النقدية لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات، هذه الإجراءات تتمثل في سياسات التسوية أو التعديل و التي تختلف عن آلية التسوية في كونها تكون من طرف السلطات و ليس قوى السوق.<sup>1</sup>

### ثانياً: إعادة التوازن عن طريق تدخل الدولة.

يحدث كثيراً ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق شأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأثمان و الدخل القومي، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأثمان و استقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، وهي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي و في هذه الحالة تلجأ هذه السلطات على العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات فهناك إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني و إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني.<sup>2</sup>

#### • الإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في:

بيع الأسهم و السندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.

- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.

- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيراد مثل نظام الحصص أو الرسوم

الجمركية، إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

- استخدام الذهب و الاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.

#### • الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني:

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية

الأجنبية أو من أسواق المال الدولية.

<sup>1</sup> عبد الباقي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 44.

<sup>2</sup> رائد عبد الخالق عيد الله العبيدي و خالد احمد فرحان المشهداني و عباس خضير الجنابي ، التمويل الدولي ، مرجع سبق ذكره، ص 62 .

<sup>3</sup> عمر مؤذن، مرجع سبق ذكره، ص 90.

- بيع الأسهم و السندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.
- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج.
- و يرى الكثير من الاقتصاديين أن أي إجراءات تتخذ لعلاج ميزان العمليات الجارية لدولة ما هي إما إجراءات لخفض الإنفاق، وإما إجراءات لتحويل الإنفاق.<sup>1</sup>
- المطلب الثالث: سياسات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات.
- يقصد بسياسات التسوية لتصحيح الاختلال في موازين المدفوعات بأنها الميكانيزمات التي تحدثها السلطات الاقتصادية لإعادة التوازن على ميزان المدفوعات، وجاءت أفكار التسوية استنباه عدم ملائمة آليات التسوية التلقائية لتصحيح الاختلال في موازين المدفوعات.
- أولاً: منهج المرونات لتعديل الاختلال في ميزان المدفوعات.
- تعود الأفكار التي يقوم عليها منهج المرونات إلى كل من الاقتصاديين "ألفريد مارشال (A.marshall)" و"اليرنر (A.LERNER)" ، ويرجع الفضل في تطويره إلى كل من الاقتصاديين "ماخلوب (Mechlup)" و "روبينسون (robinson)" سنة 1937م.<sup>2</sup>
- و يرتكز هذا النموذج على عدة افتراضات نذكر منها:<sup>3</sup>
- يفترض دولتان فقط هما الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي، التعامل فيما بينها على سلعتين تجميعيتين هما الصادرات والواردات، وأن عرضهما تام المرونة.
- عدم وجود سلع أخرى سواء بدائل للواردات أو سلع وسيطية تمثل مكوناً أجنبياً في السلع المصدرة والتي هي أيضاً لا يتم استهلاك أي جزء منها محلياً.
- غياب التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، وكذلك المعاملات من طرف واحد في ميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> طيب مخازني، دراسة قياسية و اقتصادية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2012-2013، ص 101 .

<sup>2</sup> وردة موساوي، عجز الموازنة العامة و أثره على أداء ميزان المدفوعات حالة الجزائر للفترة (1990-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد والمالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس، المدينة الجزائر 2012-2013، ص 71 .

<sup>3</sup> محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص333.

و يركز هذا المنهج على آثار تغيرات سعر الصرف على الصادرات و الواردات، وبتالي على الميزان التجاري، في حين استبعد كل من الحسابات الأخرى لميزان المدفوعات على أساس وجود فائض أو عجز في الصادرات بالنسبة للواردات، سيؤدي على فائض أو عجز في ميزان المدفوعات تكملن. من خلال المرونة الجزئية للصادرات و الواردات أو استخدام سعر الصرف مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يجعل السلع المحلية ارخص بالأسواق الأجنبية و السلع الأجنبية أعلى في السوق المحلية و العكس صحيح في حالة ارتفاع قيمة العملة و يتضح ذلك من خلال اثريين:<sup>1</sup>

- **أثر الحجم:** و يقصد به أثر انخفاض سعر الصرف على زيادة كمية الصادرات بسبب ارتفاع أسعار التنافس و انخفاض كمية الواردات بسبب انخفاض أسعار التنافس المر الذي يسهم في تحسين الحساب الجاري

- **أثر السعر:** و يقصد به تدهور معدل التبادل التجاري بعد تخفيض سعر الصرف بسبب انخفاض أسعار الصادرات و ارتفاع أسعار الواردات معبرا عنها بالعملة المحلية الأمر الذي يؤدي إلى تراجع موقف ميزان الحساب الجاري أما الأثر الصافي على الحساب فيعتمد على أيهما أقوى أثر الحجم أم أثر السعر.  
ثانيا: مقارنة الاستيعاب (الامتصاص).

يفترض هذا المنهج أن الأسعار تظل ثابتة، و يركز على الدخل المحلي الحقيقي، وعلى ذلك نستطيع أن نقول أن منهج الاستيعاب عبارة عن نظرية للدخل الحقيقي لتحديد ميزان المدفوعات وسعر الصرف. و بسبب افتراض ثبات الأسعار يرى الاقتصاديون إلى منهج الاستيعاب باعتباره من المناهج قصيرة الأجل لتحديد ميزان المدفوعات و سعر الصرف.

و يركز على دور السياسة المالية كوسيلة لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، وترجع الكتابات الأولى لمنهج الاستيعاب إلى كل من الاقتصادي "je mead" عن ميزان المدفوعات سنة 1951 و إلى الكسندر s.salexander سنة 1952<sup>2</sup>. ويركز على الدخل الكلي والإنفاق الكلي إضافة إلى أن ميزان السلع والخدمات والدخول المتولدة من الاستثمارات المختلفة وتحويلات العاملين تمثل مجموعها ميزان الحساب الجاري فإن

<sup>1</sup> جابر البشير الحسن، قياس اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة 1970-2013، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16، ص ص 66-67.

<sup>2</sup> سمية حاجي، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015 - 2016، ص ص 172-173.

هذا المنهج لم يعد يقتصر في دراسته على تحليل الميزان التجاري فقط بل تطور ليشمل فقرات الحساب الجاري ضمن ميزان المدفوعات.

ولعل أهم الفرضيات التي يقوم عليها هذا المنهج هي:<sup>1</sup>

- استقرار الدخل الوطني عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد، وهي حالة تمتد على نطاق واسع لتشمل معظم الدول.
- ثبات أسعار السلع والأجور النقدية ومعدلات الفائدة.
- افتراض سيادة نظام الصرف الثابت، وبالتالي يمكن للدولة تسوية مدفوعاتها عن طريق استبدال عملتها مقابل عملات أجنبية أو ذهب.
- ثبات مستوى نفقات العمليات الإنتاجية.
- الصادرات تتم اعتباراً من الإنتاج الجاري.
- توفر الكم اللازم من احتياطات الصرف الأجنبي لدى الدولة.
- التركيز على بنود الحساب الجاري (خصوصاً الميزان التجاري) في التحليل واستبعاد عناصر ميزان رأس المال الأخرى.

### ثالثاً: المنهج النقدي.

يعالج المنهج النقدي لميزان المدفوعات مشكلة التكيف في ميزان المدفوعات من خلال إبراز الدور الهام و الفعال للسياسة النقدية، و قد جاء هذا الأسلوب نتيجة لنقائص أسلوب المرونة و الاستيعاب اللذين اهتما فقط برصيد الميزان التجاري وأهمها حركة رؤوس الأموال، ويعتبر هذا المنهج بأن اختلال ميزان المدفوعات هو نوع من الاضطراب المرتبط بالاختلال في العرض والطلب المرتبط بالكتلة النقدية، وعليه فإن معالجة

الاختلال في الميزان تتم من خلال العمل على زيادة أو نقصان حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق و قد ظهر هذا الأسلوب في منتصف السبعينات وكان الرائد في ذلك، و قد ظهر هذا الأسلوب في منتصف

السبعينات و كان الرائد في ذلك "جونسون H.JOHNSON" من خلال دراسته التي نشرها سنة 1973.<sup>2</sup>

وترتكز أهم افتراضات هذا النموذج على الآتي:<sup>3</sup>

- ثبات أسعار الصرف في الاقتصاد.

<sup>1</sup> نشأة نبيل محمد الوكيل، مرجع سبق ذكره ، ص 16.

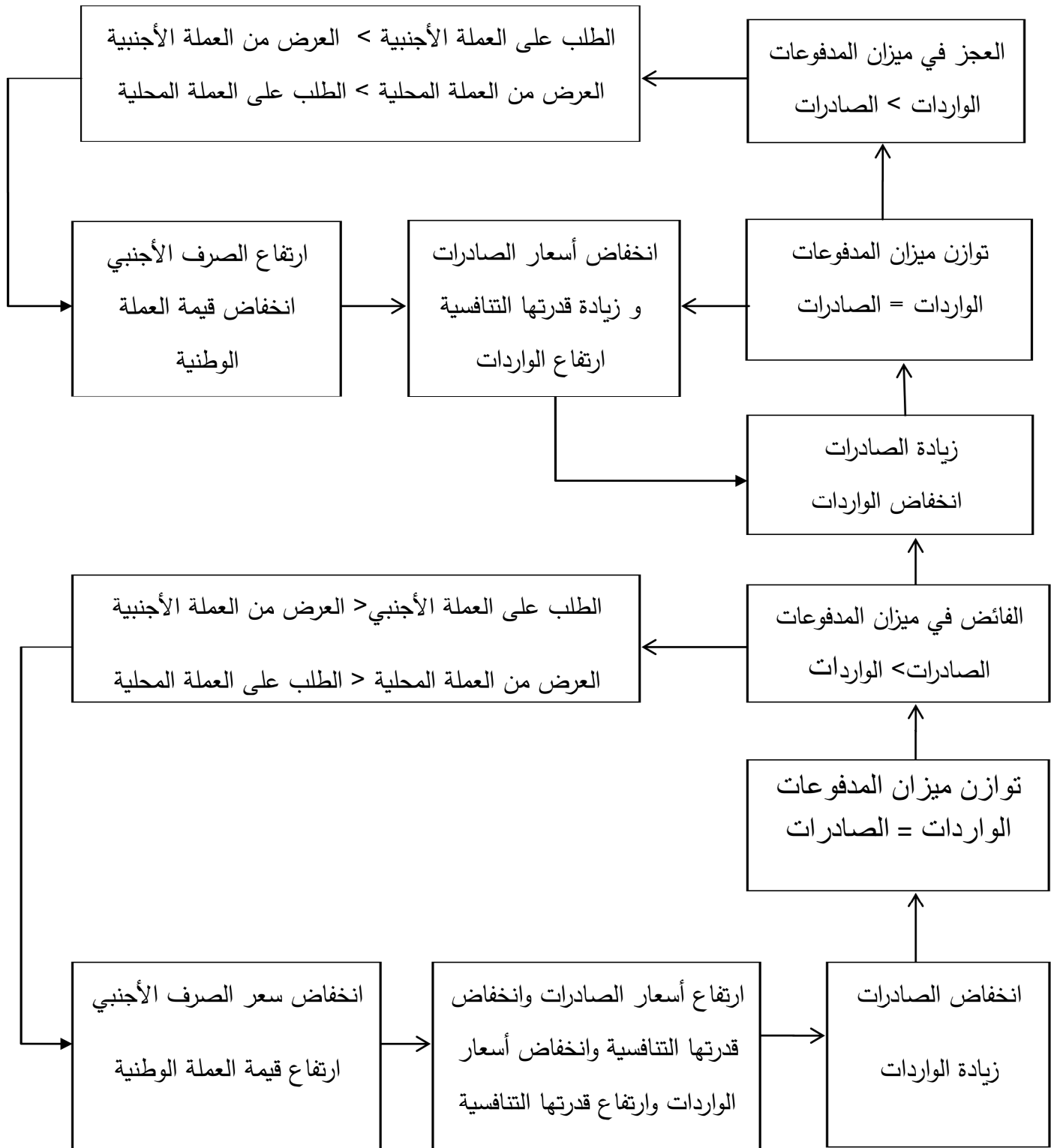
<sup>2</sup> العيدي خليفة، مرجع سبق ذكره، ص ص 39،40 .

<sup>3</sup> عمر مؤذن، مرجع سبق ذكره، ص 103.

- التوازن في العمالة المتاحة في الاقتصاد.
- الرقابة الكامنة للسلطة النقدية على العرض النقدي يعتبر متغيرا خارجيا، والذي يتكون من مكونين هما المكون المحلي والمكون الأجنبي.
- التغير في عرض النقود لا يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد.
- تقارب مستوى الأسعار وسعر الفائدة المحلية على المستوى العالمي في الأجل الطويل.
- ميزان المدفوعات المعالج خاص باقتصاد وطني صغير منفتح على اقتصاديات العالم.

مما سبق ذكره، يمكن القول أن قيام التبادل الدولي بين مختلف الدول يترتب عنه ارتباط هذه الأخيرة فيما بينها بعلاقات دائنة ومدينة يستوجب تسويتها، ويعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لهذه العلاقات ويعطي صورة واضحة عن الوضع الاقتصادي للدولة. كما يعتبر أداة جيدة لتحليل هذا الوضع بالنسبة للكثير من المتعاملين مثل البنوك والمؤسسات والأشخاص والشكل التالي يبين ما سبق ذكره.

الشكل رقم (01): العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.



المصدر: محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية - مصر، 2001، ص 320.

## خلاصة:

نستخلص من دراستنا لميزان المدفوعات انه سجل منظم أو تلخيص لكل من المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والغير المقيمين فيها خلال فترة زمنية معينة تقدر بالسنة. بدوره يظهر المركز المالي للدولة اتجاه العالم الخارجي، ومستوى نشاطها الاقتصادي كما يعتبر دائما متوازن من الناحية المحاسبية و لكن مختلا من الناحية الاقتصادية في غالب الأحيان، وهذا مؤشر لاتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن، ولقد استقر الفكر التقليدي على قدرة جهاز الأسعار على تحقيق التوازن الخارجي كما وجهت أفكار النظرية الكينزية نحو تغيرات الدخل الوطني لإعادة التوازن ن أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأسعار و تغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي .

و تعد هذه الآليات التلقائية لا عادة التوازن في ميزان المدفوعات، أي ترك الأمر لقوى السوق إلا أنها قد تؤدي إلى اختلالات اقتصادية خطيرة تضر باقتصاد البلد ن لذلك لابد أن تكون تسوية الخلل في ميزان المدفوعات وفق إرادة محددة من طرف السلطات النقدية عن طريق ما يسمى بسياسات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات.

## الفصل الثالث

تحليل تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات  
الجزائري خلال فترة الدراسة

## الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

تمهيد:

شهد الاقتصاد الجزائري في سنوات الثمانينات عدة اختلالات في ميزان المدفوعات وهذا راجع إلى أزمة المديونية الناتجة عن تدهور أسعار البترول، وهذا ما أدى إلى انخفاض حصيلة الجزائر المتأتية من صادرات المحروقات، مما أحدث عجز في ميزان المدفوعات، وقد نتج عن هذا العجز تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي، ولقد بين هذا الوضع بأن المشكل ليس ظرفيا بل هيكليا نتيجة لعدم تمكن الاقتصاد من التصحيح والتعديل لهذا الوضع مما جعل السلطات تتخذ العديد الإجراءات، ومن بين الإجراءات الهامة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية إعادة النظر في سياسة سعر الصرف، وذلك من خلال تطبيق جملة من التخفيضات قصد العودة بالدينار الجزائري إلى قيمته الحقيقية، ومن أجل إحداث تغير في وجهة سلوك العديد من المتغيرات الاقتصادية إلى الاتجاه المرغوب تماشيا مع الاصطلاحات والأهداف الاقتصادية.

من هنا جاء الفصل الثالث من البحث من أجل عرض مختلف التطورات التي مست سعر صرف الدينار الجزائري وميزان المدفوعات، لذا قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

**المبحث الأول: تحليل تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر.**

**المبحث الثاني: تحليلي تطور ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة من 1990 - 2016.**

**المبحث الثالث: أثر تغيرات الدينار الجزائري على وضعية ميزان المدفوعات الجزائري**

في الفترة 1990 - 2016.

## الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

### المبحث الأول: تحليل تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر.

يعتبر الاقتصاد الجزائري نموذجا لاقتصاد في طور التحول من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، جراء المشاكل التي صادفته جراء انهيار أسعار البترول في السوق العالمية بداية من منتصف الثمانينات، حيث أجبرت السلطات الجزائرية على طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، وتطبيق برامج التعديل والتثبيت الهيكلي، وقد لعبت سياسة الصرف دورا في هذه الإصلاحات، وذلك بتحرير الدينار من القيود الإدارية واعتماد سياسة التخفيض لاسترجاع التوازن الخارجي في ظل اقتصاد ريعي يعتمد أساسا على النفط في صادراته.

#### المطلب الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر.

يمكن تلخيص أهم المراحل التي مر بها سياسات الصرف في الجزائر بما يلي:

#### أولا : سياسة الصرف الموجهة(1963-1986).

عرفت سياسة الصرف الموجه عدة مراحل بداية بنظام الربط بعملة واحدة ثم الربط بسلعة من العملات كما يلي:

#### • نظام الربط بعملة واحدة(1963-1973):

كان نظام النقد الدولي في هذه الفترة أو على الأقل حتى سنة 1971 مسيرا باتفاقية بروتن وودز، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة إلى الدولار الأمريكي الذي هو نفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من الذهب. وتم إصدار الدينار الجزائري كعملة وطنية في 10/04/1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غرام من الذهب، وهو الوزن الذي يجب أن تتقيد فيه الدولة الجزائرية بصفتها عضوا في صندوق النقد الدولي وتجدر الإشارة إلى أن الدينار في هذه الفترة كان ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي و ذلك إلى غاية سنة 1969

## الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

في حدود يتقلب فيها الدينار الجزائري  $\pm 1\%$  وهو تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بعد تعرضه لأحداث 1968.<sup>1</sup>

الربط بسلة من العملات (سياسة الصرف السلبية (1974-1986):

صنف سعر صرف الدينار الجزائري في سلة عملات، حيث حصل الدولار الأمريكي على وزن كبير نسبيا أدى الارتفاع الكبير في قيمة الدولار الأمريكي خلال النصف الأول من 1980 إلى ارتفاع قوي في القيمة الحقيقية للدينار الجزائري حوالي 50% خلال الفترة 1980-1985 وبالتالي تفويض القدرة التنافسية للقطاع غير النفطي وتحفيز الواردات.<sup>2</sup>

ثانيا: سياسة الصرف بعد التحرير: عرفت هذه المرحلة بالتسيير الديناميكي أو الآلي وعرفت بدورها عدة مراحل يمكن إجمالها فيما يلي:

### • سياسة الصرف الإيجابية (1986-1994):

إلى غاية سنة 1986 لم تقم الجزائر بإحداث أي تغيير على أهداف أو وسائل سياسية سعر الصرف، ولكن مع تعرضها لصدمة الأزمة البترولية في هذه الفترة، وما كان لها من آثار سلبية على مستوى الاقتصاد الجزائري، فلم يعد بالإمكان الإبقاء على نفس السياسة واضطرت الجزائر للجوء إلى الديون والتضييق على الواردات والعمل على تغيير سياسة سعر الصرف، والتقليل من المغالاة في سعر صرف الدينار الجزائري وذلك بإجراء عدة تعديلات عليه من أجل الوصول إلى السعر التوازني، حيث بدأت بالتخفيض الزاحف (غير المعلن عنه) ثم اللجوء إلى التخفيض الرسمي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مراد باريك، التحرير التجاري و سعر الصرف الحقيقي - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي مالي و بنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص 88.

<sup>2</sup> فايزة سي محمد، اختلال الصرف الحقيقي، فعالية سعر الصرف الموازي - دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد بنكي و مالي بنكية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 97.

<sup>3</sup> عمر حميدات، أثر تقنيات سعر الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير نتخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010-2011، ص 121.

## الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

- **التخفيض الزاحف:** التخفيض الزاحف أو المنحدر هو مقياس تم اتخاذه من طرف السلطات الجزائرية بهدف مواجهة الصعوبات المتزايدة التي أصبحت تواجه الجزائر في مجال المالية الخارجية، حيث أن الدائنين الخارجيين طلبوا معايير تثبيت الدينار وأمام ضغوطات المنظمات الدولية قامت السلطات الجزائرية بتنظيم انزلاق تدريجي و مراقب طبق من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991.

جدول رقم(02): سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة(1989-1991).

السنوات	1991			1990	1989
	مارس	فيفري	جانفي		
سعر دج مقابل الدولار	17.76 دج /دولار	16.39 دج /دولار	13.88 دج /دولار	12.119 دج /دولار	8.03 دج /دولار

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عبد الجليل هداجي، تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (2000-2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية و إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012، ص 108.

وبعدها استقر سعر صرف الدينار عند حدود هذا المستوى طيلة ستة أشهر الموالية<sup>1</sup>.

### • التخفيض الصريح:

قرر مجلس النقد والقرض في أيلول 1991 تخفيض سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي وذلك حسب الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في إطار الإستعدادي الائتماني و ذلك بنسبة 22% ليصل سعر الصرف إلى 22 دينار مقابل الدولار واستمر الوضع على هذا الحال إلى غاية الاتفاق الذي أبرم مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994 والذي تمخض عنه تخفيض يقدر بـ 40.17% أقره مجلس النقد والقرض بتاريخ 10 أفريل 1994، وبذلك وصل سعر الصرف إلى 36 دينار مقابل الدولار الواحد. وهدفت سياسة التخفيض إلى:

<sup>1</sup> عبد الجليل هداجي، تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (2000-2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية و غدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012، ص 107 - 108.

## الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

- قابلية تحويل الدينار على المدى المتوسط.
- ربط سياسة الصرف بحجم الواردات، وذلك باختيار التوليفات المختلفة لسعر الصرف وإصلاح نظام تسعيرة الدينار اعتمادا على طريقة التثبيت.
- إعادة تكوين احتياطي سعر الصرف بتنوع الصادرات خارج المحروقات وتحرير الواردات من سلع وخدمات، والبحث عن تمويل متعدد الأطراف للدين الخارجي.<sup>1</sup>

### • طريقة التسعير:

تمثل هذه الطريقة أحد التقنيات للتسعير بالمزاد العلني لتحديد سعر صرف الدينار بداية من الثلث الخير لسنة 1994 إلى غاية أواخر سنة 1995، وتعتمد هذه الطريقة على جلسات يومية تعقد في مقر البنك المركزي وتجمع ممثلي المصارف التجارية المقيمة برئاسة ممثل البنك المركزي واستطاعت هذه التقنية الجديدة من تحديد سعر شبه حقيقي يخضع لقانون العرض والطلب بالإضافة إلى نجاح البنك المركزي في توجيه سعر الصرف من جانب واحد دون اضطرابات وبما يتوافق مع الأهداف المتعلقة باحتياطات الصرف والسياسة النقدية.<sup>2</sup>

### • سوق الصرف ما بين البنوك:

أصدر بنك الجزائريين بتاريخ 1995/12/23 لائحة رقم 95-08، تتضمن إنشاء سوق صرف ما بين البنوك يتدخل فيها يوميا جميع البنوك بما فيها بنك الجزائر والبنوك الأولية والمؤسسات المالية الأخرى من أجل بيع و شراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل، مقابل الدينار الجزائري، وقد أجريت أول الصفقات في 1996/10/02، وينقسم سوق الصرف ما بين البنوك إلى سوق فورية وأخرى سوق آجلة، ومن هذا يحدد سعر صرف الدينار حسب قوى السوق، فكل متدخل في السوق بإمكانه التخلي أو اكتساب عملة صعبة حسب وضعيته (الفائض أو الحاجة) لهذه العملة.<sup>3</sup>

المطلب الثاني: تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر.

<sup>1</sup> خالد بورحلي، كريم بوروشة، محمد لحسن علاوي، فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية. دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1986-2014، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد 1، 2015، ص 180.

<sup>2</sup> لحو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص ص 294-295.

<sup>3</sup> علي بن قدور، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970،2010)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013، 2012، ص

## الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

تميز سعر الصرف الخارجي للدينار الجزائري بالثبات والاستقرار على طيلة ثلاثة عقود من الزمن ويمكن رد هذه الميزة إلى نظام الرقابة على الصرف المتبع الذي أطفا الكثير من الثبات والجمود على أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، حيث تطرقنا في هذا المطلب إلى تقسيم مراحل تطوره قبل وبعد أزمة 1986.

أولاً: الرقابة على الصرف قبل حدوث أزمة 1986 .

### • الرقابة على الصرف خلال الفترة (1963-1986):

ارتبط نظام الرقابة على الصرف في الجزائر بمراحل التنمية الاقتصادية و القيود التي عرفتتها كل مرحلة من هذه المراحل، تخللتها إصلاحات اقتصادية قصد النهوض بالاقتصاد الوطني بعد خروجه ضعيفا من الفترة الاستعمارية، حيث عرف نظام الرقابة على الصرف ضمن مرحلة سياسة الصرف الموجه ثلاث مراحل وهي<sup>1</sup>:

### • المرحلة الأولى(1962 - 1970):

سعت الجزائر منذ استقلالها إلى إيجاد استقلال نقدي و مالي عن طريق تأسيس البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13/12/1962، وكان هدف السلطات في هذه المرحلة هو حماية اقتصادها الناشئ والنهوض به من خلال العمل على توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية مع الخارج و تم استخدام عدة أدوات لتنظيم الرقابة على الصرف تمثلت في:

- التعاون الاقتصادي وحرية انتقال رؤوس الأموال: وذلك بالاتفاق مع فرنسا على التعاون الاقتصادي و المالي حسب ما جاء في اتفاقيات الاستقلال.

- نظام الحصص: حيث يجب على كل العمليات التي تتم بالعملة الصعبة أن تحصل على ترخيص من قبل وزارة المالية، كما يجب احترام الحصص المقررة بعد الحصول على الترخيص.

### • المرحلة الثانية(1971-1977):

تمثل هدف الرقابة خلال هذه المرحلة بتحقيق هدفين أساسيين هما:

- تحديد سعر صرف الدينار بغرض الحفاظ على استقراره واستقلاله تجاه العملات القوية.

<sup>1</sup> لعلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 97 .

## الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

- جعل الاقتصاد الوطني بعيدا عن تقلبات الاقتصاد العالمي وعزله عن تقلبات الأسواق و الأسعار العالمية.

نظرا لما تميزت به هذه الفترة من ظهور للاحتكارات التي تديرها الشركات الوطنية لحساب الدولة وانطلاق الخطة الرباعية الأولى والثانية، قامت الحكومة بوضع مجموعة من الإجراءات كإقرار ترخيص إجمالي للواردات يتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئات المستفيدة من الواردات بالإضافة إلى تفويض إدارة ومتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية.

### • المرحلة الثالثة (1978-1986):

تزامنت بداية هذه المرحلة بصدور القانون (78-02) والمتضمن لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية، حيث أصبحت الدولة هي التي تشرف بنفسها على عمليات التصدير والاستيراد، كما شجع هذا القانون المواطنين المقيمين في الخارج على فتح حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر، واستعادة المصارف التجارية والبنك المركزي صلاحيتها في مجال الصرف تدريجيا عن طريق المشاركة في إعداد التشريعات والتنظيمات و تقييم العملة الوطنية و آثارها و ذلك بعد صدور القانون (86-12) عام 1986.

- **الاحتكار:** وذلك بإقامة رقابة على العمليات التجارية مع الخارج بواسطة مجموعة من الهيئات الاحتكارية ممثلة في الدواوين الوطنية، أما ما يتعلق بالسلع والخدمات فقد تم إسنادها إلى الشركات الوطنية عندما يتعلق الأمر بها مباشرة.

- **الاتفاقيات الثنائية:** أدركت الجزائر أهمية هذه الاتفاقيات مما جعلها توسع مجال مبادلاتها منتهجة في ذلك سياسة تنويع علاقاتها التجارية وعبر العديد من الاتفاقيات الثنائية مع مختلف البلدان في عدة مجالات.

### ثانيا: الرقابة على الصرف ما بعد حدوث أزمة 1986.

في هذه المرحلة تم تبني نظام التعويم المدار الذي كان في بداية سنة 1986، حيث أصبح من حق البنوك التجارية التعامل فيها بينهم بالعملات الأجنبية بيعا وشراء، وتستلم ما نسبة 50 % من عائدات الصادرات للمؤسسات خارج المحروقات، التي أصبح بإمكانهم وصفها في شكل ودائع لدى بنك الجزائر مقابل فوائد تتطابق مع تلك الفوائد السائدة في السوق المالية الدولية وبالإضافة إلى ذلك فقد سمح في نفس السنة بقيام مكاتب صرافة للنقد الأجنبي، وفي نهاية عام 1996، فوض للبنوك التجارية إمكانية القيام بصرف المدفوعات الخاصة بنفقات الصحة والتعليم وغير ذلك من النفقات في الخارج، وهذا في حدود سقف معين

## الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

و ما تجاوزه بتطلب الحصول على ترخيص من بنك الجزائر، وألغيت القيود المفروضة على المدفوعات لأغراض السياحة في عام 1997. وهكذا يظهر جليا أن قانون النقد والقرض أحدث قفزة نوعية في المجال لنقدي والمالي، وبالضبط فيما يخص الصرف و التجارة الخارجية، حيث عمل على تلطيف و تلبين تلك النصوص القانونية الصارمة في مجال مراقبة الصرف والتجارة الخارجية.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: مفاهيم أساسية حول تخفيض قيمة العملة الوطنية.

تتمثل عملية التخفيض في تغير سعر الصرف الرسمي للعملة بالنسبة إلى عملة دولية، وفي هذا المطلب سوف نتعرف على ماهية هذه السياسة.

### أولا: مفهوم وأهداف تخفيض قيمة العملة الوطنية.

- **مفهوم تخفيض قيمة العملة الوطنية:** بعد صدمة أسعار البترول عام 1986، عرفت الجزائر تفهقرا جد خطير في اقتصادها بالفعل، بما أن المدخلات الناجمة عن المحروقات كانت ولا تزال تمثل أكبر حصة في الدخل الداخلي، فإن ميزانية الدولة وخاصة ميزان المدفوعات عرف عجزا حادا تطلب إعادة نظر كلية للسياسات الاقتصادية خاصة سياسية الصرف وبالتالي دخلت الجزائر عهد الإصلاحات الهيكلية بصفة تدريجية منتقلة بذلك من اقتصاد مخطط و مسير مركزيا إلى اقتصاد مسير من طرف قوانين العرض و الطلب أي ميكانيزمات السوق الحرة. بما أن سعر الصرف هو موضوع دارساتنا فإننا سنتطرق فقط إلى تخفيض العملة التي كانت من بين أهم النقاط التي جاء بها الإصلاح الهيكلي وذلك لإعطائه قيمته الحقيقية داخلية كانت أم خارجية من أجل امتصاص الاختلالات الاقتصادية و المالية و إعطاء الدينار قابليته للتحويل من هذا المنطلق ظهر التخفيض كوسيلة تسوية.<sup>2</sup>
- و يجب التميز بين مصطلح التخفيض للعملة و الانخفاض في قيمة العملة المحلية، حيث يشترك المفهومين في أنهما تدهور لقيمة العملة المحلية ولكن تختلفان فيما يلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد أمين بربري الاختيار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، الجزائر، 2010-2011، ص 239 .

<sup>2</sup> راضية بن زيان، دراسة قياسية واقتصادية لأثر التخفيض على الميزانية، الميزان التجاري و ميزان المدفوعات 1970-1999، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2002، ص 83 .

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 6.

## الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

يستعمل مصطلح انخفاض في قيمة العملة المحلية في حالة حركة سعر الصرف محدد تلقائيا من طرف السوق أين يلاحظ خسارة متواصلة في قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، تخص عملية التخفيض نظام أسعار الصرف الثابتة بينما يخص انخفاض أو تدهور العملة نظام أسعار الصرف المرنة. كذلك يقابل عملية التخفيض عملية رفع قيمة العملة، حيث تقيم العملة بأقل من قيمتها لوجود اختلال بين العرض و الطلب، أما الانخفاض فيقابلة الارتفاع في قيمة العملة الوطنية بمعنى زيادة الصرف نتيجة زيادة المعروض من العملات الأجنبية عن المطلوب.<sup>1</sup>

ثانيا: أهداف تخفيض قيمة الدينار الجزائري هي:

من بين الأهداف التي رمت إليها عملية التخفيض هي:<sup>2</sup>

- إعادة التوازن الخارجي وهو الهدف الأساسي من عملية التخفيض.

- تشجيع الصادرات الوطنية عن طريق اكتسابها تنافسية سعرية في السوق العالمية وتقليص الواردات.

- زيادة النمو الاقتصادي عن طريق اكتسابها تشجيع الاستثمار في قطاع التصدير وقطاع السلع المنافسة للواردات.

- تعديل التقييم المغالي فيه للدينار والتخفيف من حدة السوق الموازية ومحاربة جلب العملية الصعبة بالطرق غير الرسمية عن طريق تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي.

- تحرير الأسعار الداخلية للمنتجات المدعومة لتصبح المؤسسات الاقتصادية حرة في تحديد سعر منتجاتها وبتالي تقليص العجز المالي الذي تعاني منه.

وهنا يتضح أن الهدف من سياسة التخفيض يكمن في إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية دون أن يقتصر على التوازن الخارجي وذلك من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية و معالجة الاختلالات، لكن

<sup>1</sup> ANDREW B.Abel, ben s.bermanke ,macroeconouics, pearsoninternational , Edition , sans année p 472 .

<sup>2</sup> زينة قمرى، سعر الصرف و قابلية العملة للتحويل حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار - عنابة ، الجزائر 2003-2004، ص207.

## الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

إنى ذلك يكون ممكنا في اقتصاد ريعي تغزوه المديونية مثل الاقتصاد الجزائري يعتمد على مورد وحيد لتمويل الخزينة العمومية و المتمثل في إيرادات الصادرات من المحروقات.

ثانيا : أسباب و دوافع التخفيض في الجزائر .

• أسباب تخفيض القيمة الخارجة للعملة الوطنية: نظر للأهمية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في المعاملات الدولية وعلاقتها الواضحة مع العديد من العملات الأخرى، فقد ارتأينا دراسة أهم الأسباب التي تجعل الدولة تلجأ إلى هذه السياسة وهناك ستة أسباب رئيسية أدت إلى تخفيض قيمة الدينار و تتلخص تلك الأسباب على النحو التالي:<sup>1</sup>

- إن تحسين ميزان الحساب الجاري وإزالة الخلل فيه هو السبب الرئيسي وراء إتباع هذه السياسة، وتفسير ذلك هو أن تخفيض قيمة العملة يجعلها رخيصة أمام العملات الأخرى الأمر الذي يجعل السلع المحلية رخيصة بالمقارنة مع السلع الأجنبية الأخرى، مما يؤدي إلى تشجيع الأجانب على شراء السلع الوطنية التي أصبحت رخيصة الثمن بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية فترتفع صادرات البلد و تنخفض استيرادته من السلع الأجنبية.<sup>2</sup>

- الاحتياطات الدولية: تعتبر الاحتياطات الدولية السبب الثاني لتخفيض قيمة الدينار، كما تعتبر سببا لاختلال التوازن الأساسي الناتج من التقليل المنتظم لهذه الاحتياطات الدولية المحجوزة من طرف البنك المركزي.

- التدفق الوطني لرؤوس الأموال: السبب الثالث لعملية تخفيض قيمة الدينار واختلال التوازن الأساسي هو التمهّل أو الحركة البطيئة لرؤوس الأموال الدولية، إن الجزائر هو بلد محضر لرؤوس الأموال، فإن بقاء حركة رؤوس الأموال قد تزيد من حدة عجز ميزان الحسابات و إبطاء وتيرة النشاط الاقتصادي.

- تسيير الاقتصاد الوطني للدين: السبب لعدم توازن ميزان المدفوعات مبني على نمط خصوصية تسيير الاقتصاد الوطني عموما والدين خصوصا، فالجزائر لا تملك بعد القدرات التسييرية الضرورية لزيادة قيمته.

<sup>1</sup> رحيمة بن عيني، مرجع سبق ذكره، ص169.

<sup>2</sup> صبحي حسون الساعدي و أياد حماد عبد ،اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأبيار للعلوم الاقتصادية و الإدارية،العدد7، 2011،ص 91 .

## الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

- مستوى الاستدانة للدول تعدى قدرتهم على التسديد والدفع.
- تدهور أسعار البترول خصوصا بعد سنة 1986، حيث سجلت احتياطات الصرف تراجعا كبيرا في معدلاتها.

كل هذه الأسباب و الاحتياطات المقدمة، ألزمت على الجزائر الشروع في عملية تخفيض الدينار.

### ثالثا: شروط نجاح تخفيض قيمة العملة.

هناك شروط تتحكم بدرجة أو بأخرى في نجاح أو فشل سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية في تسوية ميزان المدفوعات، و سنتعرض لها في هذا المطلب كما يلي<sup>1</sup>:

- تركز عملية تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية إلى اشتراط ملائمة المرونة المتعلقة بالطلب الخارجي على الصادرات و الطلب الداخلي على الواردات من خلال شرط مارشال - ليرنر أي :
- أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات اكبر من الصفر.
- أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات اكبر من الواحد أو مجموعهما (مجموع المرونتين < 1).

و في هذه الحالة تنجح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في القضاء على فائض الطلب على العملة والقضاء على عجز ميزان المدفوعات، لأنه تكون مرونة الطلب على العملة وعرض العملة مرنة أما إذا انخفضت قيم مرونة الطلب والعرض على العملة الأجنبية تفشل سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، ويؤدي ذلك على حالة سعر الصرف غير المستقر.

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية و عدم ارتفاع أسعار تكلفة المنتجات المحلية.

<sup>1</sup> محمد صلاح، مرجع سبق ذكره، ص 74 .

## الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

والخلاصة هي أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية بنسبة معينة سوف يحقق بلا شك نجاحا اكبر في حالة ارتفاع مروونات الطلب على الواردات الصادرات عنه في حالة انخفاض هذه المروونات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عمر مؤذن، مرجع سبق ذكره، ص ص 152، 153.

## الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

المبحث الثاني: تحليل تطور ميزان المدفوعات.

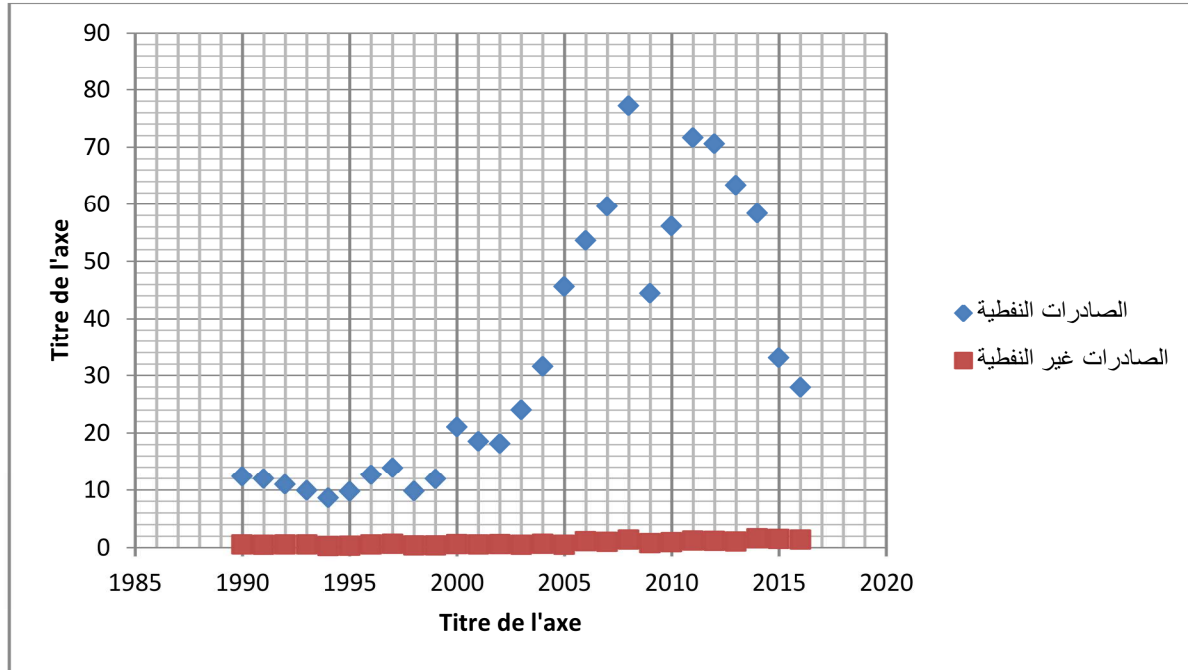
رأينا في النقاط السابقة أن ميزان المدفوعات يعتبر السجل الذي تدون فيه كامل العمليات مع العالم الخارجي، كما يشكل أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية، وبيّن المشاكل الأساسية ومعطيات الاقتصاد الوطني سواء من وجهة نظر محلية أو محلية أو دولية لذلك لا بد من معرفة التطورات التي عرفها ميزان الميزان المدفوعات الجزائري، حيث حصرت الدراسة في الفترة (1990-2017)، وعليه دراسة أثر التخفيض على ميزان لمدفوعات.

المطلب الأول: تطور الصادرات السلعية الجزائرية خلال الفترة 1990-2016.

يوضح الشكل رقم (02) تطور هيكل الصادرات والذي قمنا بتقسيمه إلى جزء يتعلق بالصادرات النفطية و جزء يتعلق بالصادرات غير النفطية.

الشكل رقم (02): تطور الصادرات السلعية خلال الفترة (1990-2016).

(الوحدة: مليار دولار)



المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الملحق رقم 02.

## الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

إن المتمعن في هيكل تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2016) وفق ما يوضحه الشكل يستخلص ما يلي:

سيطرت صادرات المحروقات بحوالي 95% من إجمالي الصادرات الوطنية طوال فترة الدراسة، في حين أن الصادرات خارج المحروقات ما زالت دون مستوى 5% و تصل في بعض الأحيان إلى ما دون 2%، كما هو الحال في سنة 2003 و 2005 و 2007 و 2008 و 2009 و 2010 و 2011 و 2012

و 2013 بنسبة 1.92% ، 1.01% ، 1.61% ، 1.78% ، 1.70% ، 1.69% ، 1.68% و 1.60%

1.62% على التوالي من إجمالي الصادرات. حيث تميزت فترة التسعينات بانخفاض كبير في أسعار البترول، بحيث نلاحظ انخفاض في حصة الصادرات من 12.8 مليار دولار سنة 1990 إلى 8.89 مليار دولار سنة 1994، وخلال هذه الفترة كان تطور الصادرات نحو الانخفاض و استمر في الانخفاض إلى 10.41 مليار دولار سنة 1993 لتعود إلى التحسن خلال فترة (1995-1997) حيث انتقلت من 10.26 مليار دولار إلى 13.82 مليار دولار، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة عرفت ارتفاعا محسوبا في أسعار البترول التي ساهمت بارتفاع حصة الصادرات، ثم انخفضت قيمتها سنة 1998 إلى 10.14 مليار دولار نتيجة لانخفاض حصة الصادرات المحروقات وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول، و يلاحظ كذلك الضعف الكبير و التقلب للصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (1990-2005) ثم الارتفاع سنة 2006 إلى 1.13 دولار ثم انخفضت سنة 2007 و 2009 بـ 0.98 و 0.77 مليار دولار على التوالي ثم العودة للارتفاع في الفترة (2011-2016)، كما يلاحظ ارتفاعا كبيرا في قيمة الصادرات الإجمالية في الفترة ما بين (2000-2008) ويعود هذا إلى ارتفاع أسعار النفط في هذه المرحلة، أما سنة 2009 فشهدت انخفاضا بـ 45.19 وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 و تأثيرها على الطلب العالمي على النفط، لتعود الصادرات إلى الارتفاع في الفترة (2010-2013) و يعود السبب كذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في هذه المرحلة، وانخفضت قيمتها في الفترة (2014-2016) لنفس السبب لكن هنا بالانخفاض.

ماعدا سنة 2015 فقد سجلت انخفاض بـ 34.57 مليار دولار وسنة 2016 إلى 29.31 مليار دولار.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> تقرير صندوق النقد العربي تقرير الفصل التاسع، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف، ص 255.

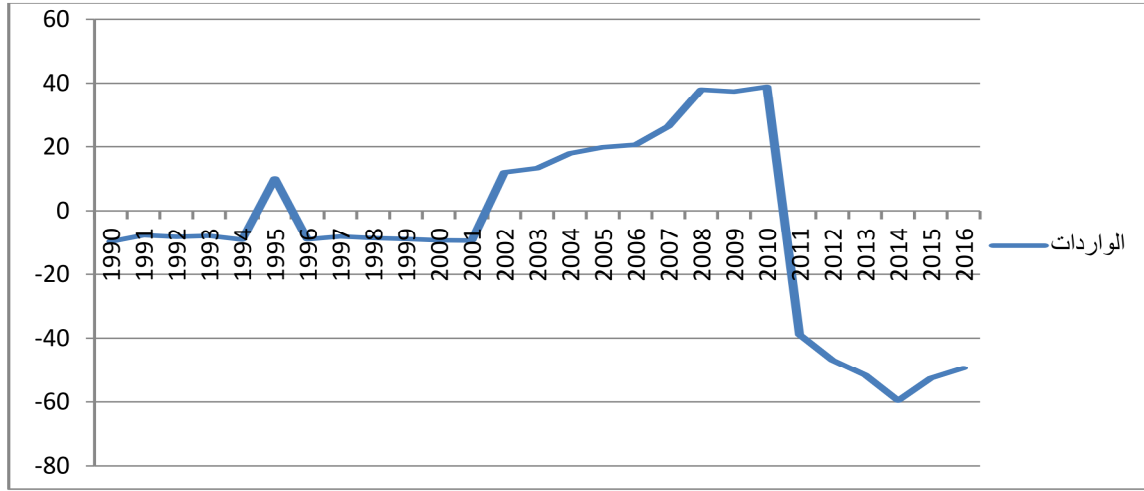
## الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

### المطلب الثاني: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990-2016.

لقد تطورت الواردات الجزائرية تطورات مهمة خلال فترة الدراسة وهو ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (3): تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-2016).

الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الملحق رقم 03.

نلاحظ خلال الشكل رقم (03) أنه من سنة (1994-1990) عرفت قيمة الواردات استقرار عند 7 مليار دولار رغم تشديد القيود على النقد الأجنبي، تم اتجهت نحو الارتفاع ابتداء من سنة 1991 إلى غاية 1995 حيث بلغت 8.30 مليار دولار عام 1992، وهذا ما يدل على عدم استجابة قيمة الواردات إلى انخفاض قيمة الدينار، لتخفيض عام 1993 بـ 7.9 مليار دولار و ذلك بسبب انخفاض أسعار البترول لكن ما لبنت لن ارتفعت الواردات من جديد لتحقيق 9.15 مليار دولار عام 1994 وذلك بسبب تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي و رفع القيود على التجارة الخارجية و الذي تطلب المزيد من المواد الأولية و سلع التجهيز الصناعي\* وبالتالي التوجه نحو تلبية الاحتياجات المحلية عن طريق الاستيراد، لكن لم يدم ذلك طويلا بحيث عادت لتسجيل انخفاضا خلال الفترة (1996-1999) نتيجة للاتفاق الموقع مع صندوق النقد الدولي الذي يحث على خفض الإنفاق، كذلك يتبين لنا أن واردات الجزائر خلال طوال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2017 في تزايد مستمر، حيث عرفت ارتفاعا قياسيا ابتداء من سنة 2002، وهذا راجع إلى ارتفاع

\* انظر الملحق رقم ( 01 ).

## الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

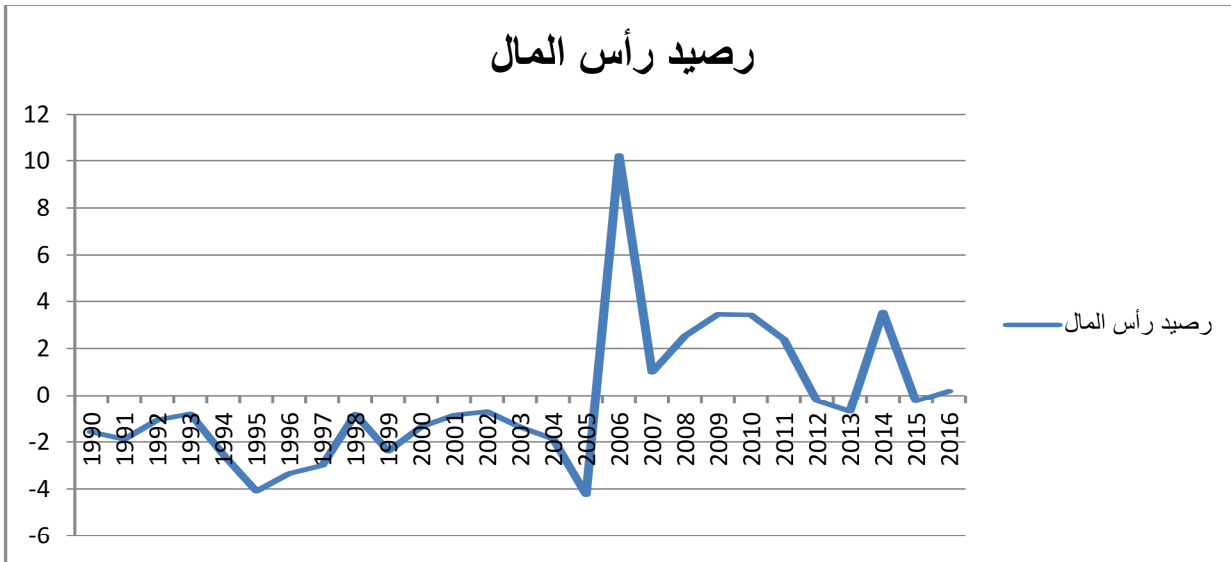
العائدات من العملة الصعبة نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط مقارنة بالسنوات السابقة فضلا عن انخفاض الدولار الأمريكي المقومة به هذه الواردات بشكل ملحوظ، مما ترتب عليه ارتفاع قيمة الواردات من دول هذه العملات عند تحويلها للدولار، كذلك انطلاق العديد من المشاريع ونخص بالذكر الإنعاش الاقتصادي.

### المطلب الثالث: تطور حساب رأس المال الجزائري في الفترة 1990 - 2016.

عرف حساب رأس المال تطورات خلال مرحلة الدراسة يمكن إبرازها في الشكل التالي:

#### شكل رقم (04): تطور حساب رأس المال.

الوحدة: مليار دولار



المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الملحق رقم 04.

يعتبر رأس المال ثاني مكون لميزان المدفوعات و يمثل هذا الحساب صافي التحركات الرسمية والخاصة لرؤوس الأموال والتي تتمثل في القروض الخارجية وأقساطها المسددة بالإضافة إلى حركة الاستثمار الأجنبي.<sup>1</sup> ويتضح من الجدول أن الرصيد طوال الفترة كان سالبا، ولكن انطلاقا من سنة 1994 بدأ العجز في الزيادة بنسب كبيرة و مستمرة إلى غاية 2006، حيث سجل أعلى قيمة له طول فترة الدراسة و وصلت إلى 10.22 مليار دولار وهذا نتيجة زيادة التدفقات باتجاه الخارج بسبب تفاقم المديونية الخارجية و اللجوء إلى إعادة الجدولة وكذلك السداد المسبق للديون الخارجية، وبعدها عرف الرصيد انخفاضا و تحسنا في قيمة

<sup>1</sup> أحسن زكي، التطورات في أسعار صرف الأورو وانعكاساتها على ميزان المدفوعات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم لتسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري - قسنطينة، الجزائر، 2010 - 2011، ص 146.

## الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

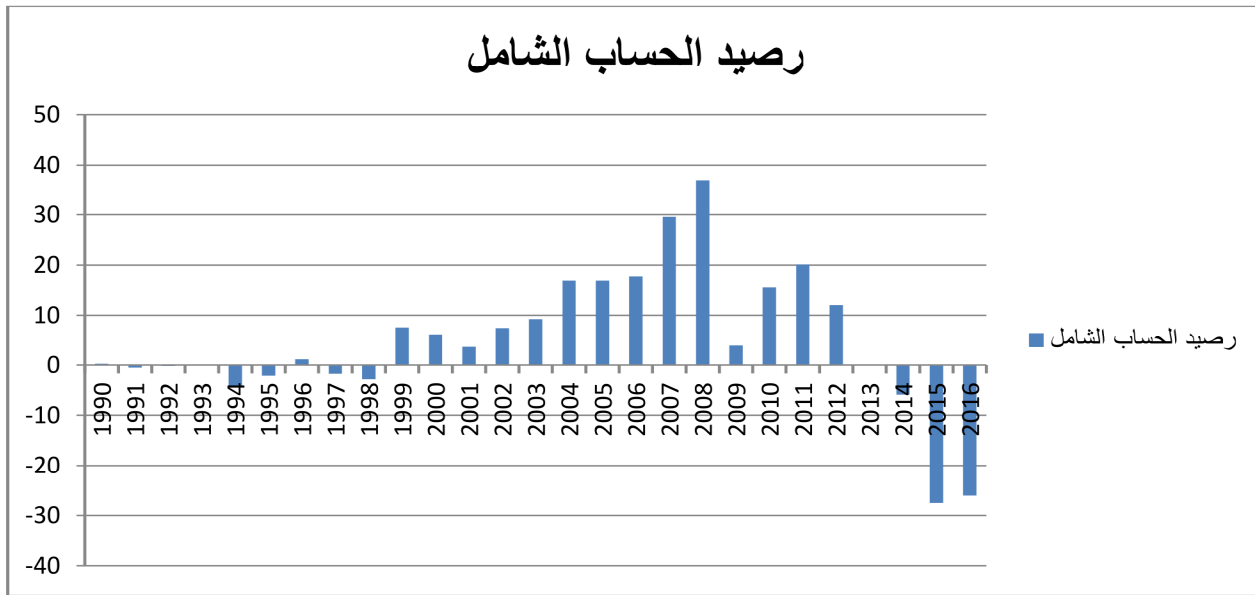
من سنة 2007 حيث حقق 0.99 مليار دولار، و كان رصيده في الفترة (2008-2016) موجبا، حيث كانت أحسن قيمة له في سنة 2014 حيث حقق رصييدا موجبا بقيمة 3.55 مليار دولار.

### المطلب الرابع: تحليل تطور الحساب الشامل للفترة 1990 - 2016.

عرف حساب الميزان الشامل تطورات يمكن توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): تطور الميزان الشامل خلال الفترة (1990-2016).

الوحدة مليار دولار.



المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الملحق رقم 05.

نلاحظ أن ميزان المدفوعات حقق رصييدا سالبا خلال الفترة (1990 - 1999)، باستثناء سنتي 1990، 1997، يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات ويعتبر رصيد الميزان الجاري هو من حدد هذه القيم. ولقد بدأ الحساب الشامل في تسجيل الفائض منذ بداية سنة 2000 والذي قدر بـ 7.57 مليار دولار وهو المستوى الذي استقر عنده، ثم تضاعف ليصل إلى أعلى مستوى له سنة 2008 محققا 36.99 مليار دولار، ثم تراجع في السنة الموالية وهي السنة التي شهدت تدهور في أسعار البترول بسبب الأزمة العالمية، ولكن هذا الانخفاض لم يدم طويلا فقد ارتفع من جديد في السنوات 2010، 2011، 2012، محققا رصيدا 12.06، 20.14، 15.58 مليار دولار على التوالي، ثم انخفض من جديد سنة 2013 إلى 0.13 مليار

### **الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة**

---

دولار و-5.88 سنة 2014 و-27.54 سنة 2015 و-26.03 سنة 2016، بسبب انخفاض أسعار البترول وارتفاع قيمة الواردات، مما قد يؤدي إلى تناقص حجم الفائض في الحساب الجاري.

## الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لآثار تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة ما بين 1990-2016.

تطرقنا في الجانب النظري إلى تحليل العلاقة التي تربط سياسة الصرف بالوضع العامة لميزان المدفوعات، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى الآثار التي من الممكن أن تتركها تقلبات أسعار الصرف على رصيد هذا الميزان، حيث أنه وبالرجوع إلى التحليل القائم على وجهة النظر التقليدية فإن أي تخفيض لقيمة العملة من شأنه أن يعمل على تحسين ميزان المدفوعات وهو الرأي الذي يعتبر أساس منهج التوازن الجزئي والساكن لميزان المدفوعات والذي يعرف بمقاربة المرونات، نتيجة القيام بتخفيض العملة وهذا النموذج شرطاً يعتبره كافياً لتحسين الميزان التجاري عند خفض أسعار الصرف وهو ما يعرف اقتصادياً بشرط مارشال- لينر للمرونات.<sup>1</sup>

**المطلب الأول: أثر تغير سعر الصرف على ميزان التجاري.**

من أجل الوقوف على مدى فعالية تخفيض قيمة الدينار الجزائري وعلى مدى قدرتها على تحسين الموقف الاقتصادي الجزائري على المستوى الداخلي تطرقنا في هذا المطلب إلى دراسة وتحليل آثار وانعكاس تغير سعر صرف الدينار الجزائري على بعض عناصر ميزان المدفوعات الجزائري.

**أولاً: دراسة وتحليل لأثر تغيرات سعر الصرف على الصادرات خلال الفترة 1990-2016.**

إن الأثر المنتظر من التخفيض هو انخفاض أسعار السلع المحلية بدلالة العملة الأجنبية وارتفاع أسعار السلع الأجنبية بدلالة العملة الوطنية، مما ينجر عنه ارتفاع في حجم الصادرات وانخفاض في حجم الواردات. فحسب المقاربات النظرية للتخفيض سواء مقارنة المرونات أو الاستيعاب فإن الارتفاع الاسمي لسعر الصرف (عدم اليقين) للدينار الجزائري يجب أن يقود إلى انخفاض قيمة الواردات وارتفاع قيمة، بعبارة الصادرات أخرى تخفيض سعر الصرف يقود إلى انخفاض سعر الصرف الحقيقي وتحسين التنافسية الدولية للبلاد، لذلك سنحاول التطرق إلى أهم الآثار والنتائج المحققة من التخفيض.

<sup>1</sup> خالد محمد السواعي، محددات الميزان التجاري الأردني- نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، المؤتمر العلمي الدولي العاشر، جامعة الزرقاء، الأردن، 2014، ص 07.

## الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

جدول رقم (03): أثر تخفيض قيمة الدينار على تطور الصادرات.

السنة	الصادرات	التغير في قيمة الصادرات	سعر الصرف دج/دولار	التغير في سعر الصرف	مرونة الصادرات
1990	12.88	-	8.93	-	-
1991	12.44	-5.10	18.47	106.83	-0.04
1992	11.51	-7.12	21.83	18.19	-0.39
1993	10.41	-10.56	23.34	6.91	-1.52
1994	8.89	-17.09	35.06	50.21	-0.34
1995	10.26	13.26	47.65	35.9	0.36
1996	13.22	22.40	54.75	14.9	1.50
1997	13.82	4.41	57.68	5.35	0.82
1998	10.14	-36.29	58.8	1.83	-19.83
1999	12.32	17.56	66.57	13.32	1.31
2000	21.65	43.18	75.25	13.03	3.31
2001	19.09	-13.41	77.26	2.67	-5.02
2002	18.71	-2.03	79.68	3.13	-0.64
2003	24.46	23.50	77.34	-2.98	-7.88
2004	32.22	24.08	72.06	-6.82	-3.53
2005	46.33	30.45	73.35	1.79	17.01
2006	55.91	15.36	72.64	-0.96	-16
2007	61.92	9.65	69.36	4.59	2.10
2008	80.52	22.90	64.58	-6.9	-3.31
2009	46.25	-73.94	72.64	12.5	-5.91
2010	58.61	12.36	74.39	1.75	7.06
2011	73.80	15.19	72.34	-2.05	-7.40
2012	72.62	-1.18	77.56	5.22	-0.22
2013	65.82	-6.8	79.38	1.82	-3.73
2014	61.17	-4.65	80.56	1.18	-3.94
2015	35.13	-26.04	99.01	18.45	-1.41
2016	29.66	-5.47	110.37	11.36	-0.48

المصدر: من إعداد الطالبة محسوبة اعتمادا على إحصائيات ONS وإحصائيات بنك الجزائر.

## الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

من خلال قياس مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف كما هو موضح في الجدول رقم (03) تبين لنا عدم مرونة الصادرات الجزائرية (المفوترة بالدولار) لسعر الصرف، حيث تغير سعر الصرف لم ينتج أي أثر على حجم الصادرات المهيمن عليها المنتجات الطاقوية بحوالي 97%. ونلاحظ كذلك من خلال هذا الجدول انخفاض قيمة الدينار بشكل كبير خلال الفترة (1990-1996)، بالنسبة للصادرات نلاحظ في هذه الفترة انخفاض تدريجي للصادرات من سنة إلى أخرى إلى غاية سنة 1995 والسبب يعود أساسا إلى انخفاض أسعار المحروقات في هذه الفترة وثبات كميتها الموجة للتصدير بسبب عضوية الجزائر في منظمة الدول المصدرة للنفط التي تتحدد في إطارها حصة لا يمكن تجاوزها، مما يعني عدم مرونة عرض الصادرات أمام تغير سعر صرف الدينار.

أما التخفيض خلال الفترة (1996-1991) كان ايجابيا باستثناء سنة 1998 فانخفضت الصادرات إلى 10,14 مليار دولار، أما خلال المرحلة (2006-2008) سجلت حصيلة الصادرات ارتفاعا بنسب متفاوتة، فكانت قيمة الصادرات 55,91 مليار دولار سنة 2006 عندما كان سعر الصرف 72,64 دج وارتفعت في 2007 إلى 61,92 مليار دولار بفضل تخفيض سعر الصرف إلى 69,36 دج لتصل إلى دولار صل إلى 80,52 مليار دولار سنة 2008 مسجلة أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة. وذلك بسبب الأزمة العالمية وارتفاع أسعار البترول إلى أنه سنة 2009 عرف الدينار الجزائري انخفاضا مقارنة بالدولار حيث انتقل من 56,64 إلى 72,64 لم يؤثر على الصادرات فانخفضت لتصل إلى 46,25 مليار دولار أما في الفترة (2010-2013) فاستمرت الصادرات في الارتفاع رغم الانخفاض في سعر الصرف، ففي سنة 2010 كان سعر الصرف تأثير على قيمة الصادرات حيث ارتفعت قيمتها إلى 58,61 مليار دولار لما ارتفع سعر الصرف إلى 74,39 دج، لتواصل الصادرات الارتفاع سنة 2011 رغم الانخفاض في سعر الصرف وفي الفترة الممتدة من (2014-2016) عرفت قيمة الصادرات الجزائرية تراجع كبير نظرا للانخفاض المستمر لقيمة الدينار حيث انتقل من 77,56 دج سنة 2012 إلى 110,37 دج سنة 2016 فحقق معه قيم منخفضة للصادرات حيث حققت 72,62 مليار دولار سنة 2012 لتصل سنة 2016 إلى 29,66 مليار دولار.

## الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

ثانيا: دراسة وتحليل لأثر تغيرات سعر الصرف على الواردات خلال الفترة 1990-2016.

يمكن قياس أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الواردات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03): أثر تخفيض قيمة الدينار على تطور الواردات خلال الفترة (1990-2016).

السنة	الواردات	التغير في قيمة الواردات	سعر الصرف دج/دولار	التغير في سعر الصرف	مرونة الواردات
1990	12.96	-	8.93	-	-
1991	12.33	-21.87	18.47	106.83	-0.20
1992	11.51	-21.17	21.83	18.19	1.16
1993	-7.99	-3.73	23.34	6.912	-0.54
1994	-9.15	14.51	35.06	50.21	0.289
1995	10.10	10.38	47.65	35.9	0.286
1996	-9.09	-10	54.75	14.9	-0.67
1997	-8.13	-10.34	57.68	5.35	-1.93
1998	-8.63	5.89	58.8	1.83	3.21
1999	-8.96	3.82	66.57	13.32	0.286
2000	-9.35	4.35	75.25	13.03	0.33
2001	-9.48	1.39	77.26	2.67	0.52
2002	12.01	26.69	79.68	3.13	8.52
2003	13.32	10.91	77.34	-2.98	-3.66
2004	17.95	34.76	72.06	-6.82	-5.09
2005	19.86	10.64	73.36	1.79	5.94
2006	21.34	4.13	72.64	-0.96	-4.30
2007	27.46	6.12	69.36	-3.28	-6.34
2008	39.27	11.81	46.56	-22.8	-0.51
2009	37.02	2.25	72.64	26.8	-0.08
2010	40.07	3.05	74.39	1.75	1.74
2011	47.30	7.23	72.34	-2.05	-3.52
2012	50.37	3.07	77.56	5.22	0.58
2013	54.90	4.53	79.38	1.82	2.48
2014	58.33	3.43	80.56	1.18	2.90
2015	51.64	-6.69	99.01	18.45	-0.36
2016	46.72	-4.92	110.37	11.36	-0.82

المصدر: من إعداد الطالبة محسوبة اعتمادا على إحصائيات ONS وإحصائيات بنك الجزائر.

## الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

نظريا الهدف من تخفيض العملة الوطنية هو ارتفاع أسعار السلع المستوردة أو عليه انخفاض في القيمة الإجمالية للواردات، ما يلاحظ من الجدول رقم (04) أن التخفيضات في الدينار الجزائري في أغلب سنوات الفترة المدروسة لم تؤثر على قيمة الواردات انخفاضا بل العكس، ففي سنة 1994 التي عرفت انخفاضا في قيمة الدينار بأكثر من 50% قابلها ارتفاع في الواردات بنسبة 14.51 و في سنة 1995 تحسنت بسبب تحرير التجارة و بتالي التوجه نحو تلبية الاحتياطات المحلية عن طريق الاستيراد ولكن ذلك لم يدم طويلا حيث انخفضت في الفترة (1996-2001) و يرجع هذا الانخفاض إلى كون أن النسبة الكبيرة من الواردات الجزائرية تتشكل من المواد المستعملة في القطاع الصناعي ، نظرا لحل بعض المؤسسات العمومية و آثار التجارة الخارجية (المنافسة الأجنبية) على هذه المؤسسات الحقيقي و غيره مما أدى إلى انخفاض نسبة الواردات من حيث بقيت هذه الأخيرة في ارتفاع مستمر و متزايد طوال فترة الدراسة و نلاحظ من خلال الجدول رقم(04) أن أغلب السلع المستوردة التي يجدها الموطن بالسوق بغض النظر عن قيمة العملة ولعل ذلك بسبب الطبيعة التنافسية للاقتصاد الوطني الذي يفتقد إلى التنوع في مجال خلق الثروة و خاصة أن الواردات الجزائرية في اغلبها تمثل في السلع غير متوفرة محليا،وعليه هذا التخفيض غير المدروس لسعر الدينار وارتفاع الواردات وغلاء مستويات المعيشة بسبب ارتفاع الأسعار يتحمله في النهاية المستهلك' و هذا ما ينفي تغير الواردات نتيجة تغير سعر صرفا الدينار و عليه عدم مرونة الطلب على الواردات مقارنة بتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مما لا يساهم في تحقيق هدف التخفيض و المتعلق بالحد من الواردات.

والجدول التالي يبين المرونة الكلية لمجموع الصادرات والواردات وهذا خلال فترة الدراسة:

الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

جدول رقم (5): مرونة الصادرات و الواردات بالدولار بالنسبة لسعر صرف الدينار للفترة (1990-2016)

السنة	مرونة الصادرات	مرونة الصادرات	$e_x + e_m > 1$
1990	-	-	-
1991	-0.04	-0.20	-0.24
1992	-0.39	1.16	0.77
1993	-1.52	-0.54	-2.06
1994	-0.34	2.289	-0.05
1995	-0.36	0.286	-0.074
1996	1.50	-0.67	0.83
1997	0.82	-1.93	-1.11
1998	-19.83	3.21	-16.62
1999	1.31	0.286	1.59
2000	3.31	0.33	3.64
2001	-5.02	0.52	-4.5
2002	-0.64	0.52	7.88
2003	-7.88	-3.66	-11.54
2004	-3.53	-5.09	-8.62
2005	17.01	5.94	22.95
2006	-16	-4.30	-20.3
2007	2.10	-1.86	0.24
2008	-3.31	-0.51	-3.82
2009	-5.91	-0.08	-5.99
2010	7.06	1.74	8.8
2011	-7.40	-3.52	-10.92
2012	-0.22	0.58	0.36
2013	-3.73	2.48	-1.25
2014	-3.94	2.90	-1.04
2015	-1.41	-0.36	-1.77
2016	-0.48	0.43	-0.91

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على جدول رقم (3) و الجدول رقم (4)

## الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

من خلال قياس كل من مرونة الصادرات و الواردات و حسب نظرية المرونات كما رأينا سابقا و حسب

مارشال ليزيد يجب أن يتحقق الشرط  $ex + em > 1$  (شرط مارشال- ليريز)

أما إذا كانت  $ex + em = 1$  فإن التغير الذي يحصل في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوما و في حالة  $ex + em < 1$  فإن التغير في سعر الصرف يؤدي على تدهور الميزان و نلاحظ من الجدول رقم (05) أن اغلب المرونات ( $ex + em$ ) في فترة الدراسة كانت أقل من 1 و هو ما يدل على أن التغير في سعر الصرف بالإضافة أدى إلى تدهور الميزان التجاري.

أما السنوات 1990، 2000، 2005، 2010 فكانت  $ex + em > 1$  و هنا شرط مارشال لينر محقق فالتخفيض في قيمة العملة ساهم في تحسن الميزان، ما يجعلنا نقول أن مرونة الواردات الجزائرية ضعيفة انظر لوجود تأثير بين تغيرات سعر صرف الدينار و حجم الواردات و لكنه ضعيف جدا لأن الأصل في تخفيض قيمة الدينار سواء عن طريق التدخل أو انخفاض الواردات و هذا عكس ما يحدث في الاقتصاد الوطني من خلال ما سبق فإن سعر الصرف يؤثر على رصيد الميزان التجاري من خلال أثر السعر الذي يمارس على حجم الواردات الذي يبقى محدود. أما الصادرات و المحررة الدولار و المهيم على المواد الطاقوية هي مستقلة نسبيا بتغيرات سعر صرف الدينار نظرا لأن أسعار هذه الخيرة تتحدد في السوق العالمية و عن حصصها تحددها المنظمة العالمية للدول المصدرة للبترول (opep) إضافة إلى ذلك حتى لو كان التخفيض تبقى غير كافية لتغطية العجز، و مما سبق تقديمه نجد أن فعالية سعر الصرف في تحقيق التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري غير مجسدة بالمستوى الذي تطرحه النظرية الاقتصادية التي ترى أن سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية تؤدي إلى زيادة في الصادرات و انخفاض في الواردات و تحسين الحساب التجاري و ميزان المدفوعات أجمالا و ذلك راجع إلى أن هذه السياسة هي مؤقتة في حين أن اختلال ميزان المدفوعات هو اختلال هيكلي و دائم فضلا عن عدم توفر الشروط اللازمة في الاقتصاد الجزائري و ارتباط القطاع الخارجي بتغيرات عوامل خارجية أخرى كسعر البترول.

## الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

المطلب الثاني: أثر تغير سعر الصرف على حساب رأس المال.

يمكن توضيح اثر تغير سعر الصرف على حساب رأس المال من خلال ما يلي:

جدول رقم (06): أثر تغير سعر الصرف على حساب رأس المال في الفترة (1990-2016).

السنوات	رصيد رأس المال	التغير في رأس المال	سعر الصرف دج دولار	التغير في سعر الصرف
1990	-1.57	-	8.93	-
1991	-1.89	-0.20	18.47	106.83
1992	-1.07	0.43	21.83	18.19
1993	-0.81	0.22	23.34	6.91
1994	-2.54	-2.13	35.06	50.21
1995	-4.09	-0.61	47.65	35.9
1996	3.34	0.18	54.75	14.9
1997	-2.99	0.10	57.68	5.35
1998	-0.83	0.72	58.68	1.83
1999	-2.40	-1.89	66.57	13.32
2000	-1.36	0.43	75.25	13.03
2001	-0.87	0.36	77.26	2.67
2002	-0.71	-0.18	79.68	3.13
2003	-1.37	-0.48	77.34	-2.89
2004	-1.87	-1.36	72.06	-6.82
2005	-4.24	-1.26	73.35	1.79
2006	-10.22	-1.41	72.64	-0.96
2007	-0.99	1.09	69.36	4.59
2008	2.54	-1.56	64.56	-6.9
2009	3.45	-0.35	72.64	12.5
2010	3.42	0.008	74.39	1.75
2011	2.38	0.30	72.34	-2.05
2012	-0.24	1.10	77.56	5.22
2013	-0.70	-1.91	79.38	1.82
2014	-3.55	6.07	80.56	1.18
2015	-0.25	1.07	99.01	18.45
2016	0.19	1.76	110.37	11.36

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات: - بنك الجزائر

- التقرير العربي الموحد سبتمبر 2014.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، أبو ظبي، 2009، ص 371.

## الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن تغيرات الدينار لا تؤثر على نتائج حساب رأس المال الذي بقي سالب منذ سنة 1996 باستثناء سنة 2008، 2009، 2010، 2011، 2016 ونستخلص مما سبق أن هذا التذبذب في معدل تغير حساب رأس المال يدل على أن اثر تخفيض قيمة العملة على حساب رأس المال يبقى ضعيفا خلال مرحلة الدراسة من (1990-2016) كما أن ارتباط رصيد ميزان رأس المال التغير في سعر صرف الدينار الجزائري يبقى ضعيفا، و هذا لكون حساب رأس المال يتكون أساسا من بند القروض التي تحصل عليها الدولة ولا يعتبر سعر الصرف شرطا ضروريا للحصول عليها من نبد الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتأثر يتقلب سعر الصرف و الشكل الموالي يبين تطور رصيد رأس المال مقابل تطور سعر الصرف خلال فترة الدراسة.

**المطلب الثالث: أثر تغير سعر الصرف على حساب الشامل.**

يمكن توضيح العلاقة التي تربط تغير سعر الصرف بالحساب الشامل خلال فترة الدراسة في الجدول التالي:

## الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

جدول رقم (06): أثر تغير سعر الصرف على الحساب الشامل.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
تغير رصيد ميزان المدفوعات	-	-327.27	-54	-95.65	43700	44.29	66.93	155.5	-250	36.78	418.06	18.22	40.87	104.87
تغير سعر الصرف	-	106.83	18.19	6.912	40.64	35.61	18.02	3.96	3.32	14.84	8.7	3.27	2.45	-8.91
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
تغير رصيد ميزان المدفوعات	23.82	83.13	4.66	66.66	5.34	89.56	303.62	29.26	40.11	98.92	4623.07	368.36	5.48	
تغير سعر الصرف	0	1.06	-3.03	-6.08	6.51	26.8	1.75	-2.05	5.22	1.82	1.18	18.45	11.36	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (03) والملحق رقم (06).

## الفصل الثالث: تحليل تغيرات سعر صرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة

من خلال قراءة معطيات الجدول نلاحظ أن معدل تغير رصيد ميزان المدفوعات عرف نسبيا سالبة في بعض سنوات الدراسة و التي عرفت بالمقابل تخفيض الدينار و بالتالي قد حقق ميزان المدفوعات تدهورا في رصيد و لم يؤدي تخفيض الدينار إلى تحسين ميزان المدفوعات حيث نلاحظ من 1992 إلى 1995 و هي الفترة التي شهدت اكبر انخفاض في قيمة الدينار الجزائري ما يعني أن انخفاض الدينار قابلة تدهور في ميزان المدفوعات أي أن الاستجابة من قبل ميزان المدفوعات كانت متقدمة و يعود هذا بالأساليب إلى انخفاض أسعار المحروقات و تدهور الوضع الأمني ثم عاد الرصيد و سجل معدل تغير موجب مع معدل موجب كذلك في سعر الصرف ففي سنتي 1996-1997 تحسن معدل تغير رصيد ميزان المدفوعات و لعل ذلك راجع إلى انخفاض العجز في حساب رأس المال الناتج في تلك الفترة عن إعادة جدولة الديون ،و خلال السنوات الأخيرة خاصة من 2004 إلى غاية 2008 فقد عرفت تغيرا موجبا طول هذه الفترة و ذلك راجع إلى الرصيد الموجب للحساب الجاري الذي له دور كبير في تحسين رصيد ميزان المدفوعات الجزائري و يلاحظ أيضا أن الرصيد السالب لحساب رأس المال طوال سنوات الفترة له تأثيرا على تدهور ميزان المدفوعات عدا سنة 2009 التي عرفت تغيرا سالبا في الرصيد رغم تدهور قيمة الدينار، وهذا بسبب التراجع في قيمة الصادرات النفطية بسبب تدهور أسعار البترول و لكنه ما لبث حتى ارتفع من جديد في السنوات اللاحقة بالغا مستوى فائض قدر بـ12.05 مليار دولار سنة 2012 تم انخفاض هذا الفائض إلى 134 مليون دولار و سجل عجزا بقيمة 5.88 مليار دولار سنة 2014 و عجزا أيضا قدر بـ27.54 مليار دولار و 26.03 مليار إجمالا لا يمكن القول إن للميزان الجاري في ميزان المدفوعات الجزائري دورا كبيرا في دعم الرصيد الموجب للميزان الكلي و الذي يتأثر برصيد الميزان التجاري الذي يعتمد بدوره على عائدات الصادرات النفطية التي تساهم بحوالي 97% من قيمة الصادرات الإجمالية ناما بالنسبة لميزان رأس المال فقد ساهم لسنوات عديدة في تدهور رصيد ميزان المدفوعات إلى غاية سنوات 2009، 2008، 2010 أين سجل رصييدا موجبا ساهم به في دعم رصيد الموجب لميزان المدفوعات ، وكان هذا بسبب التسديد المسبق للديون و ارتفاع مستوى الاحتياطات الرسمية بالإضافة إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر هذا كله أن تأثير تخفيض قيمة العملة على الرصيد لميزان المدفوعات كان ضعيفا طيلة فترة الدراسة وهذا باعتبار إن سعر الصرف لا يؤثر على الصادرات النفطية ،كما أن له تأثير ضعيف جدا في رصيد حساب رأس المال.

### خلاصة :

كخلاصة مما سبق عرف نظام الصرف الجزائري تطورات كبيرة حيث بعد الاستقلال مباشرة كانت الجزائر منتمية إلى منطقة لفرنك الفرنسي أي التعامل بالفرنك الفرنسي، إلى الإعلان عن إنشاء الدينار الجزائري في سنة 1964 ولكنه مثبت بالنسبة للفرنك الفرنسي، ومع حلول سنة 1973 تم ربط الدينار الجزائري بسلة من العملات، كان للدولار النسبة الأكبر فيها حوالي 40 ، حيث تعتبر هذه المرحلة بالنسبة للجزائر الخروج الفعلي من منطقة الفرنك الفرنسي، وصولا إلى التعويم الموجه للدينار الجزائري، وباعتبار الجزائر لا تخرج عن دائرة الدول النامية فقد تضررت من أزمة تدهور أسعار النفط سنة 1986، ولمعالجة ذلك قامت الجزائر بعدة إصلاحات منها كما شاهدنا سياسة تخفيض العملة الوطنية، حيث تهدف عملية التخفيض إلى زيادة الصادرات الجزائرية وتخفيض حجم الواردات من أجل تصحيح اختلال ميزان المدفوعات الجزائري.

كما يتبين من خلال التحليل الاقتصادي لأثر التغير في سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري يبرز لنا الضعف لهذا لأثر على متلف عناصر ميزان المدفوعات، فعلى مستوى الحساب الجاري الذي يتحكم الميزان التجاري بنسبة كبيرة في وضعيته، لم يكن مرنا بشكل تام للتخفيض المستمر في قيمة العملة كما تبين لنا من خلال التحليل السابق للميزان الكلي أن هذا الأخير يعتمد في تكوين رصيده بشكل كبير على الميزان الجاري الذي يعتمد بدوره على رصيد الميزان التجاري، حيث يخضع هذا الأخير لتقلبات أسعار المحروقات، وباعتبار أن سعر الصرف لا يؤثر على الصادرات النفطية، كما أن له تأثير ضعيف على ميزان رأس المال، وبالتالي لم يكن تأثيره إيجابيا. مستوى التخفيضات والانزلاقات في قيمة العملة، ومن هذا كله نلخص إلى فشل سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري في الحد من الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، مع الإشارة إلى النتائج التي تحققت في السنوات الأخيرة على مستوى التوازن الكلي وتحسين رصيد ميزان المدفوعات، كانت نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات ولم تكن تحسن الأداء الاقتصادي.

هذه النتائج المحققة لا تعني عدم فعالية هذه السياسة (سياسة تخفيض قيمة العملة) لكنها تفترض اقتصاد ذو هيكلية متنوعة وجهاز إنتاجي قوي، على خلاف الاقتصاد الجزائري الذي يقبع تحت رحمة عائدات المحروقات.

خاتمة عامّة

## خاتمة عامة:

حاولت الدراسة البحث في أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، فقد لاحظنا أن الدول تلجأ إلى إحداث تغيرات في سعر صرف عملتها بهدف تصحيح اختلال ميزان مدفوعاتها، وقد تلجأ إلى ما يعرف بسياسة تخفيض العملة المحلية باعتبار أن هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة الصادرات المحلية والحد من الواردات، ومن خلال الدراسة توصلنا إلى:

### • نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال هذه الدراسة يمكننا الحكم على الفرضيات التي وضعناها حيث نتائج اختباراتها كانت كما يلي:  
**الفرضية الأولى:** أن هناك أثر ايجابي لتغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائرية خلال فترة الدراسة، أين أثبت دراستنا عدم صحتها، وذلك بسبب أن التحسن الحاصل في ميزان المدفوعات خلال فترات الدراسة كان يعود إلى ارتفاع أسعار النفط.

**الفرضية الثانية:** أن سعر الصرف يؤثر على الواردات الجزائرية أكثر من الصادرات. هذه الفرضية خاطئة. حيث أثر على الصادرات أكثر من الواردات.

**الفرضية الثالثة:** يؤثر سعر الصرف على حساب رأس المال بطريقة سلبية، أثبتت الدراسة أن هذه الفرضية خاطئة، فتأثير سعر الصرف كان ضعيفا على حساب رأس المال، بالإضافة أن رأس المال تأثر خلال فترة الدراسة بعوامل أخرى كونه يتكون أساسا من القروض التي تحصل عليها الدولة.

**الفرضية الرابعة:** سعر النفط هو المحدد الرئيسي لتغيرات سعر الصرف وميزان المدفوعات الجزائري أثبتت الدراسة أن هذه الفرضية صحيحة، من خلال دراستنا لاحظنا أن سعر النفط هو أكبر مصدر تأثير على وضعية ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة.

### • نتائج الدراسة:

قد توصلت هذه الدراسة من خلال ما تطرقنا إليه في فصول الدراسة إلى العديد من النتائج عن هذا الموضوع، والتي يمكن أن نبورها في ما يلي:

- تكمن أهمية سعر الصرف في كونه أداة الربط بين الاقتصاد الوطني وباقي الاقتصاديات.

## خاتمة عامة.

- يعبر الاختلال في ميزان المدفوعات عن وجود خلل في الاقتصاد وبالتالي وجوب اتخاذ إجراءات أو سياسات لتسوية هذا الخلل.
- يكمن تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، على اعتباره وسيلة لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، وهذا من خلال خفض أو رفع قيمة العملة الوطنية حسب الحاجة.
- سعر الصرف عامل ضروري وأساسي لتعديل ميزان المدفوعات، لكنه غير كافي إذ يجب أن يندرج ضمن إستراتيجية اقتصادية كلية شاملة، لتحقيق الأثر الإيجابي المرجو.
- لقد أثبتت هذه الدراسة أن اختلال ميزان المدفوعات الجزائري خلال سنوات الدراسة، كان حالة ظرفية نتيجة عوامل خارجية كأسعار البترول.
- شكلت سياسة تخفيض قيمة الدينار إجراء حاسم ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي الجزائري.
- حسب النظرية الاقتصادية فإنه كلما ارتفعت مرونة على الصادرات والواردات كلما كان تخفيض قيمة العملة ناجحا في تحسين وضع الميزان التجاري بصفة خاصة وعلى ميزان المدفوعات بصفة عامة غير أن مرونة الطلب سواء على الصادرات والواردات الجزائرية بقيت ضعيفة لاعتبارات موضوعية منها تبعية الجزائر للواردات ( مواد استهلاكية ضرورية)، وبالتالي رغم تخفيض الدينار ليس باستطاعة الجزائر أن تؤثر على الأسعار الدولية وترفع صادراتها في المدى القصير نظرا لبنيتها الاقتصادية.
- لا تتوفر شروط نجاح سياسة التخفيض في قيمة العملة لزيادة الصادرات والتقليل من الواردات في الاقتصاد الجزائري، وبالتالي لم تحقق الجزائر الأهداف المرجوة من خلال تخفيضها للدينار خاصة في ما يتعلق بالتوازن الخارجي خلال فترة الإصلاحات.
- لا تتوفر شروط نجاح سياسة التخفيض في قيمة العملة لزيادة الصادرات والتقليل من الواردات في الاقتصاد الجزائري

### ● الاقتراحات:

- العمل على تنويع الصادرات بحيث تكون ذات جودة وموضوعية.
- العمل على تقليل الواردات وذلك من خلال تشجيع الاستثمار وفرض قيود على الواردات قصد كبحها.
- تنويع المنتجات الموجهة للتصدير خارج المحروقات، فالجزائر تملك ميزة تنافسية في قطاعات هامة أخرى غير قطاع المحروقات مثل قطاع الفلاحة، الصناعات الإستخراجية، الصناعة

## خاتمة عامة.

- التقليدية، القطاع السياحي مما يجعل أمر ترقية الصادرات الوطنية ممكن بتعاون الجميع ضمن إستراتيجية وطنية لبناء اقتصاد غير نفطي، من أجل دعم الصادرات وتشجيع المنتج المحلي ليحل محل السلع المستوردة لتقليص فاتورة الواردات.
- العمل على تحويل النفط إلى أصول إنتاجية بدلا من تصديره بشكله الخام، حتى تنتج هذه الأصول الجديدة دخلا دائما وتساهم في نمو الاقتصاد.
  - بما أن العجز لا يختفي بقرار التخفيض وإنما يستمر بعض الوقت إلى أن تتمكن الدولة من رفع اكتفائها الذاتي من بعض المنتجات وتغيير هيكلها الإنتاجية، وكذا تطوير عدد من الصناعات التي حقق فائضا قابلا للتصدير.
  - ترقية قطاع الصادرات يجب أن ترفق بإجراءات تسمح بإنشاء ثم إشباع الأسواق الداخلية ولا يتأتى ذلك إلى عن طريق إحلال الواردات. ويتم ذلك وفق سياسة تهدف إلى رفع الرقابة على نظام الأسعار، الأجور، معدلات الفائدة وتحرير التجارة الخارجية.
  - العمل على تهيئة الظروف المناسبة لتشجيع الاستثمار لغرض استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية.

### 1-الكتب:

1. آل شبيب دريد كامل ، المالية الدولية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، 2011.
2. الحاج طارق ،علم الاقتصاد و نظرياته ، دار الصفاء للنشر و التوزيع،عمان - الأردن،1998.
3. الحجار بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 2003.
4. الحجار بسام، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، 2009.
5. السريتي السيد أحمد محمد ، التجارة الخارجية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، الإسكندرية- مصر، 2009.
6. السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2011.
7. الطراد إسماعيل إبراهيم، إدارة العملات الأجنبية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان- الأردن، 2005.
8. العيساوي جابر عبد الكريم، التمويل الدولي (مدخل حديث)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2012.
9. الهيتي نوازاد عبد الرحمان والخشالي منجد عبد اللطيف ، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان - الأردن، 2007.
10. بوخاري لحو موسى ، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية لآثار الاقتصادية لسياسة سعر الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان، 2010.
11. حاتم عفيفي سامي ، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 1987.

12. حاتم عفيفي سامي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية القاهرة- مصر، 1994.
13. حاتم عفيفي سامي، الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع.
14. حشيش أحمد عادل، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 1996.
15. حشيش أحمد عادل وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي ( العلاقات الاقتصادية الدولية)، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية - مصر، 1998.
16. خلف حسن فليح، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2004.
17. خليل سامي ، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 2005.
18. ساكر العربي محمد، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، القاهرة - مصر ، 2006.
19. سالم عمر، التمويل الدولي، دراسة في منهجية وآليات النظام المالي المعاصر، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر.
20. شقيري موسى نوري والحنيطي عبد الرزاق أحمد وسعادة يوسف عبد الله، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2012.
21. شكري كنج ماهر وعوض مروان، المالية الدولية العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين (النظرية والتطبيق)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2004.
22. شهاب مجدي محمود وناشر عدلي سوزي، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 2006.
- 23.
24. عبد المجيد عبد المطلب، اقتصاديات سعر الصرف، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2016.
25. عجمية عبد العزيز محمد ، الاقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000.

26. عطون مروان ، أسعار صرف العملات ( أزمات العملات في العلاقات النقدية الدولية)، دار الهدى للنشر والتوزيع، عين ميله- الجزائر.
27. عطون مروان، الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
28. عوض الله زينب حسن ،الاقتصاد الدولي -نظرة عامة على بعض القضايا ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع الإسكندرية ،مصدر 1998.
29. عوض الله زينب حسن، الاقتصاد الدولي(العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية الاقتصاد الدولي الخاص لأعمال اتفاقيات التجارة العالمية)، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2004.
30. فرحان المشهداني خالد أحمد والعبدي عبد الله رائد عبد الخالق والجنائي خضير عباس ، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان- الأردن، 2015.
31. قدي عبد المجيد ،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003-2004.
32. كريانين مورد خاي ، تغريب محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المريح للنشر والتوزيع، الرياض- المملكة العربية السعودية، 2007.
33. كويل برايان، الحماية من مخاطر العملة، دار الفاروق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، القاهرة - مصر، 2008.
34. لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، بن عكنون - الجزائر، 2003.
35. لطرش طاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية الجزائر، 2010.
36. مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية - مصر، 2007.
37. محمد يونس، نجا عبد الوهاب علي، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية - مصر، 2009.

38. محمد يونس محمود، علي عبد الوهاب نجا، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية - مصر، 2009.
39. مطر سعيد موسى وشقيري نوري موسى المومني ياسر، **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، 2008.
40. هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، 2005.
41. يسري أحمد عبد الرحمن والسيد محمد أحمد السريتي، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية - مصر، 2009.
42. يسري عبد الرحمن وزكي مجمل أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية - مصر، 2007.
43. يوسف عبد الرحيم توفيق، **الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، 2010.
- 2- قائمة الرسائل والمذكرات الجامعية.
1. باريك مراد، **التحرير التجاري و سعر الصرف الحقيقي - دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013- 2014.
2. بديع راقي حبيب، **دور الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سوريا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد المالي والنقدي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق - سوريا، 2014.
3. بربري محمد أمين، **سياسة التحرير التدرجي لدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2013**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف - الجزائر ، 2014-2015.
4. بربري محمد أمين الاختيار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2010-2011.

5. برنة عبد العزيز ، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر، 2015-2016.
6. بلحش عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دراسة حالة الدينار الجزائري، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان- الجزائر ، 2013-2014.
7. بلعاي رابح ، العلاقة بين سعر الصرف و سعر الفائدة و أثرهما على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر1994-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس، المدينة- الجزائر ،2016.
8. بن ختم يوسف ، العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان- الجزائر، 2015-2016.
9. بن طرية حورية ، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2016 - 2017.
10. بن ياني مراد، سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية-حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان- الجزائر، 2011-2012.
11. بوعون وفاء، تخفيضات العملة الوطنية بين إشكالية توازن ميزان المدفوعات و معوقات العودة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس، المدينة - الجزائر، 2015 - 2016.
12. ترقو، محمد فعالية أنظمة الصرف في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية دراسة قياسية (تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف - الجزائر، 2011-2012.

13. جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية-دراسة حالة نظام الصرف في الجزائر للفترة(1990-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر، 2012- 2013.
14. حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و أسواق المال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015- 2016.
15. حميدات عمر، أثر تقنيات سعر الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير نتخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2010-2011.
16. خضر عبد الحليم زاهر ، تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين، 2012.
17. خليفة العيدي، تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطوير ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2000، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2002.
18. درقال يمينة ، تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان- الجزائر، 2010-2011.
19. دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، 2014 - 2015.
20. راضية بن زيان، دراسة قياسية واقتصادية لأثر التخفيض على الميزانية، الميزان التجاري وميزان المدفوعات 1970- 1999، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001- 2002.

21. زراري ليلي، انعكاسات تغيرات أسعار الصرف على الاحتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر 2000-2014، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة-الجزائر، 2015-2016.
22. زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية- حالة الجزائر 1990-2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر، 2015-2016.
23. زيدان النحال محمد ياسر، أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة أعمال، تخصص إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2016.
24. سي محمد فايزة، اختلال الصرف الحقيقي، فعالية سعر الصرف الموازي- دراسة قياسية لحالة الجزائر (1974-2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد بنكي ومالي بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2014 - 2015.
25. شطباني سعيدة، محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر فترة 1993-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة- الجزائر، 2011-2012.
26. صالحى فوزية، انعكاسات تغير سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، حركة رؤوس الأموال الدولية)، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة- الجزائر، 2015-2016.
27. صلاح محمد، المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف - الجزائر، 2009 - 2010.
28. عبد القادر مراد، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، نمذجة اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر.

29. عبد الله ياسين ، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران- الجزائر، 2013-2014.
30. عزي خليفة ،سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت و نظام التقويم المدار و تأثيره على ميزان المدفوعات ( 1985-2008) دراسة مقارنة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية و بنوك و تأمينات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة،الجزائر 2011 - 2012.
31. علي بن قدور ،دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (2010،1970)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ،تخصص تسيير ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ،الجزائر ،2013،2012.
32. عناني السعيد ، آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها، تخصص تسيير المؤسسات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة- الجزائر، 2005-2006.
33. قريوع عليوش ابتسام ، أثر تغير سعر الصرف على المؤسسة الاقتصادية( دراسة حالة مؤسسة الإخوة بارش للاستيراد والتصدير مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية علوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة - الجزائر، 2011-2012.
34. قمري زينة ،سعر الصرف و قابلية العملة للتحويل حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية جامعة باجي مختار ،عناينة ، الجزائر 2003-2004.
35. لقوي عبد الحفيظ ، مخاطر تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة- الجزائر، 2009-2010.
36. مخازني طيب ،دراسة قياسية و اقتصادية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ، تخصص اقتصاد التنمية ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة وهران ،الجزائر ،2012-2013.
37. مغلوي أمينة ، الكفاءة النسبية لسياستين المالية و النقدية على ميزان المدفوعات -دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1992-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 03 ،الجزائر ، 2015-2016).

38. مقران عبد الكريم ، الإصلاحات الاقتصادية و دورها في تحسين ميزان المدفوعات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2011-2012.
39. مؤذن عمر، تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين (1990-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد ومالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور يحي فارس- المدية ،الجزائر، 2011-2012.
40. موساوي وردة، عجز الموازنة العامة وأثره على أداء ميزان المدفوعات حالة الجزائر للفترة (1990-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد و المالية الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس، المدية الجزائر، 2012 - 2013.
41. هداجي عبد الجليل ،تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (2000-2008)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية و غدارة أعمال ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة وهران، الجزائر ،2011-2012.
42. هذلول بربور مشهور ، العوامل المؤثرة في انتقال اثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن ( 1985-2006) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص المصارف كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية، الأردن ، 2008.
43. يوسف عبد الباقي، دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية - دراسة حالة الجزائر ،. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.

### 3- قائمة المجلات.

1. بورحلي خالد و بوروشة كريم و لحسن علاوي محمد، فعالية سياسة التخفيض على الميزان التجاري في الدول النامية - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ( 1986 - 2014 )، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد رقم 01، 2015.
2. الحسن البشير جابر، قياس اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تطبيقية على اقتصاد السودان للفترة 1970-2013، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 16.

3. الزبيدي سليم راشد عبود ، أثر تقلبات أسعار الصرف على المؤشر العام لأسعار الأسهم دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2005-2011، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد رقم 12، 2011.

4. الساعدي حسون صبحي و حماد عبد أياد ،اثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 07، 2011.

5. عائشة بنو جعفر وبلحاج فراحي، سعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر حسب نموذج EIBADAWI (1980-2015)،مجلة التنظيم والعمل، العدد 1، 2017

#### 4- قائمة الملتقيات والندوات.

1. خالد بن راشد الخاذر، تحديات انهيار أسعار النفط واردات أفعال السياسات في دول مجلس التعاون، ندوة " تداعيات هبوط أسعار على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة"، 7 تشرين الثاني، نوفمبر 2015.

2. خالد محمد السواعي، محددات الميزان التجاري الأردني- نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، المؤتمر العلمي الدولي العاشر، جامعة الزرقاء، الأردن، 2014.

#### 5- قائمة التقارير.

1. التجارة الخارجية، الفصل العاشر - 10- ، حوصلة إحصائية 1962-2011.

2. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر، 2014.

3. العبيدي عبد النبي وليد ، بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية ، ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث ، العراق 2012.

4. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008.

5. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 27، سبتمبر 2014.

6. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 30 جوان 2015.

7. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 38، جوان 2015.

8. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 37، مارس 2017.

9. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 39، سبتمبر 2017.

10. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوبيك، أعداد مختلفة، 2005.

11. تقرير صندوق النقد العربي، الفصل التاسع، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف.

12. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي الموحد، أبو ظبي، 2009.

13. كاراكاداغ وسيم وآخرون، التحرك نحو مرونة سعر الصرف: كيف، ومتى، وبأي سرعة؟، صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية رقم 38، 2006.

## ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

### 1. الكتب:

1. Andrew B.Abel, ben s.bernanke ,macroéconomies, Pearson international , édition , sans année.
2. Habbar ebd errezak le marché de change , marché interbancaire des change algérien mémoire PGS – Banque supérieure de commerce- Alger , 13ème promotion , 2002.

### 2. التقارير:

1. O.N.S ,Rétrospective, statique, (1970-1996),(1970-2002).
2. Opec annual statistical bulletin 2005at: w.w.w.opec.org.
3. FMI, Manuel de la Balance de paiement.
4. Bank of algria bulletin statistique, trimestriel n°1 septembre 2007.

# قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): تطور سعر البترول خلال الفترة (1990-2016).

السنوات	سعر البترول	السنوات	سعر البترول
1990	22.26	2004	36.05
1991	18.62	2005	50.64
1992	18.44	2006	61.08
1993	16.33	2007	69.08
1994	15.53	2008	94.45
1995	16.86	2009	61.06
1996	20.29	2010	77.45
1997	18.86	2011	107.46
1998	12.28	2012	109.45
1999	17.44	2013	105.87
2000	27.6	2014	96.29
2001	23.12	2015	55
2002	24.36	2016	51
2003	28.1		

المصدر : - إحصائيات منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC

- تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك، أعداد مختلفة، 2005 .

ملحق رقم (2) : تطور الصادرات السلعية خلال الفترة الوصف مليار دولار

الصادرات الإجمالية		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات النفطية		البيان السنوات
النسبة %	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة %	القيمة	
100	12.88	4.11	0.53	95.88	12.35	1990
100	12.44	3.77	0.47	96.22	11.97	1991
100	11.51	4.60	0.53	95.39	10.98	1992
100	10.41	5.09	0.53	94.90	9.88	1993
100	8.89	3.14	0.28	96.85	8.61	1994
100	10.26	3.41	0.35	94.83	9.73	1995
100	13.22	4.31	0.57	95.68	12.65	1996
100	13.82	4.63	0.64	100	13.88	1997
100	10.14	3.64	0.37	96.35	9.77	1998
100	12.32	0.03	0.41	96.67	11.91	1999
100	21.65	2.72	0.59	97.06	21.06	2000
100	19.09	2.93	0.56	96.79	18.53	2001
100	18.71	3.26	0.61	98.07	18.11	2003
100	24.46	1.92	0.47	97.92	23.99	2002
100	32.22	2.04	0.66	98.40	31.55	2004
100	46.33	1.01	0.47	97.93	45.59	2005
100	54.74	2.06	1.13	98.39	53.61	2006
100	60.59	1.61	0.98	98.38	59.61	2007
100	78.59	1.78	1.40	98.21	77.19	2008
100	45.19	1.70	0.77	98.27	44.41	2009
100	57.09	1.69	0.97	98.30	56.12	2010
100	72.89	1.68	1.23	98.31	71.66	2011
100	71.74	1.60	1.15	98.38	70.58	2012
100	64.71	1.62	1.05	97.86	63.33	2013
100	59.99	2.71	1.63	97.28	58.36	2014
100	34.57	4.28	1.48	95.68	33.08	2015
100	29.31	4.74	1.39	95.25	27.92	2016

المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على تقارير -بنك الجزائر

- التجارة الخارجية الفصل العاشر -10-، حوصلة احصائية 1962-2011.

الملحق رقم(03): هيكل الواردات الجزائرية خلال الفترة 1990 - 2016.

السنوات	الطاقة	المواد الغذائية	التجهيزات فلاحية	التجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
1990	840	16907	78	3693	3980	87018
1991	3393	30860	153	2343	5572	139241
1992	2380	50696	51	2445	5567	188547
1993	2679	47555	55	2567	3535	205035
1994	1762	93515	33	2428	4881	340142
1995	9731	110	05	18	61	10240
1996	12494	36	03	46	156	13375
1997	13378	37	01	23	23	13889
1998	126	2533	43	3120	1319	9403
1999	154	2307	72	3219	1396	9164
2000	129	2415	85	3068	1393	9173
2001	139	2395	155	3435	1466	9940
2002	145	2740	148	4423	1655	12009
2003	214	2678	129	4955	2112	13524
2004	208	3604	208	7020	2765	18199
2005	212	3587	159	8452	3106	20357
2006	244	3800	96	8528	3752	21456
2007	324	4954	146	10026	3752	27632
2008	592	7747	84	15268	5090	39181
2009	549	5863	234	15140	6145	39297
2010	945	6027	330	15573	5987	40212
2011	1164	9805	229	15951	7944	47300
2012	4955	9023	329	13604	9997	50376
2013	4356	9572	449	15745	12205	549035
2014	2851	11005	657	18906	10287	58330
2015	2352	9329	579	16593	9773	51646
2016	1292	8224	501	15394	8275	46727

المصدر: بنك الجزائر - بريري محمد أمين سياسة التحرير التدريجي للدينار و انعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان

المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003، مذكرة ماجستير تخصص نقود و مالية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة

حسيبة بن بوعلي - الشلف ، الجزائر ، 2004-2005 ، ص 162 .

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الرصيد الجاري الخارجي	1.35	2.39	1.30	0.80	-1.84	-2.24	1.25	3.45	-0.91	0.02	8.93	7.06	4.36	8.84	11.12
الميزان الجاري	3.11	4.67	3.21	2.42	-0.26	-0.16	4.13	5.69	1.51	3.26	12.3	9.61	6.7	6.7	11.14
الصادرات	12.88	12.44	11.51	10.41	8.89	10.26	13.22	13.82	10.14	12.32	21.65	19.09	18.71	24.46	32.22
المحروقات	12.35	11.97	10.98	9.88	8.61	9.73	12.65	13.88	9.77	11.91	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55
صادرات أخرى	0.53	0.47	0.53	0.53	0.28	0.53	0.57	0.64	0.37	0.41	0.59	0.56	0.61	0.47	0.66
الواردات	-9.77	-7.77	0.53	-7.99	-9.15	10.10	-9.09	-8.13	-8.63	-8.96	-9.35	-9.48	12.01	13.32	17.95
صافي دخل العوامل خارج الخدمات	-1.2	-1.35	-1.14	-1.01	-1.24	-1.33	-1.40	-1.08	-1.48	-1.84	-1.45	-1.53	-1.18	-1.35	-2.01
صافي دخل العوامل	-2.09	-2.21	-2.16	-1.75	-1.74	-2.19	-2.35	-2.22	-2.00	-2.29	-2.71	-1.69	-2.23	-2.70	-3.60
رصيد حساب رأس المال	-1.57	-1.89	-1.07	-0.81	-2.54	-4.09	-3.34	-2.99	-0.83	-2.40	-1.36	-0.87	-0.71	-1.37	-1.87
الرصيد الكلي	0.22	-0.50	-0.23	-0.01	-4.38	-6.32	-2.09	1.16	-1.74	-2.83	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الرصيد الجاري الخارجي	21.18	28.95	30.54	34.45	0.41	12.16	17.77	12.30	1.00	-9.44	-27.29	-26.22
الميزان الجاري	14.27	26.74	34.06	40.6	7.78	18.20	18.20	25.96	20.17	0.32	-18.08	-20.13
الصادرات	46.33	54.74	60.59	78.59	45.19	57.09	72.89	71.74	64.71	59.99	34.57	29.31
المحروقات	45.59	53.61	59.61	77.19	44.41	56.12	71.66	70.58	63.33	58.36	33.08	27.32
صادرات أخرى	0.74	1.13	0.98	1.40	0.77	0.97	1.23	1.15	1.05	1.63	1.48	1.39
الواردات	19.86	20.68	26.35	37.99	37.40	38.89	-38.89	-46.93	-51	-59.67	-52.65	-49.44
خدمات خارج العوامل صافي	-2.27	-2.20	-4.09	-7.59	-8.69	-8.33	-8.81	-7.13	-7.00	-8.16	-7.52	-7.34
صافي دخل العوامل	-5.08	-4.52	-1.83	-1.34	-1.31	-0.37	-2.04	-3.91	-4.51	-4.88	-4.45	-1.57
رصيد حساب رأس المال	-4.24	-10.22	0.99	2.54	3.45	3.42	2.38	-0.24	-0.70	3.55	-0.25	0.19
الرصيد الكلي	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86	15.58	20.14	12.06	0.13	-5.88	-27.54	-26.03

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.